الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –
كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية
و التجـــارية و علوم التسيـــر
فســـم العلـــوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commercial et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــوع:

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
دراسة حالة موريتانيا

مذكـــرة مقـــدمـــة ضمن مـــتطلـــبات نيـــل شهـــــادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخـــــصص: إقتصـــاد دولـــي

إعـــداد الـــطالب:
الحسن ولد سيدي

الأستاذ الـــمشرف:
الدكتور مرغاد لخضر

لـــجـــنـــة الـــمـــنـــاقـــشـــة:

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
د/بن بريكة عبد الوهاب	أستاذ محاضر " أ"	جامعة بسكرة- رئيسا
د/ مرغاد لخضر	أستاذ محاضر " أ"	جامعة بسكرة- مقررا
د/ خوني رابح	أستاذ محاضر " أ"	جامعة بسكرة- مناقشا
د/زيتوني عمار	أستاذ محاضر " أ"	جامعة باتنة- مناقشا

الـــمـــوسم الجـــامعي: 2011/2012

الملخص :

تهتم هذه المذكرة بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع الاهتمام بحالة موريتانيا , وقد تطرقنا فيها إلي الجانب النظري للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية كما حاولنا تفسيرا للعلاقة التي تربط بين هذين المفهومين , وذالك من خلال المساهمة التي يمكن تلعبها التجارة الخارجية في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تبني إستراتيجية تنمية الصادرات التي توفر النقد الأجنبي أو إستراتيجية إحلال الواردات التي تساهم في المحافظة علي العملة الصعبة أو بتبني الاستراتيجيين في آن واحد .

ومن النتائج التي توصلنا أليها في هذه الدراسة هو أن التجارة الخارجية في البلدان النامية لم تستطع أن تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وعلي وجه الخصوص في البلد المدروس , أما في ما يتعلق باستراتجيات التجارة الخارجية التي يمكن التركيز عليها من اجل من اجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية فان تبنيها في هذه البلدان مازال محدودا ولم يرتقي إلي المستوي المطلوب .

Résumé :

Ce mémoire porte sur la relation entre le commerce extérieur et le développement économique dans les pays en développement avec un accent particulier sur le cas de la Mauritanie. Nous avons évoqué dans la partie théorique le commerce extérieur et le développement économique en expliquant la relation entre les deux notions à travers la contribution du commerce extérieur dans le développement économique par l'adoption d'une stratégie basée sur le développement des exportations afin d'accroître les rentrées de devises ou la stratégie de substitution d'importations qui contribue à la préservation des devises ou l'adoption de ces deux stratégies à la fois.

Parmi les résultats auxquels cette étude a abouti, il y a lieu de souligner que le commerce extérieur n'a pas joué un rôle central dans le développement économique des pays en voie de développement en particulier dans le cas étudié (Mauritanie).

En ce qui concerne les stratégies du commerce extérieur sur lesquels on peut s'appuyer pour relancer le développement économique, on constate que leur application dans les pays en développement est limitée et n'est pas à la hauteur des exigences de développement dans ces pays.

لقد اتسم العقدان الأخيران من القـرن العـشرين بحـدوث تغيـرات اقتـصادية عالميـة أدت إلـى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبـادل وأكـدت علـى عالميـة الـسوق بحيـث تزايـدت حركـة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الموال على نحو هائل وزادت درجـة التـشابك بـين مختلـف النـشطة الاقتصادية وقد عمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنـه تحـولات عقـد التـسعينات مـن اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية التـي فتحـت البـاب واسـعا أمـام كافـة البلـدان المتقدمـة والناميـة للممارسة المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولا يمكن لأي اقتصاد مهما كانت مـوارده وإمكانياتـه أن يعـيش بمعـزل عـن العـالم الخـارجي فهو بحاجة إلى تصريف فائض إنتاجه نحو العالم الخارجي كما أنه بحاجـة إلـى اسـتيراد فـائض إنتـاج الدول الأخرى مما يجعل التبادل التجـاري الـشريان الأساسـي الـذي يـربط الـدول ببعـضها وتكـون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكـن الـدول مـن التـصدير والاسـتيراد، إن اتـساع نطـاق التبادل الدولي من خلال إتباع سياسة حريـة التبـادل يعمـل علـى زيـادة قـدرة الدولـة علـى إشـباع حاجات سكنها وبالتالي الرفع من مستوى رفاهيتها الاقتصادية .

ويعد تحقيق التنمية الاقتـصادية هـدف تـسعى لبلوغـه كافـة الـدول الناميـة بـسبب انخفـاض معدلات الدخل والناتج القوميين وبالتالي فإنه يمكن تصور مدي الـدور الـذي تلعبـه التجـارة الخارجيـة في التنمية الاقتصادية في هذه الدول وذلك مـن خـلال مـا تـوفره مـن العمـلات الـصعبة اللازمـة لتمويل الواردات الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية وتغذية ميـزان المـدفوعات بـصفة عامـة وخاصـة الميزان التجاري.

ولكون التنمية الاقتصادية تهدف إلـى رفاهيـة المـواطن والرفـع مـن مـستوى معيـشته وتقـديم مختلف الخدمات العمومية مما يعني أن التجارة الخارجية تتوقف علـى مرحلـة النمـو الاقتـصادي لتـي يجتازها البلد ومما يتوفر عليه من مزايا مكتسبة حيث تتـأثر النفقـات والأسـعار النـسبية بـين مختلـف دول العالم بمدى التقدم التنموي الـسائد حيـث تعتبـر التجـارة الخارجيـة بـين البلـدان متغيـر تـابع للسياسات التنموية لمختلف البلدان ومستوى تنميتها الاقتصادية .

إن وجود علاقة ارتباط قوية بين التجـارة الخارجيـة والتنميـة الاقتـصادية فـي البلـدان الناميـة يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النـشاط الاقتـصادي فـي هـذه البلـدان ويـدل

أيضا على أن تحقيق التنمية الاقتـصادية فـي هـذه البلـدان لـيس ذاتيـا وإنمـا يعتمـد علـى عوامـل خارجية، وهو ما يجعل قدرة هذه البلدان على تحقيق التنمية تعتمد إلـى حـد كبيـر علـى مقـدرتها فـي إيجاد توازن في ميزان مدفوعاتها .

وموريتانيا كغيرها من الدول النامية تلعـب التجـارة الخارجيـة فيهـا دورا محوريـا فـي تنميتهـا الاقتصادية والاجتماعية مـن خـلال تعزيـز الـسوق الداخليـة بالإضـافة إلـى مختلـف الاسـتثمارات الخارجية التي تقدم السلع والخدمات للمواطنين هذا فضلا عـن دورهـا فـي حركـة ميـزان المـدفوعات وذلك ما نستوضحه من خلال طرحنا للتساؤل الرئيسي التالي:

- **الإشكالية الرئيسية:**

ما هو أثر التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية:

للإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نطرح عملية الأسئلة التالية:

1 – ماهية التجارة الخارجية، أهدافها، آلياتها ؟

2 – ماهية التنمية الاقتصادية مؤشراتها، أهدافها ؟

3- هل تتوافق قواعـد الجـارة الخارجيـة مـع متطلبـات التنميـة الاقتـصادية فـي البلـدان النامية؟

4 – كيف تساهم التجارة الخارجية في ترقية التنمية الاقتصادية في موريتانيا ؟

*** الفرضيات :**

1 – تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

2- المبادلات التجارية الخارجية مؤشر للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

3 – يوجد دور إيجابي وإسهام ملحوظ للمبـادلات التجاريـة الخارجيـة فـي عمليـة التنميـة الاقتصادية في البلدان النامية.

4 – حققت موريتانيا نموا وتحسنا في الأداء الاقتصادي مـن خـلال تنميـة وتطـوير تجارتهـا الخارجية.

*** أهمية الموضوع :**

يستمد هذا الموضوع أهمية من :

- الدور المتعاظم الذي تضطلع بـه التجـارة الخارجيـة فـي البلـدان الناميـة بـصفة عامـة وخاصة في ظـل الانفتـاح الاقتـصادي الـذي تعمـق مـع التطبيـق الواسـع لبـرامج الإصـلاح الاقتصادي وما قادت إليه سياسات تحرير التجارة الخارجيـة فـي إطـار اتفاقيـات الجـات ومنظمـة التجارة العالمية.

- تجارب بعض الدول النامية من أن سياسة تـشجيع الـصادرات كخيـار تنمـوي تهيـئ وسـائل التنمية على نحو الأفضل.

*** أهداف الموضوع:**

في ضوء ما تقدم فإن جوهر هذه الإشكالية ينصب حول :

- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فـي البلـدان الناميـة وموريتانيـا علـى وجه التحديد.

- تحديد نوعية هذه العلاقة وذلك في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة في هذه البلدان:

*** دوافع اختيار الموضوع :**

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع الشائك والمتشعب إلى:

- خلفيات ظلت تطرح نفسها عند الحديث عن التجـارة الخارجيـة للـدول الناميـة وذلـك انطلاقـا من واقعها سواء تمثل ذلك في الماضي الاستعماري أو مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.

- أهمية وحساسية هذا الموضوع فـي البلـدان الناميـة وخـصوصا فـي موريتانيـا لأنـه يـشكل قضية وظنية تتعلق بالاقتصاد الوطني .

*** المنهج المستخدم :**

لتحقيق هذه الدراسة فإننا سنعمد على المـنهج الوصـفي لملائمتـه لطبيعـة هـذا الموضـوع مـن خلال التطرق لمختلف المراحل والتطورات في مجـال التجـارة الخارجيـة وكـذلك وصـف خـصائص الاقتصاد الموريتاني بالإضـافة إلـى المـنهج التحليلـي لاسـتخلاص النتـائج والآثـار المتوقعـة علـى اقتصاديات البلدان النامية .

*** الدراسات السابقة:**

في إطار إعداد إشكالية هذا لبحـث قمنـا بـالإطلاع علـى بعـض الدراسـات الـسابقة المتعلقـة ببعض جوانب هذا الموضوع على النحو التالي:

1 – النمو والتجـارة الدوليـة فـي الـدول الناميـة، وهـي أطروحـة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصادية من جامعة الجزائر، 2005 – 2006 للطالب صوالحي صدر الدين.

2 –توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية، مـذكرة ماجـستير فـي العلـوم الاقتـصادية، مـن جامعـة محمد خيضر بسكرة، 2006 – 2007 للطالب على عيشاوي.

3 –تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني مذكرة ماجـستير فـي العلـوم الاقتـصادية مـن جامعة محمد خيضر بسكرة 2007 – 2008 للطالب بروك داودي.

4 –التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خـلال عقـد الثمانينـات مـذكرة الماجـستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر للطالب محمد حشماوي.

5 –التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، حالة الدول الناميـة، للطالـب الماجـستير فـي العلـوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986، للطالب باشي أحمد.

*** خطة للبحث :**

في ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويتعرض للتجارة الخارجية ومفهومها ومراحل تطورهـا وتـم تقـسيمه إلـى ثـلاث مباحث يتناول المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتهـا ، أمـا المبحـث الثـاني: فإنـه يتـصدى لموضوع نظريات التجـارة الخارجيـة وأخيـرا المبحـث الثالـث:الـذي يتنـاول الـسياسات التجاريـة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الفصل الثاني: فيتناول موضوع التنمية الاقتصادية والتجـارة الخارجيـة فـي الـدول الناميـة وتـم تقسيمه إلى أربعة مباحث يتناول المبحـث الأول: مفهـوم التنميـة الاقتـصادية وأهميتهـا أمـا المبحـث الثاني: فهو يتعرض لعوامل واستراتيجيات التنميـة الاقتـصادية وفـي المبحـث الثالـث: نجـد مـساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية أما المبحث الرابـع والأخيـر فهـو يتنـاول دور الـدول الناميـة في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجهها .

الفصل الثالث : وهو الفصل التطبيقي فكـان تحـت عنـوان الدراسـة التطبيقيـة لـدور التجـارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة موريتانيا وتـم تقـسيمه هـو الآخـر إلـي أربعـة مباحـث حيث يتناول المبحث الأول: دراسة حالـة الاقتـصاد الموريتـاني وفـي المبحـث الثـاني: نجـد بـرامج الإصلاحات الاقتصادية و التجاريـة ودواعـي انتهاجهـا فـي موريتانيـا أمـا المبحـث الثالـث : فهـو يتصدي مكانة التجارة الخارجية في الاسـتراتيجيات التنمويـة فـي موريتانيـا وأخيـرا يتنـاول المبحـث الرابع :التجارة الخارجيـة والتنميـة الاقتـصادية فـي ظـل الإصـلاحات الاقتـصادية والتجاريـة فـي موريتانيا .

تمهيد:

يشهد العالم اليوم في إطارات تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسـا إلـى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى إلى نـشوء تكتلات إقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وبمـرور الـزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضـمن النـاتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة. فجاء هذا القطاع محتلا للـدور الحيـوي والمـؤثر فـي النـشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل الـسلع والخـدمات فـي شـكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في حين نتعرض من خلال المبحث الثاني إلى نظريات التجارة الخارجية وأخيرا السياسات التجارية المتعلقـة بالتجـارة الخارجية كمبحث ثالث.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها:

بدأت دراسة موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية في احتلال مكان متحيز في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها اهتماما كبيرا ومـن ذلـك درج الكتاب الإقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه، وهم آدم اسميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوات ميل على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجيـة، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضـوع الإقتـصاد الـدولي أو العلاقـات الإقتصادية الدولية [1]. والشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية والدولية لمـا توفره من مزايا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بـصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل إحتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجهـا ثـم تبادلهـا بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلا [2]، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، إذن فالمقـصود بالتجـارة الخارجية هو: « عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عـدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل»[3].

وقد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجـارة الخارجيـة علـى تأكيـد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية إستنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [4]:

---

(1) - موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص:13.

(2) - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص: 12.

(3) - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص: 13.

(4) - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 14.

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

- إختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .

- التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

- وجود عقبات و موانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

- اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية.

- اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق.

- صعوبة إنتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

* المعني الضيق: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع) .

- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .

* المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة .

- الصادرات والواردات غير المنظورة .

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال .

- الهجرة الدولية للأفراد .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح «التجارة الخارجية» وعلى المعنى الواسع مصطلح « التجارة الدولية»[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها « عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى « الواردات أو " خارجة " منها وتسمى " الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة ، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة » [2] .

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- المجال الاقتصادي:

تسعي التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية إستعابه ، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه [3].

- تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية[4] .

---

(1) - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر ، 1993، ص: 36.

(2) - مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص: 19.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد - النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص: 373.

(4) - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ، ص: 16.

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيـز عمليـة التنميـة الشاملة.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب [1].

2- المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك [2].

- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.

- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

3- المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال إستيراد أفضل وأحسن مـا توصـلت إليـه العلـوم والتكنولوجيا.

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونيـة واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود [3].

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية:

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر(18) وأوائل القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات في الواقع كرد فعل علي مذهب التجاريين الذي يقوم بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كميـة

(1) - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص: 57.

(2) - رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

(3) - رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: 58.

من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس الدولة أنذاك[1]، ولقد سعت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية وقد أرجعت قيام التجارة إلى ثلالثة أسابا محتملة [2]:

أولها: أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى، فعلى سبيل المثال البتـرول والخامـات المعدنية لا تنتج إلا في دول معينة على مستوى العالم مثل دول الخليج ، كذلك السلع الصناعية تنتج في الـدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ألمانيا، اليابان... الخ ، نظرا لأن هذه الدول هـي التـي تخترع التكنولوجيا الحديثة ولكن الأمر يتوقف في الحقيقة على تكاليف الإنتاج ، حيث يمكن إنتاج أي سلعة فـي أي مكان في العالم ولكن بأي تكلفة ؟ ،وهذا يعني أن السبب الأول لقيام التجارة الدولية يتوقف على تكلفة الإنتاج في هذه الدول هل هي مرتفعة أم منخفضة.

ثانيها: أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها مما يعني أن السبب الثاني لقيام التجارة الخارجية يتوقف على تكاليف إنتاج هذه السلع.

ثالثها: أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

1- آدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العـالم الاقتـصادي الشهير آدم سميث(ADAM SMITH) في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بـالميزة المطلقـة (Absolute Advantage) .

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبـر سـميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقـا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

---

(1) - محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة سوريا، 1977،ص: 136.

(2) - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 27- 28.

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحـدة مـن الملابـس يلزمها (30) ساعة عمل فإن ذلك يعني أن كل (3) وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس.

والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتـاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع.

ففي المثال السابق لن نجد أي شخص داخل هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعـام مقابل وحدة ملابس ذلك لأنه يتحمل كلفة أكثر من (30) ساعة عمل والتي هي كلفة إنتاج وحـدة واحـدة مـن الملابس ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية إنتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال العمـل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تُثبت، وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى [1].

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تكلفة إنتاج القماش والقمح في إنجلترا والبرتغال

	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: أ،د جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، ص: 22.

ويبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيـام منتجـي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال، وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمـل منتجـي القمـح علـى تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك إتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز وسـوق القمـح أمـام المنتجـين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق إنجلترا للثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صـناعة

[1] - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2000، ص: 21- 22.

القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلـى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل علي حاجتها من السلعة من أكفأ المـصادر الإنتاجيـة وأرخصها[1].

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك وتفسره، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النـسبية لريكـاردو لتوضيح ذلك[2] .

2- ريكاردو ونظرية التكاليف النسبية (Comparative Advantage Theary) :

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي الكبير ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة وذلك فـي كتابـه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 ، الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث أعلن في الفصل السابع من كتابه عن قانون الميزة النسبية المشهور.

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سـلعها وذلـك بـسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للإستفادة من الوفرة فـي التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة إقتصاديا، وبالطبع لا يمكن في هذه الحالة اسـتخدام نظريـة الميـزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الـدول الصناعية المتقدمة؟

إجابة هذا السؤال تكتسب أهمية إضافية في ضوء التذمر المستمر من قبل ممثلـي الـدول الناميـة بـأن صناعتهم أقل كفاءة من تلك في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بأن على هذه الدول الناميـة أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة الأجنبية غير العادية.

وقد جاء جوهر الميزة النسبية "لريكاردو" لإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام على وجه التحديد.

---

(1) - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 ، ص : (22-23).

(2) - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 23.

وقد بين "ريكاردو" في كتابه المذكور(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شرط توفر ميزة مطلقـة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفـي أن يتوفر للدولة ما اسماه "ريكاردو" « بالميزة النسبية» في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتـالي فـإن قيـام التجارة المربحة يعتمد على إختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقة أكبر في جميـع الـسلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[1] .

ونستطيع توضح نظرية "ريكاردو" عن طريق المثال التالي:

حيث افترض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنـسوجات والخمور، واعتمد على نظرية العمل للقيمة، والتي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها.

الجدول رقم (02): تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل:

السلعة / الدولة	وحدة المنسوجات	وحدة الخمور
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ص 35.

يتضح من الجدول ما يلي:

- **من حيث الميزة المطلقة**: نجد أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين حيـث يمكنهـا إنتـاج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل نظرا لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل في البرتغال أقـل، وإنجلترا أسوأ مطلقا في إنتاج السلعتين، لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل فيها أكبـر، ولذلك فمن مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعتين وان إنجلترا لا تنتج شيئا وذلك وفقا لنظرية المزايا المطلقة، ومن ثم لا تقوم بينهما تجارة دولية، وهذا يوضح لنا أن نظرية المزايا المطلقة لا تصلح لتفـسير قيام التجارة الدولية.

[1] - رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص :25- 26.

- **من حيث الميزة النسبية**: تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت إنتاجها بتكلفة أقـل نسبيا من غيرها من الدول الأخرى ، وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلع الأخـرى فـي الدولتين.

وبافتراض وجود دولتين هما (أ ، ب) وسلعتين هما (س ، ص) فإنه يمكننا حساب التكلفة النسبية وفقا للصيغة التالية:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة (س) في الدولة (أ):

$$= \frac{\text{تكلفة إنتاج السلعة (س) في الدول (أ)}}{\text{تكلفة إنتاج السلعة (ص) في الدولة (ب)}}$$

ورغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمور، وكذلك رغم انخفاض كفاءة انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنـسوجات، ونـستطيع حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي:

(أ) -حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا =

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في إنجلترا}} = \frac{100}{120} = 0.83$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال} = \frac{90}{80} = 1.125$$

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل 83 % من تكلفة الوحدة المنتجـة مـن الخمور، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل 112.5 % من تكلفة الوحدة من الخمور، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا في إنجلترا، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من البرتغـال ولـذا فـإن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتوجات، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

(ب) - حساب الميزة النسبية للخمور:

التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في انجلترا =

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في إنجلترا}} = \frac{120}{100} = 1.2$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في البرتغال} = \frac{80}{90} = 0.89$$

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في إنجلترا تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في البرتغال تعادل 89 % من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمور أرخص نسبيا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من إنجلترا، ولذا فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمور، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ويتضح مما سبق أنه يوجد إختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذا تقوم بينهما التجارة الدولية، حيث تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات وتتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور، ويتم لتبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة، ومن ثم يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين[1] .

3 - جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

جاءت نظرية "ميل" مكملة لنظرية "ريكاردو"، فقد كان اهتمام "جون استيوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل « ريكاردو» وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا وحسب رأي« ميل» فإن نسبة التبادل سوف تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين ، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة ستتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل .

ويرى ميل أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى ، والذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات ، و قيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 35-38.

البلد الثاني وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الإختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحـد البلـدان فـي فائض والآخر في عجز.

وحسب "جون استيوارت ميل" فإن توزيع النقد يتوقف على عاملين أساسيين هما:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.

- مرونة الطلب.

لقد أخذ «ميل» في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمـن ناحيـة يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الوردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبـادل بـسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل.

ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفـة الـسلع المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من إستيرادها.

وقد استخلص «ميل» إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الإتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبهـا علـى السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا. [1]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقـات النـسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الانتاج مجتمعة، لكن هـذه النظريـة لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه البلاد. أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية ، فهي إذا تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها.

لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين "هكشر" و"بريل أولين".

1- النظرية السويدية (نظرية هكشر – أولين)

ترجع نظرية "هكشر أولين" سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون بحق إلـى اخـتلاف النفقـات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[1]،

[1] - سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002- 2003، ص: 18-19.

وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة عناصـر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى ويتسبب

ذلك في إختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية : [2]

$$\text{الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج} = \frac{\text{عرض هذا العنصر}}{\text{عرض عناصر الإنتاج الأخرى}}$$

وقد اعتمدت نظرية "هكشر و أولين" على مجموعة من الفروض في حين أنها لم تلتزم بفرض الكلاسـيك القائل أن قيمة السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول في إنتاجها لذلك سنسقط هذا الفـرض مـن قائمـة الفـروض الموضحة في النظرية الكلاسيكية ونضيف الفروض الباقية في هذه القائمة والتي هي كالآتي:

أ- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد وقد تكون كذلك بين البلدان المختلفة وقد لا تكون.

ب- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

ج- أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الـذواق، وأن هذه الذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.

د- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف بشيء من التفصيل.

فدالة الإنتاج تعني تلك العلاقة القائمة فيما بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وبين الكميات المستخدمة مـن عناصر الإنتاج المختلفة بما فيها المدخلات الوسيطة، ففي مجال إنتاج القطن مثلا: تعني دالة الإنتاج العلاقة بـين الكمية المنتجة من القطن (ولتكن قنطار واحد مثلا) وبين الكميات المستخدمة من العمل والأرض ورأس المـال والمياه والسماد والبذور بالإضافة إلى المناخ بالطبع، وفي مجال إنتاج القماش، تعني دالة الإنتاج العلاقة بين كمية من القماش (وليكن طنا واحدا من القماش) أو عدد من الأمتار وبين الكميات المستخدمة من العمل ورأس المـال والأرض والمواد الخام والمياه..... إلخ. فدوال الإنتاج تسمح لنا بحساب الناتج الكلي والمتوسـط، والحـدي لأي سلعة من السلع، ومعنى وحدانية دوال إنتاج السلعة الواحدة في البلد الواحد هو ألا تكون هناك فروق في إنتاجيـة

---

[1] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003، ص: 95.

[2] - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص :87.

عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد، ففي حالة القطن مثلا: يعني هذا أن طريقة إنتاج القطن لا تختلف من نوع المزارع (المزارع الصغيرة أو العائلية مثلا) إلى نـوع آخـر (المـزارع الكبيـرة أو الرأسمالية). وفي حالة القماش، يعني هذا الفرض أن طريقة إنتاج القماش واحدة في البلد، وهذا سـيتبعه وجـود إنتاج يدوي جنبا إلى جنب مع الإنتاج الآلي والإنتاج شبه الآلي. إن التأمل في هذا الفرض يوضح أنه يعني، في أحد جوانبه، أن البلد محل الإعتبار لا يمر بمرحلة إنتقالية من مراحل التطور الإقتصادي و الإجتماعي وهو مـا قد يعني بالتالي أحد أمرين:

الأمر الأول:أن النظرية تريد بهذا الفرض التجرد عن البعد التاريخي في دراسة التبادل الدولي.

الأمر الثاني: أن النظرية لا تنطبق إلا على البلاد التي وصلت في تطورها التـاريخي إلـى حالـة مـن الاستقرار ينعدم معها تواجد أنماط الإنتاج المختلفة السابقة الإشارة إليها ويحل محلها نمط وحيد هو أكبرها تطورا وإن صح هذا التفسير الأخير، فإن النظرية لا تهتم إلا بالتبادل بين الدول الرأسمالية المتقدمة في العـالم اليـوم، مهملة بذلك التبادل بين الأغلبية العظمى من بني الدول. [1]

أما الفرض الخاص بأن أذواق المستهلكين معطاة فالمقصود به عزل تأثير التجـارة الدوليـة عـن أذواق المستهلكين وبالتالي على نمط إستهلاكهم من الناحية التحليلية الفنية، يراد بهذا الفرض تحاشي التفاعل (أو الفعل ورد الفعل) الذي يمكن أن يقوم بين التجارة الدولية من جانب أذواق المستهلكين، ومن جانب آخر لا يشك أحد في أن هذا الفرض غير واقعي، لكن تجب الإشارة إلى أنه قصد به إفساح المجال للتركيـز علـى تـأثير التجـارة الخارجية على مستوى الدخل وبالتالي على الإستهلاك، فالتبادل التجاري الدولي إنما يتم لتحقيق المواءمـة بـين الإنتاج على أساس التخصص من ناحية وبين مقتضيات الاستهلاك من ناحية أخرى. وبهـذا المعنـى فالتبـادل الدولي دالة في التفاوت بين الإنتاج والاستهلاك أي يتوقف عليهما. وسوف يزيد الأمر تعقيدا بدرجـة كبيـرة إذا أدخلنا في الاعتبار تأثير التجارة الدولية على الاستهلاك من خلال تأثيرها على أذواق المستهلكين.

نأتي أخيرا لمناقشة الفرض المتعلق بثبات توزيع الدخل، نحدد أولا المقصود بتوزيع الدخل ثمـة معنيـان متداولان بين الاقتصاديين عند الحديث عن هذا الموضوع، فهناك من ناحية توزيع الدخل بين عناصـر الإنتـاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية كل حسب مساهمته، طبقا لوظيفته وهو ما يعرف بالتوزيع الـوظيفي للـدخل،

[1] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 2007، ص: 54- 55.

وهناك من ناحية أخرى توزيع الدخل علي أفراد المجتمع طبقا لحجم الدخل الذي يحصل عليه كل فرد من مختلف المصادر (أي من العمل والملكية) ويعرف هذا بالتوزيع الشخصي للدخل [1] .

1-انتقادات نظرية "هكشر – أولين":

تركز اهتمام النظرية على الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج أي على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي لهذه العناصر.

- تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير أن هذا الافتراض غير واقعـي لأن هـذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة تختلف باختلاف البلدان، كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هـذه العناصـر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا للتفاوت التقني والفني الموجود بينهما [2] .

- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد إشتركت النظرية مـع نظريـة النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.

- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة، نجد أن نظرية "هكشر – أولين" افترضت تماثـل دالـة إنتاج السلعة الواحدة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخـرى وليست متماثلة، وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.

* **نتائج تحليل اليونتيف:**وهو إقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليله على صادرات وواردات أمريكا وذلـك كتطبيق مباشر لنظرية "هكشر- أولين" والمفروض نظريا، أنه حسب هذه النظرية أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، وكذا لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمـل لذلك فإنها ستتورد سلع كثيفة العمل...الخ ، ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلهـا سـلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كانت كثيفة رأس المال، وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يـسمى بلغـز ليونتيف، ولكن ليونتيف قدم تفسير لهذا اللغز حيث قرر أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبـي وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمـل ونـدرة نسبية في رأس المال، ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهذا هو التفسير النظري ، ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكـن

---

(1) - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص :97- 98.

(2) - محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، مصر، ص : 78.

تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ومن ثمة أدى إلى نتيجة عكسية وفي الواقع فإن دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة [1] .

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية:

1- نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي:

لقد اهتم "ليندر" بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

1-1 - الطلب المحلي:

لقد فرق "ليندر" في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج، أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد [2]، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن هذه الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو نفس تفسير "هكشر و أولين"، أما فيما يخص السلع الصناعية يرى " ليندر" أنه هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة، ولا بد أن يكون إنتاجه منها على الأقل في المراحل الأولى، موجها لهذا الغرض.

والمبدأ الأساسي لنظرية "ليندر" هو وجود طلب محلي على السلع (سواء لأغراض الاستثمار) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة [3] .

---

(1) - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 103 - 104.

(2) - محمود يونس، مرجع سابق، ص: 78.

(3) - عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب: مرجع سابق ص: 130- 131.

1-2 - كثافة التجارة في السلع المصنوعة:

كثافة التجارة في مفهوم "ليندر" هي مقياس لحجم التجارة بين الدول، بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، وتقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها ، ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة، أما عن محددات هيكل الطلب في البلاد المختلفة فيرجع "ليندر" هيكل الطلب إلى مجموعة من العوامل من أهمها الدخل المتوسط فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما، أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب سواء كانت سلع إستهلاكية أو سلع إستثمارية، وعلى ذلك فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل المتوسط فيها، رغم التسليم أن هناك عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ واللغة والدين والثقافة.

1-3 - آثار قيام التبادل الدولي:

يفرق "ليندر" في هذا المجال بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع إقتصاداتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والبلاد التي لا تتمتع بهذه القدرة، ويمكن أن نطلق على النوع الأول البلاد المتقدمة وعلى النوع الثاني البلاد المتخلفة، والسبب في هذه التفرقة في مجال بحث أثر التبادل الدولي هو أن هذا الأثر يختلف كما ونوعا بإختلاف درجة مرونة الهيكل الإقتصادي، فإذا كان هذا الهيكل مرنا، كما هو الحال في النوع الأول من البلاد، أمكن التكيف مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد بما يحقق الاستفادة من التبادل الدولي أما إذا كان الهيكل الاقتصادي من الجمود بحيث لا يمكن إعادة تخصيص الموارد بين قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات، فإن النتيجة هي إختفاء قطاع منافسة الواردات في المدى الطويل وبخصوص أثر التبادل على الدول ذات الإقتصادات التي لا تتمتع بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد أي البلاد المتخلفة[1].

2- فرنون ودورة المنتج:

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تعزو التجارة بين الدول إلى الإختلافات التكنولوجية إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير مع الزمن في ظل سهولة إنتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي

(1) - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 96- 97.

"فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية [1] ، فهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولـوجي المـرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطـور طبيعـة الـسلعة، طوال دورتها وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية[2]، ويفرق "فرنون" بين ثلاثـة مراحـل لتطـوير شروط أماكن إنتاج المنتوج، وهي كما يلي[3] :

2-1 - مرحلة الإنتاج:

يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2-2 - مرحلة الانتشار:

يبدأ المنتج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة في تصدير بعض الكميات من الـسوق المحلـي إلـى السوق الخارجي وبالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج في الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

2-3 - مرحلة النمطية الشديدة:

أي معناه أنه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفـة بالكامـل وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيهـا رغـم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

---

(1) - رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص: 35.

(2) - جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص: 34.

(3) - جون هدسون والآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص:135.

الشكل التالي-01- يوضح مراحل دورة المنتج

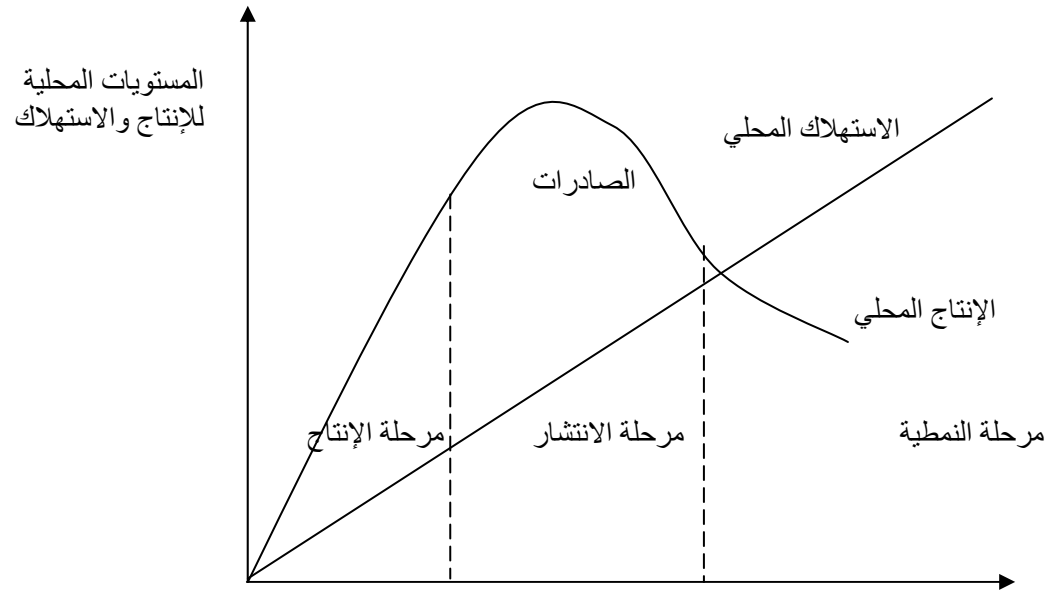

المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية 1992، مصر، ص: 82.

نستنتج من خلال المراحل السابقة أن إنتاج منتوج جديد يبدأ في التحفظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج، ثم يبدأ إنتشار فنون وتقنيات إنتاج هذا المنتوج الجديد وبعدها تقوم المنافسة بين هذه الدول وبالتـالي تـدفع الـشركات صاحبة التجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية وذلك للاستفادة من إنخفاض تكـاليف اليـد العاملة .

3- نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكـذا التـوافر النـسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول النامية.

ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك لا في الماضي ولا في الحاضر، ولذا فلابد من النظر إليه في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية التبادل اللامتكافئ [1].

[1] - محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربي، مصر، 1999، ص: 91 .

3-1- الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ:

منذ الخمسينات ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين ومن بينهم "ميردال"، "بـ ريبش" وغيـ رهم أن الـ دول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة هو تبادل لا متكافئ.

لقد أوضح "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كمـا تقـول النظريـة الكلاسيكية والسويدية وأن ما تقول به هذه النظريات يرجع إلى أهم الفروض لهذه النظريات وهي كالآتي:

- فرض التوازن المستقر.
- فرض إنسجام المصالح.
- فرض المنافسة الكاملة.

إن مضمون فكرة التوازن المستقر، أنه إذا اختل التوازن فإنه يولد قوى تلقائية تعيد الأمور إلى نصابها، أي أن الفروق في أسعار عناصر الإنتاج التي تقوم بين الدول تولد قوى تلقائية وذلك من خلال التبادل ومنـه هـذه القوى التلقائية تؤدي إلى القضاء على هذه الفروق.

إن إنخفاض سعر أحد عناصر الإنتاج في بلد آخر فإنه يترتب له -البلد الأول- ميزه نـسبية علـى البلـد الثاني في السلعة الكثيفة في عنصر الإنتاج الرخيص وبذلك يصدر البلد الأول هذه السلعة ومنه فإن هذه الـسلعة يزيد عليها الطلب وبالتالي يتجه السعر نحو الارتفاع، وبالمقابل يحدث العكس في البلد الثاني ومنه تتساوي أثمان عناصر الإنتاج.

أما فرضية انسجام المصالح، فهي بمعنى أنه لا يوجد تناقض بين طرفي التبادل، بينما فرضـية المنافـسة الكاملة تتضمن في أساسها أنه ليس بمقدور أي طرف من طرفي التبادل أن يحدد نتيجة التبادل بمفرده.

إن هذه العروض عرفت انتقادات شديدة من طرف الاقتصادي "ميردال" الذي يرى أن العملية الاقتـصادية هي عملية تراكمية، بمعنى أن وجود فروق في ظل الظروف القائمة يؤدي إلى مزيد من الفروق، أمـا بالنـسبة لفرضية انسجام المصالح فهو تعبير عن وجهة نظر من تحصلوا على نصيب أكبر مـن الحيـاة، أمـا فرضـية المنافسة الكاملة فقد إنتقدت من ناحيتين:

- **الناحية الأولى:** هي بعيدة عن الواقع خاصة في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

- الناحية الثانية: هي فرضية لا معنى لها في إطار الظـروف الثقافيـة، والاقتـصادية، والاجتماعيـة، والنفسية للدول المتخلفة. [1]

يستنتج "ميردال" أنه إذا نظرنا إلى العملية الاقتصادية كعملية تراكمية، وإذا رفضنا فرض المنافسة الكاملـة فإن النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساواة بسبب عدم التكافؤ بين طرفي التبادل.

- أما الإقتصادي "بريبش"، فقد أشار إلى عدم التكافؤ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وما ينتج عنه من ضرر للدول النامية باعتبارها الطرف الأضعف وقد ركز على أحدث صور هذا الضرر وهـو تـدهور معـدل التبادل الدولي للدولة النامية، وقد استنتج الإقتصادي "بريبش" أن على الدولة المتخلفة أن تهجـر مبـدأ الحريـة للتجارة الخارجية وأن تنتهج سياسة تجارية حمائية تمكنها من إنشاء صناعة وطنية بالداخل.

3-2 -الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ:

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ أحدث نظرية نتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية فحسب "ريكاردو" فـإن التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنها تختلفان في قيمة الاستعمال، أي أن الأشـياء موضـوع التبـادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، وطبقا لنظرية العمل فالقيم تكون لهما قيمة واحدة، لكنهما تمثلان قيم إستعمال مختلفة وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع والتبـادل المتكـافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها.

3-2-1- التبادل اللامتكافئ عند إيمانويل: إن "إيمانويل" يميز التبادل بصورتين مختلفتين:

فالصورة الأولى: تكون الأجور في البلدين واحدة ولكن التركيب العضوي لرأس المال يختلف مـن بلـد لآخر ويفعل قانون تحويل القيمة إلى أسعار الإنتاج فإن ساعة من العمل الكلي للبلد الذي يرتفـع فيـه التركيـب العضوي الرأس المال (أولا وهو البلد المتقدم) تحصل على منتجات أكثر في السوق العالمية مما تحصل عليـه ساعة من العمل الكلي للبلد الذي ينخفض فيه التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إنتاجية العمل تترتب عليهـا اختلافات في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين، ويرى البعض أن عدم التكافؤ يبرره فـي هـذه الحالة تفاوت الإنتاجية.

[1] - سلطاني سلمي، مرجع سابق ص: 26-27.

أما **الصورة الثانية:** فيتم التبادل بين دول يتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال في البلـدين ولكـن تختلفان من حيث معدلات الأجور، ويكون النشاط الإنتاجي في البلدين متشابه حيث أن طـرق الإنتـاج تكـون متشابهة، وذالك في ظل تساوي التركيب العضوي لرأس المال .

وبرغم تشابه طرق الإنتاج فإن معدلات الأجور تكون مختلفة بحيث أن معدل الأجر في البلد المتقدم اكبـر من معدل الأجر في البلد المتخلف [1].

3-2-2- التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين : لقد انطلق "سمير أمين" في دراسـته لظـاهرة التجـارة الدولية من كون المبدلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي مبادلات لا متكافئـة وذالـك بـسبب اختلاف مستويات الأجور بحيث يجعل نقل القيم من الدول المتخلفة اتجاه الدول المتقدمـة ، وأن التبـادل الغيـر متكافئ هو أساس التطور الغير متكافئ ، ويرى أن الدول المتخلفة أمام طريق ألا وهو القطيعـة مـع الـسوق الرأسمالية العالمية ، وأن أي محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مآلها الفشل .

وذهب "سمير أمين" إلى تعريف التبادل اللامتكافئ على أنه هو تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفـرق بين الأجور أعلى من الفرق بين المنتجات.

في ظل انخفاض الأسعار للمنتجات المصدرة من طرف الدول المتخلفة بحيث يكون تأثيرها أقل ممـا لـو أنتجت في الدول المتقدمة ذات الأجور المرتفعة ، هذا يزيد من حدة التبادل غير متكافئ بـين الـدول المتخلفـة والدول المتقدمة، حيث تستفيد الدول المتقدمة من الفرق بين القيم ، ويرجع "سمير أمين" صـعوبة نمـو الـدول المتخلفة إلى التبادل اللا متكافئ ويشير إلى بحث الدول الرأسمالية عن مجال لتحقيق أسواق جديدة وسيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، ومنه فإن التفاوت في الأجور بين الدول المتخلفة والمتقدمة هو النقطـة الأساسـية والسبب الرئيسي الذي من خلاله يمكننا تفسير التدهور في معدلات التبادل الدولي المختلفة ومـن خلالـه يمكـن تفسير التبادل اللامتكافئ، يختم "سمير أمين" دراسته للتبادل اللامتكافئ بظاهرة انقسام العالم إلى قسمين :

قسم غني وهو الدول الرأسمالية ، وقسم فقير يتمثل في الدول النامية ومدى استغلال الأولى للثانية[2].

---

[1]- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي ، من مزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافيء ، دار النهضة العربية ، ط 4،مصر، 1992، ص : 77-79-80-81.

[2]- باشي احمد ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، حالة الدول النامية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص: 83.

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية:

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد وهو تدخل كان ولا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا استثناء، وهنا لابد من فلسفة للمشروع لمثل هذا التدخل تتمثل في حماية المنتج المحلي مـن جهـة وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على السلع المصنعة المحلية من جهة ثالثة[1].

ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: أهداف السياسات التجارية:

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية ، ولعل أكثر هذه الأهداف انتشارا هو تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد القـومي مـن خطر الإغراق وحماية الصناعة الناشئة ، وإعادة الدخل القومي ، وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية ، بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثـلاث مجموعـات رئيـسية ، اقتـصادية ، اجتماعية ، إستراتيجية.

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1-1- تحقيق موارد للخزينة العامة :

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بكل أنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، في كثير من الحالات ويعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة ، فعادة ما يتم الحصول على المواد المالية للخزانة عند مرور الـسلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون، على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرر عند تحديد طـرق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة دون تمييز، قد يؤدي هـذا إلـى الإخلال باعتبار العدالة الاجتماعية أو باعتبار التنمية الاقتصادية أو هما معا، كما أن هذا الهدف يلـزم لتحقيقـه

[1]- موسى سعيد مطر وآخرون ، مرجع سابق، ص:61.

اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[1].

1-2- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:

حسب نظرية ميزان المدفوعات القائلة أن القوي التلقائية قد لا تكفي في ظروف تاريخية معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة، فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، قد يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة عبء الديون الخارجية إذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة أجنبية نسبة كبيرة ، وهو الوضع الغالب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بالنسبة للدولة النامية لن يجد تخفيض قيمة العملة أية نتيجة ، وذلك بالنظر لتواضع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها لكل هذه الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول ، وعلى الأخص الدول النامية منها ، قد لا تجد مفرا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

1-3-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا هدف من أهداف السياسة التجارية والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع ، وتبرز ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ، ومتى رؤي لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري ومن أمثال ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية ومن أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، وكذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها[2].

---

[1]- مهدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص:117-118.

[2]- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص: 234.

1-4-حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق :

هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية ، وطالما أن الإغراق يـعين نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية فلا بد أن يكون هناك فارق كبير فـي المرونـة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين.

1-5-حماية الصناعة الوليدة:

تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدول في طريق حرية التجـارة، والمقـصود بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة كما تسمى أحيانا، تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقـع لهـا أن ترتقي إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ولذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة مجرد حداثة العهـد فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات حديثة العهد والتي لا يتوقع لها أي ازدهار، بل يجب أن تكون الظـروف والإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد ، وعادة ما يطلق على محصلة هذه الظروف المواتية تعبير الميزة النسبية فإذا كانت هناك ميزة نسبية كاملة أو احتمالية في فروع الإنتاجية جاز في هذه الحالة اعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها[1].

1-6-حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية :

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثـل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ولذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به وذلك طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حمايـة الاقتصاد القومي منها.

2- الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية:

2-1- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

***حماية مصالح فئات اجتماعية معينة** : كمصالح المزارعين أو المنتجين لـسلعة معينـة أو العمـال المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القـوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعه.

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق: ص: 120-121.

* **إعادة توزيع الدخل القومي** : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ من بين ما تلجأ إليه إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل ، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى تقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل ، ونادرا ما يعلن عن إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ، ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية ، وبالذات مع السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف [1].

2-2- الأهداف الإستراتيجية :

يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كليه، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها، كما قد تقتضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[2].

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية:

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة [3]، ومع زيادة حدة التخلف الاقتصادي والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها بالاتجاهات الواقعية ، وهذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفقا للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدول دون التقيد مسبقا بأي نظريات قومية أو بأي فلسفات دولية، وبناءا على ما سبق فقد يكون هناك أمام الدولة النامية اتجاهين للسياسة التجارية هما:

---

[1]- أحمد حشيش ، مجدي محمود أبو شهاب ، مرجع سابق، ص:238- 239.

[2]- مجدي محمود أبو شهاب ، مرجع سابق، ص: 123.

[3]- روجي دهيم Reger Dehem ، مدخل إلى الاقتصاد ، ترجمة سموحي فوق العادة ، المكتبة العلمية ، 1967 ، ص:162.

1- السياسة الحمائية ومبرراتها :

1-1- السياسة الحمائية :

تتمثل السياسة الحمائية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعـض الأسـاليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ، مما يـوفر نوعا من الحماية للأنشطة الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية ، ويمكن التفرقة بين أربعة أساليب للحماية والتي يمكن ان تتبعها دولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم الخارجي وهي كالأتي :

أ- **الرسوم الجمركية**: وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صـادرات أو واردات، وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة إلى أخرى.

ب- **نظام الحصص**: ويتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خـلال فترة زمنية معينة ، وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تفرضه الرسوم الجمركية .

ج- **نظام الرقابة على الصرف الأجنبي**: نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسـيلة التـي يمكـن للأفـراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها[1].

د- **الحظر والمنع** : المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معا، وعند ئـذ قـد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد وفـي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي ولهذا فهـو يعتبـر حظرا على التجارة الدولية [2].

---

[1]- السيد احمد السريتي، مرجع سابق ، ص: 124، 147، 151 - 153.

[2]-مجدي محمود أبو شهاب ، مرجع سابق، ص :127.

2-1 - مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

من أهم الدوافع التي وراء إتباع سياسة الحماية من قبل إحدى الدول اتجاه وارداتها من العالم الخارجي ما يلي:

أ- **حماية الصناعات الناشئة :** لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة والتي توجد في الدول المتقدمة ، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت من فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع .

ب - **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : يؤدي إتباع سياسة الحرية التجارية إلى تخصيص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية ، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تملك الدول النامية نفسها أن تسيطر عليها مثال ذلك التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي لأسباب خارجية ، ولذلك تفضل الدول النامية إتباع سياسة الحماية .

ج- **رفع مستوى التوظف**: يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا على المنافسة الأجنبية ، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة بالدول النامية كما تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية وحرمت منها بعدها ، وهذا من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل في الدول النامية .

د- **مواجهة سياسة الإغراق**: تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح.

هـ - **تحسين معدل التبادل الدولي** : من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية ، نظرا لأن فرض رسم جمركي يؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسم الجمركي ، ومن ثم تحسين مستوى رفاهيتها الاقتصادية وذلك بغرض عدم إتباع الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل .

و- تحقيق إيراد عام للدولة : إن فرض الرسوم الجمركية يحقق إيراد عاما ويزيد من المـوارد الماليـة العامة للدولة ، ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة، وهذه السياسة في أعين عامة الناس تؤدي إلـى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب ، وهذا الإيراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة [1].

2- سياسة الحرية التجارية ومبرراتها:

2-1- سياسة الحرية التجارية :

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولـة إلـى أخرى ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فـإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي تجارية أم غير تجارية [2].

2-2-مبررات حرية السياسة التجارية:

يعتمد مؤيدو سياسة حرية التجارة الدولية على عدة حجج من أهمها[3]:

أ-إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بأن تخصص في إنتاج السلع التي تري فيها ميزة نسبية بـسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة، بل إنتاج تلك السلع التي تتـوافر فيهـا ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع ، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولـة نفس السلعتين معا، ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

ب- لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما ، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفـائض مـع أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من إنتاجها من قصور نسبي.

---

[1]-السيد أمحمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص : 176، 185- 188، 192.

[2]- نفس المرجع السابق، ص:126.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02) ، على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، الجزء الثاني،ط 1، مجموعة الـدول العربيـة ، مصر ، 2003، ص: 133.

ج- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق ، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل.

د- منع الاحتكارات.

هـ- إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية نتيجة اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية .

و- تشجيع التنافس الدولي، بما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

ز- يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة التدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله .

ي- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة .

ح- تخفيض معدلات البطالة بدرجة اكبر من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة .

ط- إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي .

خلاصة الفصل :

خلاصة القول بعدما تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن أهم ما يمكن اسـتنتاجه أن جـل المـدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث والتي جاءت لتدعيم مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهذا دفاعا عن مصالح شعوبها.

استخلصنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الـربح علـى حساب اقتصاديات الدول النامية.

فقد انقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم المتعلـق بالـسياسات التجاريـة فالأول اتخذ الاتجاه الحر والثاني الاتجاه الحمائي.

لقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا وأدوات لتبرير موقفهم كما دافع أنـصار التحريـر عـن موقفهم وأتو بحجج وأدوات لدعم ذلك.

وأخيرا نكون قد القينا الضوء على الأسس والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها التجارة الخارجية على المستوى الدولي والتي على أساسها يقاس مدى تقدم أو تخلف الشعوب.

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية (Economic Developement) منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية الإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة ولقد تعزز الاهتمام بمسالة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان من أهمها الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية التنمية من حيث مفهومها وأهدافها ووسائلها ودور التجارة الخارجية في تحقيقها وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية التنمية وأهدافها ووسائلها ودور التجارة الخارجية في تحقيقها وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية في مبحث أول ، وفي المبحث الثاني نتناول عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثالث نسلط الضوء علي التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية أما المبحث الرابع والأخير فهو يتصدي لدور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجهها.

المبحث الأول: ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة حول التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الحديث عن أهداف التنمية الاقتصادية ومن أجل ذلك نورد المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

نستطيع القول انه لا يوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية بل هناك عدة مفاهيم لها يتناسب عددها مع عدد الأعمال التي عالجت هذا الموضوع حتى الآن ، فما من كاتب تنموي إلا حاول أن يوضح لقرائه مفهومه الخاص للتنمية بحيث أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الراهن ومن اقلها وضوحا في الوقت نفسه ونرى أنه من المناسب قبل الدخول في تحديد مفهوم التنمية أن نحدد مدلولات بعض المفاهيم القريبة منه والمختلفة عنه إلى حد ما ، ومن هذه المفاهيم :

1- الثورة الصناعية:

وهي انطلاق تنمية نموذجها جديد تصحبه مبتكرات جديدة [1]، ويقصد بها أساسا الظاهرة التي عرفتها أوروبا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وتختلف الثورة الصناعية عن التنمية الاقتصادية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إرادية وتعنى بالجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي .

2- التحديث :

ويقصد به محاولة نقل الثروة الصناعية التي عرفتها أوروبا إلى بقية أنحاء العالم ويستخدم هذا المصطلح كمرادف للتغريب أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا أعمى، أي دون مراعاة خصوصيات البلد المقلد

3- التقدم الاقتصادي :

وهو انتشار الحداثة بأقل التكاليف وبالسرعة المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول ، كما يعرفه البعض على انه ينشا عن سهولة الحراك والحركية ، فعند ظهور تقنية جديدة أكثر إنتاجية تبادر إحدى المنشات الاقتصادية باستخدامها ، مما سيرفع من أرباحها أو يخفض من أسعارها ، وهو بهذا المعنى يعني

(1) – سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة دمشق، 1988،ص: 58.

المرونة العالية للبنى الاقتصادية والمؤسسية للبلد المعني ، ويختلف التقدم الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية من حيث أنه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات.

4- النمو الاقتصادي :

ويعرفه "فرانسو بيرو" بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما [1] ، يضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبيا[2]. فالنمو الاقتصادي إذن يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. الخ .

إن مصطلح التنمية الاقتصادية يعني أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص ، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ، وبدون مثل هذا التعريف سوف يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذا البلد أو ذاك في مضمار التنمية الاقتصادية وقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية الاقتصادية فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، كما عرف (Edger –owen) التنمية الاقتصادية في كتابه عام 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع.

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل ، وقد عرف (A.K.Sen) التنمية الاقتصادية بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات ، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية، والتعريف الأفضل للتنمية

(1) – تيسير الروادي، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات ، سوريا ، 1992، ص: 86.

(2) – سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص: 64.

الاقتصادية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع .

ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما : تغيير بنياني وتوفير الحياة الكريمة فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار، ومعدل الاستثمار ، ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ...الخ. إن هذا التغيير يختلف من مجتمع إلى آخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع ، ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد رغم أهمية الدخل الفردي ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع [1].

ومع تطور الفكر من جراء التغيرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية وكانت الأمم المتحدة أول من حاول إعطاء مفهوم اجتماعي للتنمية الاقتصادية حيث ورد في إحدى وثائقها الصادر سنة 1947 أن الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هو رفع الرفاه القومي لكل السكان، وفي هذا الصدد يري بعض الاقتصاديين أن ربط التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان لا يجد مبرره فحسب من الناحية الاجتماعية ، بل أيضا من الناحية الاقتصادية، ذلك أن النفقات التي يقوم بها الأشخاص أو الدولة لتحسين نظام الغذاء والحالة الصحية والمستوى الثقافي يمكن أن تكون أكثر إنتاجية في المدى البعيد من استثمارات أخرى.

إلا أن هذا المفهوم الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الاقتصادية ، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما تغلب عليه المفهوم الاقتصادي الذي يعتبر التنمية الاقتصادية مجرد تنامي الناتج الوطني ، ويبرر أصحاب هذا المفهوم الأخير ذلك بالقول أن الإصرار على ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة السكان واعتبار ذلك التحسين هو المعيار الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية من شأنه أن يجعل مصطلح التنمية الاقتصادية يتحول من مفهوم كمي إلى مفهوم نوعي ومن مصطلح يصف حالة معينة إلى مصطلح يقدم وصفات لبلوغ حاجة معينة وعلى أية حال فإن الاتجاه الذي يتعامل مع التنمية كمفهوم اقتصادي بحت، قد أخلى مكانه منذ منتصف الستينات ليحتله من جديد مفهوم اقتصادي اجتماعي للتنمية الاقتصادية.

[1] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007 ، ص : 122–123.

ويرى هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية ، إن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي [1]:

إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.

تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.

تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا منسجمة مع البيئة.

وتعرف اليونيسكو (UNISCO) التنمية الاقتصادية بأنها انبعاث لروح المجتمع ذاتها ، وهذا التعريف قريب من تعريف " موريس غرنييه" (Mourice Guernie) العضو المؤسس لنادي روما، فالتنمية الاقتصادية عند هذا الكاتب هي ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني ، وعصر حقوق وواجبات الإنسان العلمية، ويرى الكاتب في هذا المجال أن الخطأ الأعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم أن غاية التنمية الاقتصادية ووسائلها هي ذات طبيعية اقتصادية ، وأن هدف كل الشعوب هو الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي والأصح هو أن ما يهم الإنسان بالدرجة الأولى هو أن يعيش وينتج في إطار حضارته الأصلية ، وهذا مالم يتحقق للإنسان في العالم الثالث في ظل أنماط التنمية الاقتصادية السابقة التي كانت مجرد تقليدا أعمى للدول الصناعية .

والحقيقة أن هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية المتمحور أساسا حول الإنسان باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية قد جاء كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية وانحصار التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وهي أزمات ظهرت جليا مع بداية السبعينات ومن ذلك التاريخ ظهر اتجاه جديد ينادي بعدم صلاحية المفاهيم والاستراتيجيات التنموية المستمدة من التجارب والفكر الغربي إذ أعلن الخبراء الأفارقة المجتمعون في موروفيا عاصمة سيراليون في فبراير 1970 ، بناءا على مبادرة من المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ما يلي: « أن الأمم النامية ضحية لنظام اقتصادي عالمي وضع لمصلحة الأمم العظمى... وأنها أيضا ضحية مفهوم سيء التخطيط قادها نحو نماذج غير ملائمة للتنمية الاقتصادية ، لا تتجاوب مع حاجاتها الأساسية»[2].

---

[1] – سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص : 64.

[2] – سيد محمود سيد محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مذكرة لأقسام الروابع الاقتصادية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة انواكشوط، 1995،ص : 64.

والحقيقة أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية ، ومع ذلك فلم يحاول خبراء الأمم المتحدة تعريف التنمية والنمو بعبارات واضحة ومحددة، ورغم ذلك نجد بعض التعاريف التي حاولت تحديد طبيعة التنمية من بينها :

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية تهدف لزيادة الدخل الوطني الحقيقي العام الفردي، ولفترة زمنية طويلة أي (عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذلك الدخل الفردي المتوسط خلال فترة زمنية معينة) [1].

كما نجد أن "فؤاد مرسي" يعرف التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد، والذي يتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والوطنية [2].

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان ، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها ، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

1- زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل من أهم الأهداف على الإطلاق ، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[3]، والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة.

---

(1) – كمال بكري ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1984، ص : 71.

(2) – فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ، مطبعة الأديب، العراق، 1977، ص: 71.

(3) – محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس فريضة، مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ،1986، ص :64.

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان ، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية ، فكلما توفرت أموال كثيرة وكفاءات أحسن ، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أصغر.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل الحقيقي، أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها يعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2- رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات ، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعني ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي ، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي، تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من المجتمع على حاله إن لم ينخفض.

لذا فإن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر ، ولعل أقرب مقياس للدلالة على

مستوى معيشة هذا الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان المتوسط مرتفعا ، دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة وبالعكس كلما كان منخفضا دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة .

وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة ، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان .

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تشهد تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات ، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يعمل على ترديه بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه ، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع ، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول ، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك ، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال [1].

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل ، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

[1] – كامل بكري ، مرجع سابق، ص :83.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي ، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي ، فهذا القطاع هو مجال الإنتاج ، ومصدر للعيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع هو مجال يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار ، فإذا حدث وإن حصلت زيادة في المحصول الزراعي أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، فإن ذلك يعني حصول موجة من الانتعاش والرواج ، أما إذا حدث العكس وحصل انخفاض في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية كانخفاض مياه الري أو حتى تدهور أسعاره في الأسواق العالمية ، أدى ذلك إلى انتشار الكساد والبطالة في هذه البلدان.

وهكذا نلاحظ أن السيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة ، يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار من مجرى حياتها الاقتصادية ، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من السيطرة الزراعية على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي، نتيجة سيطرة الزراعة عليه ، أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها.

لذا فإنه على القائمين بأمن التنمية الاقتصادية النهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومتشعبة وتتداخل فيها عوامل عديدة ، لا سيما في المجال السياسي والاجتماعي ، مما يعني أن عوامل التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط ، بل ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول أن للاقتصاد في عملية التنمية دورا صغيرا، وقد وجدت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال نفسها في حالة من التخلف الاقتصادي، مما حتم عليها السعي إلى إعادة بناء وتوجيه اقتصادياتها بحيث تتحول من اقتصاديات متخلفة إلى اقتصاديات متطورة ، وفي ظل ندرة ومحدودية موارد هذه البلدان ، كان

انجاز مثل هذا التحول يتطلب بذل جهود استثمارية كبيرة في مختلف المجالات، وذالك ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول نتعرض فيه لعوامل التنمية الاقتصادية على أن نتناول في الثاني استراتيجيات التنمية [1].

المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج (Foctors of Production) وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية ، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية الاقتصادية وسوف نتعرض في أدناه إلى كل من هذه المستلزمات بإيجاز [2].

1- دور رأس المال في التنمية الاقتصادية :

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبأة من قبل البنوك وشركات التامين ، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية على عكس عنصر العمل ، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية الاقتصادية ، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولا داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية ، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية .

ويمكننا أن نعرف الادخار بأنه ما يتبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك غير الإنتاجي سواء كان ذلك بالنسبة للمجتمع ككل، وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك يزداد الادخار، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار، بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معا، لذا جاء ما يطلق عليه تعبير المعدل المتوسط للادخار ، وهو الادخار الكلي على الدخل الكلي .

---

(1) – تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص: 112.

(2) – مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص: 134.

وما نطلق عليه تعبير المعدل الحدي للادخار، وهو عبارة عن الزيادة في الادخار على الزيادة في الدخل، فإذا رمزنا لزيادة الادخار بـ (ΔE)، ولزيادة الدخل بـ (ΔG)، فإن:

$$\text{المعدل الحدي للادخار} = \frac{\Delta E}{\Delta G}$$

لذا يمكن القول بإمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل، وليس بالضرورة عن طريق تخفيض الاستهلاك، وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي، وبالتالي إمكانية زيادة الادخار دون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك [1].

وتختلف مصادر الادخار حسب طبيعة النظام الاقتصادي، وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا تبعا للمستوى المعيشي للسكان ودرجة التطور الاقتصادي.

ويتكون الادخار الوطني من مجموع إدخارات الحكومة وقطاع الأعمال الخاصة ، بالإضافة إلى مدخرات القطاع العائلي ، ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية للحكومة ، في حين يتمثل ادخار قطاع الأعمال الخاصة في الفرق بين الأرباح الصافية التي يحققها هذا القطاع وبين الأرباح الموزعة، أما ادخار الأفراد فيمثله ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لم ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات [2].

وتجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما في حد ذاته فحسب بل إنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية ، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج ، وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفؤة لزيادة خزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة ، وبالمقابل فإن البلد المتخلف هو البلد الذي يمتلك مقدارا صغيرا من خزين رأس المال، وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر للحلقة المفرغة للفقر وعلى كل حال فإن التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا جدا وفي محله.

---

(1) – تيسير الرداوي، مرجع سابق،ص : 242.

(2) – سيد محمود سيد محمد، محاضرات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص : 134.

وأخيرا فان ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي والبشري) إذا أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير.

2- دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية Humann Ressources :

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية الاقتصادية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية الاقتصادية وهو وسيلتها في نفس الوقت ، وحيث أن الإنسان غاية التنمية الاقتصادية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة للتنمية الاقتصادية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية الاقتصادية ، وأن ثمار التنمية الاقتصادية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية [1].

ويؤثر العنصر البشري على التنمية الاقتصادية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج ، وهو تأثير قد لا يكون دوما إيجابيا ، حيث يتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفرات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق الناتجين عن تزايد السكان وبين اللاوفرات الاقتصادية الناتجة عن هذا التزايد.

حيث أن تزايد العنصر البشري أو نقصانه يؤثر عادة في عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر التالية [2]:

2-1- التأثير في الطلب على الاستهلاك:

يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات ، وذلك لأن زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمية وكل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلع ، وتشير الدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1٪ في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها5٪ من الدخل الوطني، ويختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور.

(1) – مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص: 136-137.

(2) – تيسير الرداوي ، مرجع سابق ،ص : 112-113.

2-2- التأثير في الإنتاج :

يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من الزيادة في كمية العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال حتى يمكن استغلال هذا التبديل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين نوعية العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الإعداد والتأهيل والتدريب، والتقليل من معدل البطالة.

وواضح أن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة، فأي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية،بينما لا تؤثر بنفس السرعة وبنفس الأهمية على زيادة الإنتاج لسبب بسيط هو أن الزيادة في الإنتاج تتطلب فترة زمنية ، وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن التي تستطيع فيه العمل.

2-3-التأثير في الإنتاجية :

يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر ، كانت إمكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل أيضا بالنسبة للمنشات الصناعية ، ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل ، الذي يعتبره" آدم سميث" أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية ، ومما لا شك فيه أن ضآلة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم ، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية لما يؤدي إليه من نقض الاستخدام في الطاقات الإنتاجية المتاحة والحيلولة دون توسعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل ، الكهرباء...).

2-4- التأثير في التكاليف الإنتاج:

تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب ، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج بما يمكن من تحقيق وفرات اقتصادية (تخفيف في تكاليف إنتاج السلع ، نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي .

هذه العلاقات الوطيدة بين العنصر البشري من ناحية وبين الإنتاج والاستهلاك والإنتاجية ، وتكاليف الإنتاج من ناحية أخرى، تجعل هذا العنصر عنصرا أساسيا يستطيع أن يلعب دور ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أساس زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وأساس إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج كما يستطيع أن

يلعب دورا سلبيا ومعوقا أمام التنمية الاقتصادية باعتباره مستهلكا للفائض الاقتصادي، ومسببا لأعباء اقتصادية جديدة ، ولقد بين الاقتصاديون منذ نشأة الاقتصاد كعلم، أن ثروة الأمم لا تقاس بالنقد وإنما بالسلع المادية ، وقد اعتبر العمل إضافة إلى الأرض آنذاك، العنصر الحاسم في تأمين حاجات الإنسان، وأن قوة الدولة تتمثل في عمل أفرادها أو ما نسميه بالتنمية الاقتصادية فيها ، وأن هذه التنمية الاقتصادية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كما ونوعا ، أي أن الموارد الاقتصادية و المادية لا تستطيع دفع التنمية الاقتصادية دون الموارد البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها لصالح عملية التنمية الاقتصادية .

حيث اعتبر التجاريون العامل البشري مصدر الثروة الوطنية، لأن تزايد هذه الثروة ممثلة في الناتج الوطني ، كان يتم فقط تبعا لتزايد السكان العاملين ، وكان ذلك مبرر تشجيعهم للتكاثر السكاني الذي تجلى في العمل على تخفيض معدلات الوفيات وتخفيض سن الزواج ومنع هجرة اليد العاملة الماهرة إلى الخارج كما أولى الاقتصاديون التقليديون أهمية بالغة لدور قوة العمل في العملية الاقتصادية ذلك أنه عند هذه المدرسة يكون مستوى الإنتاج محدد نتيجة لتوازن سوق العمل ، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ينتج عن عدد العمال وأن هناك علاقة بين ثروة البلد وعدد السكان العاملين فيه، كما أن اعتبار العنصر البشري رأسمال لا يقتصر على فكر المدرسة النقدية بل أيضا في فكر المدرسة الماركسية ، لأن جوهر النظرية الماركسية يستند نظريا وعمليا على العمل ، وقد عبر " ستالين" عن هذه الحقيقة صراحة عندما قال : « أنه من بين جميع رؤوس الأموال الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية ، يعتبر الإنسان والإنسان المؤهل بصفة خاصة أكثر حسماً»[1].

أما الاقتصاديون المعاصرون فإنهم يتحفظون في معالجتهم لدور حجم السكان في عملية التنمية الاقتصادية ، فهم يرون أنه على الرغم من أن السكان يشكلون مصدر قوة العمل ، فإن قسما منهم هو الذي يمثل قوة العمل المنتجة ، كما أن حجم هذه الأخيرة يتبع لعوامل أخرى غير عدد السكان، مثل بنية الأعمار ، ودرجة مشاركة مختلف فئات السكان في عملية الإنتاج ، وهناك أمثلة مأخوذة من واقع البلدان النامية تؤكد ظاهرة عدم التناسب الطردي بين قوة العمل وحجم السكان ففي عام 1966 كان عدد سكان الجزائر 11.8 مليون

[1] – تيسيرالرداوي، مرجع سابق،ص : 116.

نسمة وكانت القوة العاملة الجزائرية المسجلة تبلغ 2.6 مليون، وخلال نفس الفترة كان عدد سكان جمهورية غانا يبلغ 6.3 مليون نسمة وكانت قوة العمل فيها تقدر حوالي 2.7 مليون نسمة [1].

كما أن هناك حالات يترك فيها النمو السريع لقوة العمل أثرا سلبيا على عمليات التنمية الاقتصادية مثل الحالة التي لا يكون فيها المجتمع قادرا على تزويد قوة العمل الجديدة بالتجهيزات الضرورية لإنجاز العمل ، فتتناقص بذلك حصة العامل الواحد من الأرصدة الإنتاجية وتتدنى معها إنتاجيته الحدية .

ويبقى أن نشير في الأخير إلا أن هناك شيئا واحد لا خلاف عليه ، هو أن دور الإنسان الكفء في عملية التنمية الاقتصادية يعتبر حاسما ، لأن التاريخ الاقتصادي العالمي حدثنا عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي ، دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية كبرى (اليابان، سويسرا) [2].

3- الموارد الطبيعية (Natural Ressources)

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بنيته الطبيعية والتي يمكن من أن ينتفع بها.

فالموارد الطبيعية توفر قاعدة التنمية الصناعية بطريقتين :

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي لإنتاج مواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد المعاملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية .

- تمكن من البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية(Final.Goods) وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية الاقتصادية ، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية . إذ أن وجود الحديد والصلب في بريطانيا في بداية الثورة الصناعية قد حدد ليس فقط توطن النشاط الصناعي ولكنه أيضا قد حدد طبيعة التصنيع فيها. كما أن ثروة الموارد الطبيعية هي التي مكنت كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من الوصول إلى مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الدولية إلى الدخل

(1) - سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في ضوء التجربة السورية، مرجع سابق، ص: 75.

(2) - تيسير الرداوي، مرجع سابق،ص : 242.

القومي، وعلاوة على ذلك هناك بعض الأمثلة لبلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط .

أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية فيقولون بأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع ، فالانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر قد أثر على أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التصنيع، لأنه جعل مشكلة الحصول على المنتجات الأولية بتكلفة أقل ومن أماكن مختلفة أقل صعوبة من السابق.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الاقتصادية ، وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية الاقتصادية ، إذ تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية الاقتصادية ، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: (Technology and Technical Progress):

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية(Scientific Knouledge) وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا ، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكائن والمعدات أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية بل تكون متضمنة في البشر، وتأخذ شكل مهارات المحسنة بالنسبة للعمل والإدارة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة أو كطريقة صنع القماش أو بناء المنازل...الخ، على أية حال فإن كلا من التكنولوجيا المتضمنة وغير المتضمنة هي عبارة عن معرفة [1].

[1] – مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص : 139-140-141-142.

إن وجود الموارد البشرية والمادية كماً ونوعا لا يكفي لتحقيق الاستخدام الأمثل لثروات المجتمع الآخر الذي يستدعي تطوير الوسائل العلمية الحديثة والمتمثلة في المعارف المغذية المجسدة في وسائل الإنتاج والتسويق والإدارة والاستهلاك وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف التنموية وبكلفة منخفضة[1].

وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب فيما تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة ، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات ، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وأن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جليا في الدراسة التي قام بها (Denision) حيث وجد بأن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية ، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم ، كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا ، خلال الثورة الصناعية، كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأس المال فقد لعب دورا ثانويا .

وأخيرا فإن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في التغلب على الندرة والتقليل من قيودها كما في المجالات التالية:

- مع انخفاض حجم الإنفاق على الموارد يصبح جزء من هذه الموارد متوفرا للاستخدام.
- هناك توفير في الموارد المادية والتي تستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية ، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، ومن ثم انخفاض في أسعار السلع النهائية التي تنتجها السلع الرأسمالية .

وقد تركز التطور التكنولوجي ، منذ الثورة الصناعية، في عدد قليل من الشعوب الأوروبية الأمريكية واليابان ، وبدأت البلدان النامية، منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الدخل والمعيشة لسكانها ، وشرعت باكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها من البلدان الصناعية المتقدمة عبر القنوات العديدة والمختلفة وأهمها:

(1) – الطيب داودي، الاستراتيجيات الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008، ص : 49.

البرامج التعليمية والتدريبية، استيراد الأماكن والمعدات والوثائق الفنية ذات العلاقة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الكتب والمجلات والنشرات، شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة الفنية، عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات أو الخبراء.

ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر أهم الوسائل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهناك إمكانيات كبيرة للحصول على أنواع عديدة من التكنولوجيات الملائمة للبلاد النامية بشروط ميسرة وخاصة في مجال الصناعات التقليدية والتي تمتاز بوجود قدر كبير من المنافسة من العديد من المجهزين في الأسواق الدولية، إن التكنولوجيا الحديثة تتصف بخضوعها للاحتكار إلى حد بعيد في جوانب عديدة منها ، وخاصة بالنسبة للصناعات الصاعدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والبتر وكيماويات والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاقة والمواصلات ، وفي مثل هذه الحالات تزداد تكلفة الحصول على التكنولوجيا ، لأن الشركات المالكة للتكنولوجيا تهدف إلى الحصول على أقصى الأرباح الممكنة ، وفي سبيل ذلك تلجأ إلى مختلف الأساليب الاحتكارية والابتزازية ، الأمر الذي جعل التكنولوجيا أداة للتبعية.

وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجيا لديها، واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة بمختلف الوسائل ومنها:

- الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي و التطبيقي.
- توجيه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث.
- التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.
- تركيز الجامعات والمعاهد العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور الفني والتكنولوجي[1].

ويرى بعض الكتاب أن عملية توطين وتطوير التكنولوجيا لا يتقدم نتاجه الأمثل إلا إذا استنبط من داخل أرض المجتمع تبعا لمشاكله واحتياجاته ، وهذا ما يدعوا إلى تحقيق مناخ علمي فعال يساعد على تفجير الطاقات والإمكانيات العلمية لأبناء هذه المجتمعات [2].

(1) – مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص: 142-143-144.

(2) – الطيب داودي ، مرجع سابق، ص :49.

المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار ، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة وفي سبيل ذلك سوف نتناول الموضوعات التالية :

- أهمية التركيز على رأس المال المادي كمصدر رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية .
- مبدأ الدفعة القوية أي أهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير.
- إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

1- التركيز على تكوين رأس المال المادي:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج المحلي ارتكز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلدان النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي.

يوضح " روستو " في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل هي : المجتمع التقليدي، ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير ويخلص " روستو " من تحليله إلى أنه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاث شروط مترابطة يقف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10٪ من ناتجها القومي وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.

وقد أكد الأستاذ " آرثر لويس " أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجد بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2٪ كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2٪ يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4٪ ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا فعليه أن يرفع ادخاره الاختياري إلى

12 –15 ٪ ويضيف إليه ادخارا إجباريا إلى ما يقارب 10–13 ٪ ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه المواد الضخمة ولكن التصميم والإدارة .

ولمعرفة المبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية لإنشاء طاقات إنتاجية صناعية أي إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعاني قبل كل شيء من الوضع المتخلف للصناعة ، وكان الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين في البلدان النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام وأنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة الثقافية للأفراد داخل المجتمع ولم يكن الاختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية وقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهو النمط الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية، على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة (الحديد والصلب) ولصناعة الآلات ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤدية للتصنيع :

– الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية أي أنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية.

– النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولي والزراعي ، وأن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذه شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلدان المتخلفة .

– أن تنمية القطاع الصناعي سوف تصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة وتؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها وتحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، فتوزيع الإنتاج المحلي والصادرات يؤدي إلى التخلص من مخاطر التخصص في الإنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي كما ستحول شروط التجارة لصالحها أو على الأقل يوفق اتجاه شروط التجارة ضدها.

ومن الأسباب الرئيسية وراء التقلبات الشديدة فيما تحققه البلدان المتخلفة من نقد أجنبي ضعف مرونة عرض صادراتها الأولية والزراعية ، مع استثناء سلعة يشتد عليها الطلب كالبترول ، في مواجهة الطلب الخارجي عليها كما أنه من الأسباب الرئيسية وراء اتجاه شروط التجارة ضد صالح البلدان المتخلفة المصدرة للمنتجات الأولية ونمو الطلب على السلع الزراعية والغذائية بمعدل أقل من نمو الدخول في البلاد المستوردة بفعل قانون "انجل" على عكس الحال بالنسبة للطلب على المنتجات الصناعية، وعلى ذلك فالتصنيع بتنويعه والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وسوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلدان المتخلفة مما يترتب عليه قدرا من الاستيراد في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع معدل نمو الطلب على صادراتها ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها[1].

وفيما يلي نعطي مثالا افتراضي(النموذج هارود ، دومان) إذا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة في سنة معينة .

الدخل القومي النقدي: 1000 مليون دينار

مستوى الادخار: 200 مليون دينار.

إنتاج الوحدة من رأس المال: $\frac{1}{4}$

المطلوب : أولا :

أ – أحسب معدل نمو الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال هذا العام ؟

ب –أحسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بافتراض أن معدل النمو السكاني خلال نفس العام قدر بـ2 ٪

ثانيا: افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلي:

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي معلقا على ما توصلت إليه من نتائج ؟

أ – زيادة مستوى الادخار إلى 250 مليون دينار.

ب –زيادة إنتاجية رأس المال من $\frac{1}{2}$.

(1) – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2005، ص : 73.

الجواب: أولا:

أ –معدل النمو في الدخل القومي = معامل الادخار / معامل رأس المال / الإنتاج

معامل الادخار = الادخار / الدخل القومي النقدي

عامل رأس المال / الإنتاج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال = 4.

معدل النمو في الدخل الحقيقي= $\frac{20}{4}$ = 5 ٪

ب – معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذه السنة=

معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل نمو السكان = 5 ٪– 2٪ = 3٪.

ثانيا :

أ –إذا زاد مستوى الادخار إلى 250 مليون دينار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن هذا يعني تغير معامل الادخار فقط حيث يصبح معامل الادخار = $\frac{1000}{250}$ = 25 ٪.

معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي: $\frac{4}{0.25}$ = 6.25 ٪

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي= 6.25 ٪ – 2٪= 4.25 ٪.

ويتضح مما سبق أنه :

– مع بقاء العوامل الأخرى ثانية توجد علاقة طردية بين معدل النمو الحقيقي ومعامل الادخار كلما زادت المدخرات بالنسبة للدخل القومي زاد معدل النمو والعكس صحيح .

– إذا زادت إنتاجية الاستثمار إلى $\frac{1}{2}$ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذا يعني انخفاض رأس المال/ الإنتاج من 4 إلى 2 وبذلك يكون:

معدل النمو في الدخل الحقيقي = $\frac{0.20}{2}$ = 10 ٪.

ويكون معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي =10 ٪– 2 ٪ =8 ٪ [1].

[1] – سعدنا ولد محمد ، دور المنظومة التمويلية في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة موريتانيا ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006– 2007 ، ص : 35– 36.

2 – ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير أو تطبيق ما يعرف بمبدأ (الدفعة القوية)

:Big puch

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة ، ويوصى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف ، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لن تنجح التنمية الاقتصادية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف ، وأن التنمية الاقتصادية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي ، بل لا يلبث أن يرتد الاقتصاد القومي إلى وضعه الأول من التخلف والركود، وبصدد التدليل على ضرورة أن استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية ضروري ولازم لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية ويتحصل مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها.

وبتفصيل أكثر نتعرض لتحليل "روزنشتين–رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فاعليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

قدم " روزنشتين– رودان" فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة للتصنيع في دول شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وإن كان عدد من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى في العالم، بعد أن يرفض " روزنشتين رودان" الأسلوب التدريجي لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة كليا أو جزئيا في قطاعها الزراعي وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية ، ولقد فاضل بين النموذج الروسي للتصنيع وبين نموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة، يتضمن النموذج الروسي للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل صناعة ثقيلة ، صناعات الإنتاج ،الآلات، صناعات خفيفة ...الخ.

ويستهدف الاكتفاء الذاتي معتمدا اعتمادا كليا على الموارد المحلية ويرفض " روزنشتين – رودان" هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدرا هائلا من الموارد ، أما الأسلوب الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة

يتمثل في توجيه حجم كبير من الاستثمار في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في حين أن إقامتها على انفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى ، وفي البلاد المتخلفة التي ينقصها مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي يتعين القيام بها أيضا لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية ، وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها برنامجه الاستثماري بل أيضا بينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي متمثلا في اجتذاب رؤوس أموال أجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة ، ويرى "روز نشتين– رودان" ضرورة أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية ، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، فالمستثمر يبني قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية .

فقد يكون المشروع له جدوى اقتصادية اجتماعية مرتفعة ولكن ذي جدوى اقتصادية خاصة منخفضة فعلى سبيل المثال لا يجد المستثمر الخاص من مصلحة في تدريب وتأهيل العمال واكتسابهم المهارات التي تتطلبها الصناعة الحديثة لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم في مشروعه بعد حصولهم على التأهيل المطلوب ، وعليه فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعي ومجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية يوفر الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة التي يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولا سيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها الاقتصادية وفي الدفاع عن مبدأ الدفعة القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعي على نطاق ضيق .

إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون ينبع كما ذكرنا من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وتعددها وعدم قابليتها للتجزئة وعليه فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدي إلى اتساع السوق، أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة أي إتباع أسلوب التدرج في التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات تواجه مشكلة تصريف إنتاجها ، ويضيف " رودان " بأن هناك نوع آخر من الوفرات الخارجية تظهر خلال عملية

التصنيع على نطاق واسع منها ما سبق أن تكلم عنه " الفريد مارشال " بالنسبة للمشروع القائم داخل الصناعة التي تحقق نموا، وهذا النوع الآخر من الوفرات الخارجية هو الذي يتحقق لصالح كل صناعة نتيجة لإنشاء وتوسيع صناعات أخرى، أي كل صناعة تخلق وفورات للصناعات الأخرى المتكاملة معها أفقيا ورأسيا بسبب تكامل وعدم تجزئة دالة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي ككل ، وعلى ذلك لكي يتحقق هذا النوع من الوفرات يتعين الاستثمار في عدد من الصناعات مرة واحدة مع تكوين حجم ملائم من الاستثمار الاجتماعي ، ويؤكد " رودان" عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة في بيئة غير صناعية، كما يضيف أيضا الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية ولكن يجادل بأن دفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض سيحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتمادا البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية [1].

3- استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

3-1- إستراتيجية النمو المتوازن :

صاغ الأستاذ " نيركسه " جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها " روزنشتين- رودان " في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز " نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من الصناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .

وإستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر ، 2003، ص : 153- 157 ،160.

نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة، كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقي على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات .

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو " نيركسيه " إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المجال الأول وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية، ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن تأتي من موارد القطاع الزراعي ، فهو يرى أنه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، وهنا سوف ترتفع إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعالمين وهنا يرى ضرورة فرض ضرائب زراعية ، وتحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه أي شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التي يشتريها .

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن نجمل أهمها فيما يلي :

أ يرى " ألبرت هرشمان" مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن والتي سنتعرض لها بعد قليل، أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستثمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلدان ولكن يرد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن على " نيركسه " ومن قبله " رودان " أنهم أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي .

ب -يوجه انتقاد آخر لإستراتيجية النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها، فيقول "سنجر" أن مشكلة البلاد المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن مجهودات التنمية الاقتصادية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضا كبيرا ورفع إنتاجيتها وهذا يقتضي تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع

الصناعي، وأن إحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي ، وهذا يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة

ج –انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية الاقتصادية لأجل السوق المحلية ، ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن " نيركسه" يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأنه كـ" رودان" من قبله ينصح في إستراتيجيته تركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة وتقديره الواقعي للظروف المعاصرة التي تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية هذا هو الذي دعاه إلى دعوة البلاد المتخلفة للاعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الاستثمارات الأجنبية .

د– انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس الأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار ، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية .

هـ – يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية ، وهو انتقاد له وزنه أثبتته تجارب التنمية ولا سيما في بلاد أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن اعتبارها تطبق إستراتيجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن [1].

3 -2 -إستراتيجية النمو غير المتوازن:

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي " هيرشمان" وإن كان قد سبقه " بيرو" Perrox " في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو، وتمثلت نظرية " بيرو" في أن البلاد المتخلفة التي تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع

[1] – سعدنا ولد محمد، مرجع سابق،ص : 39–40.

الجغرافي وأن التنمية هذه المناطق سوق تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

انطلق " هيرشمان" من انتقاد " سنجر " لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها لذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة استارتيجية نمو غير متوازن [1].

ويرى " هيرشمان" أن عملية اختيار المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات الأخرى المتكاملة معها .

فمعيار المفاضلة بين المشروعات يتوقف على مدى ما يتوافر لها من جملة آثار التكامل للأمام أو التكامل للخلف مما يعني أن الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في مشروع لاحق عليه ، ومن هنا يميل " هيرشمان " إلى اختيار صناعات الحديد والصلب لكي تبدأ بها الدول النامية وذلك لما لها من أكبر قدر من جملة آثار التكامل للأمام والتكامل للخلف[2].

وقد اتفق " هيرشمان " مع أصحاب إستراتيجية النمو المتوازن في عدة نقاط هي : أن المقدرة على الاستثمار الفردي منخفضة في البلاد المتخلفة بسبب ضعف المتاح من رأس المال الإنتاجي ، كما أنه يؤيدهم في ضرورة تحليل عملية التنمية الاقتصادية على أساس افتراضات الحركة وليس السكون كذلك يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدمة ، أيد " هيرشمان" ضرورة الدفعة القوية في التنمية الاقتصادية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات ودعا إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب باختلال التوازن[3].

---

(1) – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2003، مرجع سابق، ص : 162.

(2) – سعدنا ولد محمد، مرجع سابق،ص : 40.

(3) – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2003، مرجع سابق، ص :163.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية :

إن نظرية التجارة الدولية تعتمد على تحليل الكلاسيكي والحديث كما رأينا ذلك مع النظريات المختلفة التي وضعها الكلاسيك والنيوكلاسيك أي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع ويترتب على ذلك اعتبار هذه الموارد معطاة ومن ثم فإن المشكلة التي تواجه الدول هي كيفية توزيعها بأن تتخصص كل دولة في المنتوجات التي تصلح لها، [1] والتجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة ومن ثم أصبح التخصص أمرا ضروريا لزيادة الكفاية الإنتاجية لأنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ومعامل الاستثمار في هذه الدول معطل لا يقوم بالدور المنوط به. فعلى الدول النامية أن تسطر برامج التصنيع وتأخذ بأساليب إنتاجية حديثة، ولن يتأتي لها ذلك إلا بواسطة الواردات من السلع الاستثمارية ومن السلع الوسيطية وليس بالاعتماد على الواردات الموجهة للاستهلاك المباشر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية واختيار واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

يوجد معامل ارتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية وبين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي ، إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية والزراعية، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وبالتالي معدل الانتعاش والنمو الاقتصادي، فنظرية التنمية الاقتصادية عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي وتهتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن وهذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول وسوف نتناول في هذا المطلب إستراتيجية تنمية الصادرات ومن ثم إستراتيجية تنمية الواردات. [2]

---

[1] – عادل أحمد حشيش والآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص: 310.

[2] – محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص: 133.

1- إستراتيجية تنمية الصادرات:

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في أقسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها- الميزان التجاري- وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني. [1]

إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مداخيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية ولكن لا نجد لهذا تطبيقا حسب واقع اقتصاديات الدول النامية، وإنما مداخيلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمداخيل الصادرات.

وفي هذه الحالة يمكن إزاء هذا الوضع إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة إلا أن ذالك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير وبقية قطاعات الاقتصاد القومي وزيادة الإنتاج الزراعي وبداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، ويترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي، للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العلمية وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية على الأقل. [2]

وقد اكتسبت إستراتيجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من إستراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال في تصحيح الاختلال ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

---

[1] - بوطمين سامية، ص: 114.

[2] - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 133، 134.

ب- اقترن إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر من الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لذي فزيادة ونمو الصادرات تؤدي إلي تراكم مدخرات اكبر بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ج- تصور الهيئات النقدية للدولة في زيادة ونمو الصادرات مؤشرا لتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في البلد تكون كبيرة.

د- تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق وحمايته، خاصة وأن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

هـ- إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

و- أن فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية أو ترقية الصادرات على أساس أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلية، أي أن فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

هذا والمشكلة التي تطرح نفسها بعد أن تقطع هذه الدول- الدول المتخلفة- شوطا بعيدا في عملية التصنيع فهل يمكنها الاعتماد على السوق العالمية لتصريف منتجاتها الصناعية الجديدة، ذالك لأنها ستصادف الوضع التالي:

أ- سيطرة الاحتكارات الدولية الكبرى- الشركات متعددة الجنسيات على سوق المواد الخام التي تدخل مشترية أو بائعة وأحيانا مضاربة مما يزيد من حدة تقلبات الأسعار ارتفاعا وانخفاضا.

ب- اتخاذ الاحتكارات الدولية الكبرى التدابير اللازمة يجعل هذا الإنتاج الصناعي الجديد جزءا من التجارة المقفلة لهذه الاحتكارات الدولية وهنا نصل إلى حقيقة مفادها أن:

- تجربة التصنيع من أجل التصدير لا تستطيع تحقيق حتى غايتها الدنيا بالمشاركة في التقسيم الدولي للعمل على أساس اقتسام المنافع والتكافؤ في ظل اقتصاد رأسمالي عالمي تسيطر عليه الاحتكارات الدولية الكبرى.

- أن خطر إستراتيجية تنمية الصادرات في بلد ذي اقتصاد متخلف يكمن في وقوعه داخل شباك تلك الاحتكارات الدولية الكبرى التي تحول دون تمكين البلدان المتخلفة من إقامة صناعات متكاملة ليزيد من تبعيتها

لها وعجزها عن تشغيل مشروعاتها الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الأرباح الخيالية وراء احتكارها للتكنولوجيا الحديثة. [1]

2- إستراتيجية إحلال الواردات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات وتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مريح ومعقول، ومن جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة والطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الاستيرادية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة. [2]

ولكي تتمكن هذه الصناعة الناشئة من التطور وإحلالها محل الواردات لابد من تهيئة الجو المناسب لها وذلك بخلق سوق محلي لهذه الصناعة وتوفير الحماية اللازمة لها عن طريق منع استيراد السلع المتشابهة لها.

هذا وترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المختلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لأن إحلال الواردات من شأنه مساعدتها على حل مشكلة توفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج وذلك بإنتاجها محليا.

فنجاح سياسة إحلال الواردات ليس معناه القضاء نهائيا على مشكلة توفير النقد الأجنبي بل على العكس قد تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وهذا راجع إلى:

أ- أن إتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف المصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفيرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي الموفر لديها.

ب- يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فإذا اعتبرنا أن الواردات دالة موجبة في الدخل لتمكنا من معرفة هل توجد حقا علاقة طردية بين إحلال الواردات وزيادة

---

[1] - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 114.

[2] - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص:139.

الواردات نتيجة زيادة الدخل لهذا نجد أن سبب انتشار سياسة إحلال الواردات وخاصة في الدول النامية يرجع إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

– قبول التصنيع كسياسة وكهدف اقتصادي في العديد من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية.

– تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى لتحقيق أقصي استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

– يؤدي إتباع هذه السياسة على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، خاصة مشكلة البطالة.

– إن عبء سياسة إحلال الواردات تقع على طبقات معينة من الاقتصاد المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية إذا ما قاموا باستيراد المنتجات المماثلة من الغير والتي لن تقوم بها إلا الطبقات القادرة.

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة إتباعه لإستراتيجية إحلال الواردات، والتقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مساوئ يمكننا تلخيصها فيما يلي:

أ– تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة وعلي وجه الخصوص التجارة الخارجية، بالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع تعرقل حركتها.

ب– تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها. [1]

3 – معيار المفاضلة بين إستراتيجية إحلال الواردات وتنمية الصادرات :

إن الإجابة على التساؤل ليس بالأمر الهين ،خاصة أن إتباع الإستراتيجيتين في آن واحد له آثاره على ميزان المدفوعات –الميزان التجاري –حيث أن نقص الواردات وزيادة الصادرات من شأنهما خفض مقدار العجز الذي تعانى منه الدول المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى خلق مستوى أفضل من الرفاهية .

[1] – بوطمين سامية، مرجع سابق، ص: 112– 113.

وإذا لم تتوفر الإمكانيات اللازمة التي تساعد على الأخذ بالإستراتيجيتين معا ،فإن اختيار إحداها ينبغي أن يتم وفق لمعيار محدد ، ألا وهو مدى توفير النقد الأجنبي في حالة إتباع إستراتيجية إحلال الواردات أو إضافة موارد جديدة للنقد الأجنبي في حالة إتباع تنمية الصادرات باعتبار أن مشكلة النقد الأجنبي هي حجز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ تؤثر تأثيرا مباشرا على أي قرار إقتصادى.

هذا وتتطلب الإستراتيجية المثلى في توزيع هذه الموارد الوصول إلى النقطة الحدية بحيث تتعادل فيها تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من خلال إستراتيجية تنمية الصادرات مع توفير هذه العملات الذي تتطلبه سياسة أو إستراتيجية إحلال الواردات .

ورغم استخدام هذا المعيار الذي يساعد الإدارة الاقتصادية على اختيار إحدى الإستراتيجيتين إلا أنها لا ينبغي أن تهمل الآثار الجانبية الأخرى التي تصاحب تطبيق إحدى السياسيتين و التي تلعب دور لا يستهان به بجانب المعيار المشار إليه سابقا ومن هذه العوامل نذكر ما يلي :

-**مدى التحسن على نسبة التبادل أو شروط التجارة** : على الرغم من أن إتباع إحدى الإستراتيجيتين قد يتعادل من حيث تأثيره على استخدامات النقد الأجنبي وتوفيره، إلا أنهما يختلفان من حيث مدى تأثيرهما على شروط التجارة ، وهذا يتوقف على مرونة طلب وعرض هذه السلع التي يتم تحسين إنتاجها للتصدير أو عن طريق توفرها بدلا من استيرادها.

-**مدى الكثافة المستخدمة:** أي إنتاجية العمل لاشك أن إحلال الواردات من شأنه التوجه إلى السلع الصناعية والنصف المصنعة ،ويستلزم هذا استخدام معدلات عمل عالية ،بعكس الحال في تنمية الصادرات فالقطاع الزراعي يعتبر مشبعا باستخدامه للعمل ،وفرص الزيادة في استخدامه تكون بسيطة .

-**الآثار الجانبية على الإنتاج** :التي لا ينبغي إغفالها ، المتمثلة في الطلب على المنتجات البسيطة التي قد يستلزمها إتباع إحدى الإستراتيجيتين.

- **الميزة النسبية للسلع** : إذ ينبغي التعرف على اثر إتباع أي من الإستراتيجيتين على الميزة النسبية للسلع المختلفة لان إحلال الواردات قد يكون على حساب استخدامات عناصر الإنتاج في العديد من السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية مما يؤدي إلى هبوط صادراتها ، وبالتالي يكون تدعيم سياسة معينة له أثاره السلبية على المستوى القومي التي لا تؤدي إلى إحراز أي تقدم .

– **زيادة الدخل الوطني في الأجل القصير أو في الأجل الطويل :** لاشك أن إتباع أي من الإستراتيجيتين له آثاره على زيادة الدخل الوطني ، غير أن هذه الزيادة قد تتحقق في الأجل القصير بالنسبة للإستراتيجية تنمية الصادرات ، بعكس الحال في الإستراتيجية إحلال الواردات التي قد يستلزم تطبيقها وقتا أطول لقيام هذه الصناعات ، وتولد الدخول المختلفة منها، لذي لا ينبغي إغفال الاعتبارات الزمنية .

ليبدو في الأخير أن البديل الأنسب لهاتين الإستراتيجيتين هو إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات الذي يرفع من قدرة الاقتصاديات المتخلفة وفق شروط أكثر تكافؤا – لكن هذه الإستراتيجية – إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات – لا تستطيع بدورها إجراء تغيير نوعي في طبيعة العلاقات الدولية ولا في القوانين التي تحكمها ، لأنها تقوم على توسيع الإمكانيات المتاحة للنمو الذاتي وذلك بتعليل من تأثير العوامل الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية الجديدة فقط ، تقدر على ما يتوقف على نوعها ، مضمونها ، وعلى الأسس التي ستقوم عليها.

إلا أن جوهر المشكلة الأساسية يتركز في اكتشاف الطريق إلى هذه التنمية ، معوقاتها وسبل تجاوزها، وهذا يستدعي بذل جهد فكري مكثف ينبغي أن ينبع من داخل العالم الثالث يسعى إلى تحديث الأهداف والاستراتيجيات الملائمة للتنمية الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان لان الدول المتخلفة ما تزال عاجزة عن النظر إلى مجتمعاتها واقتصادها من الداخل لاكتشاف الداء والقضاء عليه بالدواء المناسب إذ تكمن مشكلتها الأساسية في نظرتها للأدوية – الحلول – التي ينصح الغرب باستعمالها دون تشخيص الداء– المشكل– هي ناجحة دائما وليست السبب في اشتداد حالة المرض – تفاقم المشكلات – فالدولة المتخلفة بحاجة إلى تنمية ذاتية وذلك بإزالة جميع عوائقها عن طريق كسر العوامل التي تغير مجراها وهذا وفق شروط تتمثل أساسا فيما يلي : [1]

*إقامة تنمية اقتصادية نابعة من قاعدة داخلية, ليست مستندة من قاعدة خارجية.

*رفع حجم الإدخارات الوطنية ، بحيث تصبح الموارد المستعملة لأغراض استهلاكية ممكنة لاستعمال لإغراض أخرى .

*الاختيار الأفضل للاستثمارات التي تبلغ الإنتاجية الحدية بها أقصى حد ممكن .

*النهوض بجميع الصناعات في مختلف القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت .

[1] طلال البابا، مرجع سابق ص:99.

*السماح بانتقال عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام الأقل إنتاجية إلى الأوجه الأكثر إنتاجية، وذلك بالاستغلال الأوسع للفرص المتوفرة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والتقنية والمواد المتاحة للحصول على المزيد من الإنتاجية وتحقيق التوازن الشامل.

هذا ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لن تتحقق إلا في هذا الإطار عن طريق اندماجها في التكامل الاقتصادي الدولي ، الأمر الذي يتطلب منها تحرير تجارتها بإزالة كل العراقيل والحواجز الخاصة تجاه وارداتها.

لان الضمان الوحيد لنجاح إستراتيجية تنموية في ظل اقتصاد السوق يرتبط بتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان الذي يمكنها من طلب رؤوس أموال أجنبية ، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي ، الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثاني: الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية

إن أحد الملامح المهمة للتجارة العالمية على مدار العقود الثلاثة الماضية، هي المشاركة المتزايدة من جانب الدول النامية... إذ نمت صادراتها السلعية خلال الفترة 1970- 1999 بمعدل سنوي 12 ٪ في المتوسط، مقارنة بمعدل نمو 10 ٪ على المستوى العالمي، مما أدى إلى زيادة نصيبها من ربع التجارة السلعية العالمية إلى حوالي الثلث وأصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أسواقا مهمة لمنتجات بعضها البعض فلقد وصلت التجارة فيما بينها إلى حوالي 40 ٪ من صادراتها الكلية في نهاية العقد الماضي والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الاتجاهات اصطحبها تحول سريع في تكوين صادراتها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة، خاصة منذ أوائل الثمانينات إذ مثلت السلع المصنعة 70٪ من صادرات الدول النامية مع نهاية التسعينيات بعد أن ظلت تراوح حول 20 ٪ خلال معظم سنوات السبعينيات وبداية الثمانينات، هذا بينما هبط نصيب السلع الزراعية من حوالي 20٪ إلى 10٪ خلال نفس الفترة، كما تأرجحت عائدات صادرات المعادن والبترول بشكل كبير بسبب التغيرات الحادة في الأثمان إلا أن الاتحاد العام كان نتيجة نحو الهبوط. [1]

[1] – يلماظ أكيوز تعريب ومراجعة، أحمد بديع بليح، السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية والتجارة العالمية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 41.

وسوف نتعرض في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- **هيكل الصادرات في الدول النامية.**
- **محددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول النامية.**

1- هيكل الصادرات في الدول النامية:

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي تابع التطور الرأسمالي ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي[1]:

أ- مراحل تطور هيكل الصادرات في الدول النامية:

* **المرحلة الأولى:** وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية.

* **المرحلة الثانية:** وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية والرأسمالية، وكان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية وذلك في عهد الخمسينيات والستينيات واتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الواردات مثل مصر، باكستان، الهند، البرازيل، الأرجنتين.

* **المرحلة الثالثة:** وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العالمي والتكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور العلمي والتكنولوجي، وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة وبدأت المرحلة الثالثة في عهد السبعينات ويتكون هيكل صادرات الدول النامية أساسا من المواد الأولية استخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة ونصف المصنعة.

[1] - شرفادي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2001: ص 27- 29.

ب- مكونات هيكل الصادرات في الدول النامية:

*** صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة:**

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة، وكل الإحصائيات والأرقام متعلقة بطبيعة التخصص حسب المناطق الجغرافية وطبيعة الإنتاج وتركيبته تؤكد ذلك وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول رقم (03): التجارة العالمية في سنة 1987 لأكبر نطاق العالم في المنتوجات الصناعية:

الوحدة: مليار.

التجارة الخارجية	الصادرات$	الواردات$	الصادرات٪	الواردات٪
الدول المتقدمة	893	762	78.1	66.7
الدول النامية	146	272	12.8	23.8
الدول ذات الاقتصاد المخطط	104	109	9.1	9.5
المجموع	1143	1143	100	100

المصدر: الاتفاقية العامة الجمركية: 1986 ص : 170.

المعادن المشكلة تتصدر صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ويلي ذلك المنسوجات ثم الكيمياويات، كما أن غالبية السلع المصنعة هي سلع زراعية(الطماطم المعلبة ، مربى...الخ) تكون على حساب صادرات المواد الأولية الزراعية قيمتها يجب أن تعود بتكلفة إنتاجها بما في ذلك قيمة الآلات الإنتاجية المستوردة، وسلع ذات مهارات فنية عالية تتطلب إنفاقا على اليد العاملة (تخصص بعض دول المشرق في إنتاج الزرابي والألبسة التقليدية) ، غير أن تصدير هذه السلع في الدول النامية لا يحقق لها العائد المهم من العملات الأجنبية مقارنة مع النفقات لارتباطه بالقطاع الأجنبي من تكلفة استيراد لآلات الإنتاج واليد العاملة التي تؤهل في الخارج بالعملة الأجنبية(تكوين الإطارات).

*** صادرات المنتجات الأولية:** وهي صادرات السلع الاستخراجية والسلع الزراعية.

- السلع الاستخراجية وأهمها البترول والغاز الطبيعي وبعض المعادن.

– السلع الزراعية وتتمثل في المواد الغذائية، مواد الخام الزراعية(البن، الشاي، الكاكاو).

يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات أغلب الدول النامية وهو موجه لاستهلاك الدول المتقدمة، وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية:

والجدول التالي يوضح حصة إنتاج المواد الأولية للدول النامية.

الجدول رقم(04): التجارة العالمية في سنة 1984 بالنسبة للمواد الأولية

التجارة الخارجية	الصادرات$	الواردات$	الصادرات٪	الواردات٪
الدول المتقدمة	319	506	43.6	69.1
الدول النامية	316	151	43.2	20.6
الدول ذات الاقتصاد المخطط	96	75	13.1	10.3
المجموع	732	732	100	100

المصدر: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية Gatt ص: 175.

فصلا عما سبق فإنه في التسعينات نجد أن كلا من القيمة الحقيقية للواردات والقيمة الحقيقية للصادرات قد نمت وزادت بسرعة، ولكن يجب ملاحظة أن المساهمة الحقيقية في الصادرات العالمية، وبرغم ذلك، ظل نصيب الدول النامية ثابتا نسبة 18٪ من الصادرات خلال نفس الفترة ، وبالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي، فهناك حوالي 44 من الدول الأقل تقدما كانت مساهمتها آخذة في الانخفاض. [1]

[1] – يلماظ أكيوز تعريب ، السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص : 508.

الجدول رقم (5): اتجاهات الصادرات العالمية 70- 1997

صادرات العالم	1970	1980	1983	1990	1996	1997
القيمة الاسمية (مليار دولار)	312	2.002	1.814	3.401	5.231	5.394
القيمة الفعلية (مليار دولار) بأسعار عام 1980 ٪ من الصادرات العالمية	590	2.002	1.620	2.076	2.987	2.909
الدول المتقدمة	71.9	66.3	64.1	74.6	78.5	76.5
الدول النامية	17.6	27.9	24.9	17.8	17.3	18.9
دول التخطيط المركزي	10.5	8.8	11	7.5	4.2	4.6

المصدر: يلماظ أكيوز تعريب السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، الدول النامية والتجارة العالمية دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 509.

وفي الحقيقة فإن هذا الانخفاض يقارب الـ 50٪ في هذه الدول التي يعيش فيها 10٪ من سكان العالم، أصبح نصيبها يعادل 0.3٪ من التجارة العالمية، أما اليوم وفي داخل الدول النامية: فهناك كبار المصدرين الذين ينتمون للدول حديثة العهد بالتصنيع في قارة آسيا أمثال: كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونج كونج (عندما عادت إلى الصين عام 1997).

ومن هنا فإن الصادرات الصناعية القادمة من هذه الدول حديثة العهد بالتصنيع رفعت من نصيبها في التجارة العالمية إلى أكثر من الضعف، بينما مساهمة هذه الدولة بالمقارنة بتجارة دول العالم الثالث وصادراته كانت تنمو بأكثر من 250٪، حيث قفزت من30.8٪ عام 1965 إلى 82.8٪ عام 1990، وخلال نفس الفترة، فإن باقي الدول الأقل نمو(خاصة الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أمريكا اللاتينية) قد انخفض نصيبهم بشكل ملحوظ في التجارة الدولية وتدهورت عوائد التصدير الخاصة بهم. [1]

[1] – يلماظ أكيوز ، مرجع سابق، ص : 509.

3- محددات تطور حجم هيكل صادرات الدول النامية:

تكون المحددات داخلية وخارجية:

3-1- المحددات الداخلية وتتمثل فيما يلي:

* **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول:** يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية وأدى تواجد الاستعمار في هذه الدول إلى استغلال مواردها وذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة. [1]

كذلك اتخذ الاستعمار من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة للمنتجات الصناعية ولذلك لم يشجع التنمية الصناعية في هذه الدول وأدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة إنتاج المواد الأولية. [2]

* **دوال الإنتاج:** ذكرنا أن صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الاستخراجي والمنتجات الزراعية ولذلك نرى أن مستوى الإنتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي والمردودية المرتبطة به خاصة في هذه الظروف عكس الإنتاج الصناعي.

* **الضغوط السكانية:** إن أكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني ولذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات إنتاجية لسد حاجياتها الداخلية ولا يوجه نحو التصدير إلا الشيء القليل لكي تغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية.

* معدل نمط الاستثمار تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى والتخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات والحد من الواردات للقضاء على ميزان المدفوعات.

3-2- المحددات الخارجية وتتمثل فيما يلي:

* **تطور طلب البلاد المتقدمة:** عرفت السياسة الإنتاجية للدول المتقدمة تغيرات مختلفة مما أدى إلى التأثير على صادرات الدول النامية، فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما أدى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول أما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث أن قيام تكتلات اقتصادية

[1] - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 106.

[2] - محمد حافظ عبدو الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية، 1997، ص :229.

بين الدول المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيها بينها كالاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة والذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية.

* **اتجاهات شروط التبادل الدولي وأثرها:** أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد ففريق يؤكد أن اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولي ويعتبرون ذلك أحد العقبات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض والطلب ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد وكمستهلة للسلع الصناعية. [1]

المبحث الرابع: دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية في هذه البلدان:

إن الدول المتقدمة لا تترك الفرصة للدول النامية لتغيير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل بينما كانت هذه الدول –أي المتقدمة– تتنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيا الحديثة من اجل تحسين وتطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها والانتفاع بمزايا تخصصها عبر كل مراحل تطورها في حين ارتفعت الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول النامية التي أصبحت تتخبط في مشاكل عديدة .

المطلب الأول: دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية :

تتسم اقتصاديات الدول النامية بالتبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي تطلب المواد الخام لسد حاجياتها ، فكما رأينا أن معظم الدول النامية تعتمد على مداخليها من صادرات المواد الأولية سواء كانت استخراجية (النفط ، الغاز)، أو زراعية (القطن ، البن ، السكر).

يتناقص النصيب النسبي للدول النامية من الصادرات ماعدا البترول ، فالتقدم التكنولوجي أدى إلى اختراع مواد مصنعة واكتشافات تحقق وفرة في استخدام المواد الأولية عن ذي قبل كما أن سوق النفط يتأثر بالأزمات السياسية فقراراته سياسية أكثر منها اقتصادية فحرب الخليج وما أسفرت عنه من تقلبات مفاجئة في أسعار البترول خير دليل على ذلك .

[1] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص : 107–111، 124.

نلاحظ في السنوات الأخيرة تدهورا في التجارة الخارجية أثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية نتيجة لاندماجها في السوق العالمية وتخصصها في إنتاج سلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات والتركيز فقط على قطاع التصدير لسلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات والتركيز فقط على قطاع التصدير للسلع الاستخراجية والقطاعات المتعلقة به مما أدى إلى تخلف وضع قطاع الخدمات والصناعات ، فحدثت ازدواجية في الاقتصاد الوطني للدول النامية : قطاع متقدم ويتمثل في قطاع الصادرات والقطاعات التابعة له وقطاع متخلف وقطاع الخدمات والصناعات .

يتسم الوضع المشترك بين جميع الدول النامية في وجود عوائق تعرقل نموها وهي عديدة ومتنوعة ، لكن هذه العراقيل ليست مشتركة بين جميع الدول ومن بينها ، نقص الموارد الطبيعية ونقص الدخل وضعف مستوى الادخار وانخفاض مستوى التبادل التجاري وضعف البرامج التنموية ، التخلف التكنولوجي ، الانفجار الديموغرافي وهي معظم المعوقات التي سنتطرق لها في المطلب الموالي بدقة وتفصيل. [1]

المطلب الثاني: العقبات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية:

من السهل القول بان الفقر والتخلف يرجعان إلى الندرة في عوامل الإنتاج في البلدان النامية وكذلك في سوء استغلالها ، ومن الصعوبة بمكان تفسير عدم المساواة الدولية في مستويات التنمية الاقتصادية من خلال التفاوت في هبات الموارد الاقتصادية ، إن الفجوة التنموية الحالية قد برزت من خلال التنمية الصناعية في بعض المناطق من العالم ، التي ولدت لها ما يعتبر بمثابة هباتها من الموارد الخاصة بها ، إن إحدى الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي الحديث هي أن ذلك النمو لم يبدأ في جميع المناطق في وقت واحد بل انتشر ببطء عبر أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولم ينتشر إلى المناطق التي تقع خارج مناطق الثقافة الأوروبية إلا في الخمسينيات والستينيات(عدا اليابان).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خصائص البلدان النامية أو المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية وسوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية ، وعقبات الحكومة وعقبات دولية وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه العقبات :

[1] – شرفاوي عائشة ، مرجع سابق ، ص: 32.

1- العقبات الاقتصادية:

1-1- حلقة الفقر المفرغة :

أن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا[1]،ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن سبب التخلف وبالتالي معوقات التقدم هو وجود عوامل في بلدان العالم الثالث يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض وتتداخل أحيانا ، لا تتيح حل هذه المشكلة أو تلك دون حل مشاكل أخرى لا يمكن حلها دون حل المشكلة الأولى ، فانخفاض دخل الفرد في البلدان المتخلفة يرتبط بارتباط المستوى المعيشي للعمال وخاصة سوء التغذية وهذه الأخيرة نتيجة لانخفاض مستوى الدخل لدى الفرد [2]، وأن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب علي(ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض علي (قصور المدخرات).

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخار من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها.

1-2- محدودية السوق :

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الصناعية ، وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فان حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج ، وبالتالي فان محدودية في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية .

1-3- الازدواجية الاقتصادية:

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي يجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، وإن مثل هذه الظاهرة تترك أثارها على نمط ووتيرة التنمية الاقتصادية ، وهناك تفسيرات مختلفة الازدواجية ، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في

[1] – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 151-152.

[2] – صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1999،ص : 139.

درجة التطور فيما بينها ، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما ببن النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

1-4- قيد الصرف الأجنبي :

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال (Myint)، (R.Prebisch) ، (Singer) ، (A Leuris) وغيرهم بان قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي ، وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا ، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصادات النامية ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في طلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية ولهذا فان غالبية البلدان النامية تعاني من شبح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وبالتالي يشكل عقبة في طريق تنميتها.

1-5- محدودية الموارد البشرية :

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية) ، وان الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع الإنتاج وتنويعه.

2 – العقبات الاجتماعية:

إن الكثير من التحليلات التي تربط مابين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

2-1- التنظيم:

تفتقر البلدان النامية إلى المنظم الريادي وذلك بسب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل : صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية ولهذه الأسباب فان البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية لديها.

2-2- دوافع التنمية :

إن توفر دوافع التنمية الاقتصادية أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف ، ولهذا فان أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية ، وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء من أجل التميز .

3- عوائق دولية في طريق التنمية :

يؤكد العديد من الاقتصاديين بان العقبة الرئيسية للتنمية الاقتصادية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلف ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدى البلدان النامية والفقيرة ، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الايجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية ، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط ، إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لان البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية .

إضافة إلى ما تقدم فان سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان المتقدمة جعلت من المستحيل حماية الصناعة الناشئة لدى البلدان المذكورة ولهذا فان هذه الصناعات لم تتطور وبالتالي فان الموارد التي كان يمكن أن تستثمر في هذه الصناعات بقيت عاطلة ، كما إن التجارة الحرة قد قصت على الصناعات التقليدية والحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان صناعيا .

ويؤكد (Celso Furtado) من جانبه بان البلدان الفقيرة في المراحل الأولية للتنمية الاقتصادية يكون لديها توزيع غير عادل للدخل ، ولذلك فان الطلب على السلع الصناعية يتركز على المنتجات الكمالية مثل السيارات ، وأن مثل هذه السلع إما أن تستورد أو أن تنتج في الداخل بواسطة الشركات الأجنبية، وعليه فان المستثمرين الأجانب لهم مصلحة في إقامة نمط توزيع للدخل غير عادل لان هذا يدعم الطلب على السلع التي يستطيعون هم أن ينتجوها.

ولهذا يؤكد البعض بان العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية .[1]

[1] – مدحت القريشي، مرجع سابق،ص : 152–160.

خلاصة الفصل:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير التنمية الاقتصادية أنها مرتبطة بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد لعملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من عملية التنمية الاقتصادية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى أهمية التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية وجل المعوقات التي تعاني منها هذه الدول وضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح حتمية لا بد منها لمسايرة الأوضاع الراهنة والاستفادة من المزايا المقدمة من خلاله، على حد ما يشاع في اجتماعات هذه المنظمات والتكتلات.

تمهيد

لقد أدي انضمام موريتانيا المستقلة إلى الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا(UMOA) في العام 1962 إلى التبعية النقدية لفرنسا إلى غاية 1973، وخلال هذه الفترة التسم الاقتصاد الموريتاني بالبساطة والتبعية في كثير من النواحي، وقد جسدت موريتانيا استقلالها النقدي سنة 1973 من خلال إنشاء بنك مركزي، وخلق عملة وطنية جديدة هي :"الأوقية " بدلا من الفرنك الغرب إفريقي، وقد سعت الدولة إلى المساهمة في رأسمال البنوك وتوجيهها من أجل أن تتفق والأهداف المرسومة في خطط التنمية التي رعت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلد ضمن ما يعرف بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي طبقا لمقتضيات اقتصاد السوق.

المبحث الأول: دراسة حالة الاقتصاد الموريتاني :

في هذا المبحث سوف نعطي لمحة عامة عن موريتانيا قبل أن نتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في هذا البلد.

المطلب الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني

لقد تميز الإقليم الجغرافي الموريتاني بظاهرة انعدام الدولة المركزية في الفترة ما قبل الاستعمار، ولم يكن يقطنه إلا مجموعات من البدو والرحل المنقطعين عن باقي العالم، وذلك لندرة وسائل الاتصال إضافة إلى صعوبة وخطورة التنقلات، وحالات الاحتكاك الاستثنائية التي كانت تتم عن طريق التبادل عبر الحدود البحرية في الجنوب أو أثناء مرور القوافل عبر المنطقة الشمالية، هذه اللقاءات أتاحت الفرصة على مستوى بدائي وغير كافي لإبرام صفقات تجارية كانت المقايضة فيها تمثل القاعدة السياسية. [1]

واستمر الوضع على هذا الحال حتى قدوم الاستعمار بسبب طبيعة الإنسان الريفي الرافض للتجديد بصورة عامة ومع قيام الدولة المستقلة وتزايد الهجرة للمدن وانتشار المؤسسات المالية والمصرفية أصبح لزاما على المجتمع أن يمارس العمليات المصرفية (ودائع، قروض، وساطة مالية. .....) والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة، ولقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا سنة 1960 وتمثل موريتانيا في حدودها الحالية،إقليما شاسعا معظمه صحراوي، يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 756 كلم وتبلغ مساحته 1.03 مليون كلم مربعا تغطي الصحراء ثلثيه، ويشكل هذا البلد موقعه الجغرافي حلقة وصل بين الوطن العربي وإفريقيا السوداء. [2]

يبلغ عدد سكان موريتانيا بعد الاستقلال حوالي 942 ألف نسمة، يمثل البدو الرحل منهم حوالي 78 % بينما يمثل سكان القرى 15% أما سكان الحضر فلا يتجاوز 7% يقطن العاصمة منهم ثلاثة آلاف نسمة،كما قدرة القرى العاملة بحوالي 299 ألف نسمة منها 91 % يشتغلون في التنمية الحيوانية والزراعية و3%في الخدمات، وكان الجهاز الصحي حينها يتكون من 12 طبيبا وصيدليين و116 ممرض وقابلة إضافة إلى حوالي 163 ممرضا مساعد وطبيبا واحد للأسنان، وتقتصر البنية التحتية الطبية على بعض المستوصفات التي تنقصها التجهيزات والمتواجدة في بعض التجمعات الحضرية الرئيسية وكانت النسبة المخصصة لهذا القطاع من ميزانية الدولة في سنة الاستقلال لا تتعدى 7% أما بخصوص قطاع التعليم فقد وصل عدد التلاميذ للسنة الدراسية 1960 إلى 1961 حوالي 9643 تلميذا أي حوالي 4.7% من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي،أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فقد كان عددهم يقدر بحوالي 520 تلميذا أي نسبة 1 % ممن هم في سن هذه المرحلة يؤطرهم حوالي 400 مدرسا في حين يقتصر التعليم العالي على 15 طالبا يدرسون

---

[1] – محمد ولد احمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، نواكشوط،1992،ص:25 .

[2] – محمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص :26.

في الخارج و5 إطارات عليا، كما أن البنية التحتية للنقل ولمواصلات كانت شبه معدومة، حيث لا توجد طرق مستقلة ولا مطارات ولا موانئ. [1]

وكل ما هناك هو حوالي 500 كلم من الطرقات الترابية التي تقطع في فصل الخريف بسبب تهاطل الأمطار، وتتمثل وسائل النقل في حوالي 20 شاحنة كبيرة تمتلكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل في البلاد وبخصوص الدخل الوطني فكان بحوالي 3850 مليون أوقية، منها حوالي 55 %من التنمية الحيوانية والزراعية و19% من البناء والتشييد و6% من النقل والمواصلات و12 % من التجارة والخدمات، في حين أن الدخل الفردي كان في حدود 400 أوقية [2].

أما الصادرات فكانت تقدر سنة 1960 ب700 مليون أوقية منها 80% من الحيوانات الحية،بينما تقدر الواردات ب 1900 مليون أوقية تتم تغطية أغلبيتها من الخارج (52 %من الخزينة الفرنسية، و6% من التمويلات الأجنبية) وقدرت نفقات الميزانية ب 613 مليون أوقية في حين أن مداخليها لا تتجاوز 513 مليون أوقية تساهم فرنسا بجزء كبير منها،لكن الدولة الفرنسية سرعان ما تخلت عن كافة التزاماتها اتجاه موريتانيا وهو ما نلاحظه من خلال تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57 %سنة 1960 إلى 39 %سنة 1961 وإلى 36 %سنة 1962 ثم إلى 11%سنة 1963 لتتوقف نهائيا في العام 1964 [3].

ومن هنا كان لزاما على البلد أن يعتمد على نفسه وعلى موارده الذاتية لرفع التحدي المتمثل في تحقيق عملية التنمية بالنسبة لبلد ناشئ، ولتحقيق ذلك حملت الدولة على عاتقها إقامة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، واعتمدت في البداية أسلوب التخطيط المركزي المتوسط قبل أن تتراجع عنه في منتصف الثمانينات وتفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي ترعاها مؤسسات "بروتن وودز" ، وقد بلغ عدد سكان موريتانيا حاليا حوالي 2.7 مليون نسمة يتوزعون في 13 ولاية وعلى أربعة أنشطة موارد للثروة وهي: المعادن والسمك والحيوانات هذا بالإضافة إلى الثروة النفطية التي اكتشفت في البلاد مؤخرا.

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المنتجة :

يعتبر الاقتصاد الموريتاني اقتصادا تقليديا يعتمد بالأساس على الزراعة والصناعة التقليدية، وصيد الأسماك واستخراج المعادن.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص:27.

[2] – صدفي ولد محمد عبد الرحمان،البنك المركزي ومراقبة الائتمان، مذكرة الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة2005 –2006 ، ص: 58.

[3] – محمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق الذكر، ص :59 .

1- الموارد الزراعية والرعوية :

رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل المواطنون يعتمدون عليه في حياتهم وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات وبداية السبعينات قد أدت بعدد كبير من سكان الريف إلى النزوح نحو المدن والعمل في قطاع الصناعة والتجارة، ومع ذلك فلا يزال هذا القطاع يشغل وحتى العام 1999 ثلثي السكان.

1 1- الثروة الحيوانية :

يبلغ العدد الإجمالي للثروة الحيوانية ما يناهز 14 مليون من الماشية و بالتحديد 13972000 موزعة كالتالي:11393000 رأس من الأغنام والماعز و1185000 رأس من الجمال و1394000 رأس من الأبقار ويعود التراجع في الماشية إلى الجفاف في سنوات السبعينات ففي الفترة 1968 تناقص عدد الأبقار بنسبة 65 بالمائة والجمال بنسبة 7 بالمائة والأغنام بنسبة 19 بالمائة.

1-2 – الزراعة:

تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال الوسائل التقليدية، ويكاد يكون استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوما وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1-2-1 -الزراعة المطرية :وتعتمد على الأمطار التي تغمر المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية،كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضانات في نهر السنغال يسفر عن ري مساحة كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة إلى ما يتراوح بين 50 و60 ألف هكتار، وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60% من إنتاج الحبوب في البلاد قبل الجفاف،أما في الوقت الحالي فإنه لا يمثل إلا حوالي 38 % من إجمالي إنتاج الحبوب.

1-2-2 -الزراعة المروية: تقدر المساحة القابلة للري والمحاذية لنهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار وذلك باعتبار المساحات التي يتم استصلاحها على النهر في إطار مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS) التي تظم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسنغال، وتقدر المساحات المروية في موريتانيا ب 40 ألف هكتار لا يستغل منها سوى 21386 هكتار، وهو ما يعني أن هناك مساحات كبيرة منها صالحة للزراعة المروية لا يتم استغلالها، وقد انتقلت المساحات المروية الخاصة بزراعة الأرز من 6600 هكتار في الموسم (1986-1987) إلى 17983 هكتار في العام (2000-2001) ،أما المساحات الخاصة بزراعة الدخن والذرة فقد انتقلت في نفس الفترة من 1200 هكتار إلى 3385 هكتار، وتقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة جل هذه المساحات بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة في هذا

المجال، وهي مساحات ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر، ويتميز هذا النوع من الزراعة باستخدام الزراعة الحديثة عكس الأول.

وتتمثل المناطق المروية والمزروعة في موريتانيا في:

- مزرعة سهل "امبورية " (الجنوب الغربي) وتختص بزراعة الأرز، والتي أنشئت بموجب اتفاق بين موريتانيا والصين تقوم هذه الأخيرة بمقتضاه باستصلاح وزراعة 4000 هكتار من الأرز.
- المزرعة النموذجية في غورغل (الجنوب الشرقي) بتمويل مشترك بين موريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة التجريبية في "كيهيدي" برأسمال وطني .

إضافة إلى ذلك توجد 120 قطعة صغيرة تشرف على زراعتها الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وكذلك مساحات صغيرة أخرى مستغلة من طرف الخواص الموريتانيين والجزء الأعظم من هذه المزارع المروية مخصصة لزراعة الأرز الذي تحسن إنتاجه من 3.6 ألف طن كمتوسط للإنتاج بين عامي 1973 إلى 1975 إلى 13 ألف طن في الموسم الزراعي 1983 -1984،ليصل في الموسم 1998 -1999 إلى 67 ألف طن وهي أعلى قيمة سجلها منذ تاريخ بداية زراعته،ليتراجع إنتاجه ،إلى 24 ألف طن في الموسم الزراعي 2000 - 2002، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع القروض التي يمنحها صندوق القرض الزراعي الذي ظل حتى نهاية التسعينات الممول الرئيسي لمشاريع زراعة الأرز قبل أن يتعرض لخسارة كادت أن تؤدي إلى إفلاسه بسبب تزايد ديونه [1].

1-2-3- الزراعة الموسمية:وينحصر معظمها في الواحات والوديان، ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أوبا لمضخات الحديثة في بعض المناطق، ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضراوات.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في موريتانيا،الذرة البيضاء، والدخن والزرع والقمح والشعير، وقد سجل الإنتاج الزراعي تراجعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة حيث انتقل من 175 ألف طن في الموسم الزراعي 1994- 1995 إلى 68 ألف طن في الموسم الزراعي 2002-2003 ويعزي هذا التراجع للإنتاج الوطني من الحبوب إلى سوء استخدام الوسائل المتاحة (الأرض وماكينات جلب المياه) وتدني مستوى التأطير والتنظيم،إضافة إلي تزايد مديونية المزارعين، وقد أدت هذه الوضعية إلى تعاظم العجز الغذائي، وبالتالي إلى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية وصلت حوالي 300 ألف طن في العام 2001[2].

---

[1] - ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر 2001، ص: 63.

[2] - السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ، ص:143 .

4-2-1 – معوقات القطاع الزراعي : يمكن تلخيص معوقات القطاع الزراعي في النقاط التالية:

– **مشكلة التمويل:** وهي نتيجة لضعف الموارد المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية وسوء استخدام القروض المخصصة لهذا القطاع، وعدم جدية هيئات الإشراف والرقابة والتمويل[1].

– **نقص الأيدي العاملة:** فقد أدت موجات الجفاف المتلاحقة التي تعرضت لها البلاد إلى نزوح العمالة الزراعية إلى المدن تاركة وراءها الأراضي.

هذا إضافة إلى أن الفئة العمالية في هذا القطاع تفتقد إلى الوعي والمهارة.

– **التخلف التكنولوجي:** فالزراعة في هذا البلد تعتمد بشكل واسع على الوسائل البدائية في كافة مستويات الإنتاج باستثناء بعض المزارع الحديثة والمحدودة.

– ضعف التنظيم التعاوني وتدني القطاع الخاص :في تنمية القطاع الزراعي،خاصة المشروعات الكبيرة التي تتطلب تمويلات ضخمة، ويعود ذلك إلى عدم مرونة القوانين العقارية وقلة التنسيق بين فئات ومصالح الإدارات المعنية بتحديد وتطبيق السياسات الزراعية،هذا بالإضافة إلى غياب البنية التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي[2].

3-1 -الثروة المعدنية :

تتوفر موريتانيا على موارد معدنية متعددة استطاعت استغلال البعض منها ولا يزال البعض الآخر تحت قيد الدراسة .

1-3-1- الحديد: تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية والإفريقية المنتجة للحديد إذ يقدر الاحتياطي الموريتاني ب: 2465 مليون طن، وهو ما يمثل نسبة 21.6 % ويتواجد الحديد في أقصى الشمال الغربي للبلاد حيث يوجد في كدية الجل، والمناطق المحيطة بها، ويتوزع في أماكن وموجودة على النحو التالي: [3]

والبحث، ولقد كان هذا القطاع يلعب الدور الرئيسي في تكوين صادرات البلد قبل أن تتوجه الدولة بصورة مكثفة إلي استغلال الصيد البحري والاستثمار فيه مع بداية الثمانينات حيث أصبح القطاع ألمنجمي يحتل المرتبة الثانية في التجارة الخارجية بعد قطاع الصيد.

- شرق تزاديت ويبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن ويعتبر من أجود أنواع الحديد.
- منطقة افريديك ويقدر الاحتياطي فيها بحوالي 37 مليون طن.

---

(1) – محمد لمين ولد سيدنا، الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، ماجستير تعتمد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1998، ص :19.

(2) – محمد لمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص: 20.

(3) – السيد ولد أباه وآخرون، مرجع سابق، ص :21.

- منطقة اروبجات، ويبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن، ويعتبر هو الآخر أجود أنواع الحديد حيث تصل نسبة المعدن في الخام 64.6 %.
- يوجد ما يقارب مليار طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة كبيرة من معدن الحديد تتراوح ما بين 25 %و50 %.
- احتياطي لا بأس به بمكشف امهودات الحديث والذي ساعد في زيادة الكميات في السنوات الأخيرة.

وقد بدأ الاستغلال الفعلي لمنجم الحديد في موريتانيا في العام 1963 من طرف شركة حديد موريتانيا (MIFERMA) التي تملك فرنسا نسبة 55.8 % من رأسمالها والباقي بين الشركات الايطالية والبريطانية باستثناء نسبة 5 % تملكها الدولة الموريتانية، وذلك قبل أن يتم تأميمها في 28 نوفمبر 1974 لتتولى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) التي أنشئت قبل ذلك بعامين استغلال هذا المعدن وحتى اليوم، وكانت هذه الشركة مملوكة من طرف القطاع العمومي الموريتاني لكنها تحولت سنة 1978 إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة من القطاع الخاص الموريتاني ودول عربية،إلا أن الحكومة الموريتانية ظلت تستحوذ على حوالي 71 % من رأسمالها، وقد وصل إنتاج هذه الشركة من الحديد سنة 2002 إلى 9424 مليون طن مسجلا تراجعا واضحا مقارنة مع السنوات السابقة،حيث سجل إنتاج هذه الشركة أعلى مستوى له وهو12634 مليون طن في العام 1997، وتشغل شركة (أسنيم) 5000 عاملا كما تساهم في العديد من المشاريع التنموية مثل الكهرباء، وتوفير المياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق التي يرتكز فيها نشاطها. [1]

1-3-2- النحاس: اكتشفت أول التكوينات لهذا المعدن في موريتانيا سنة 1931 في "أم اقرين" شمالي البلاد على بعد ثلاثة أميال من مدينة "اكجوجت" وأكدت التحليلات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 مليون طن من الأنواع عالية الجودة من النحاس حيث تحتوي على 3 غرامات من الذهب لكل طن من الخام، وتضاف إلى هذه التكوينات تكوينات أخرى أكثر عمقا بحوالي 18 مليون طن لكن نسبة الذهب فيها لا تزيد على 0.05 غرام لكل طن من الخام وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس أنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا MIGAMA [2]

سنة 1953 لدراسة إمكانية تعدين النحاس وبرأسمال قدره 16 مليون دولار تملك موريتانيا نسبة 40 % ويتقاسم البقية شركاء من المغرب وفرنسا، وقد ظل نشاط هذه الشركة مقتصرا على البحث إلى إن توقف نشاطها بسبب خلافات بينها وبين الحكومة الموريتانية، لتتأسس شركة النحاس الموريتاني (SOMIMA) سنة 1966 برأسمال مختلط بين الحكومة الموريتانية (23%) وشركات أجنبية، وبدأت بتصدير النحاس لأول مرة 1971 لتتوقف نهائيا سنة 1978 لنفس الأسباب السابقة، ويتوقف معها نشاط تعدين النحاس في موريتانيا إلى

(1) – محمد لمين ولد سيدنا ، مرجع سابق، ص: 22 .

(2) – Banque Centrale de Mauritanie Bulletin trimestriel Décembre ،1999، P: 39.

حين تأسيس شركة جديدة لاستغلال هذا المعدن في العام 1991 يشرف عليها أستراليون، وتعلق الدولة آمالا كبيرة عليها في تركيبة الإنتاج المعدني الموريتاني. [1]

إضافة إلى المعدنين السابقين توجد معادن أخرى لا تقل أهمية من حيث حجم الاحتياطي كالجبس والذهب، فقد بدأ استخراج الجبس سنة 1973 ، وعرف إنتاجه تذبذبا كبيرا وصل إلى حد الاختفاء أحيانا، وقدرت الكمية المنتجة منه،ب:31 ألف طن في العام 2002، ويتم تصديره أساسا إلى السنغال بموجب اتفاق موقع بين البلدين بهذا الشأن.

تنضم إلى تلك المعادن الاكتشافات البترولية الأخيرة الواعدة وعمليات الحفر والتنقيب المتواصلة في أكثر من حقل بحثا عن المعادن المختلفة.

4-1- الثروة السمكية :

تعتبر الشواطئ الموريتانية أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك وخاصة من الأنواع الجيدة، وحسب خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) فإن طاقة الاصطياد في المياه الموريتانية تصل مابين(500-800) ألف طن سنويا دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك.

وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والهشاشة والاستنزاف في كثير من الأحيان، فقد نصت مثلا اتفاقيات الاستقلال المبرمة بين موريتانيا وفرنسا في العام 1961 على أنه يجوز لبواخر أي من البلدين الاصطياد في المياه الإقليمية للبلد للآخر بدون مقابل، وهو ما سمح للسفن الفرنسية بنهب الثروة السمكية الموريتانية حتى بعد الاستقلال. [2]

كانت الخطوة الأولى التي قامت بها السلطات الوطنية لاستغلال الثروة السمكية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعات السمكية في بداية الستينات من اجل إنتاج وتصنيع وتصدير السمك، لكن هذه الشركة أفلست بسبب سوء التسيير الذي كان يتولاه خبير أجنبي نتيجة لعدم وجود الخبرة الفنية الوطنية، بعد هذه التجربة لجأت السلطات الموريتانية إلى إبرام اتفاقيات مع بعض أساطيل الصيد الأجنبية في إطار سعيها لعقلنه تسيير هذا القطاع، وكان مصير هذه المحاولة كسابقتها هو الفشل، مما دفع السلطات المعنية إلى إتباع سياسة منح رخص الصيد للسفن الأجنبية التي ترغب في الاصطياد في المياه الإقليمية الوطنية مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح قيمتها ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي، عن كل سفينة، ونتيجة لضعف جهاز الرقابة البحرية عمدت السفن الأجنبية إلى تجاوز نصوص الاتفاقية وعدم احترام الشروط المتفق عليها مما دفع الحكومة الموريتانية إلى التخلي عن هذه الثروة أيضا وتبني سياسة جديدة أكثر عقلانية تهدف بالأساس إلى حماية هذه الثروة، وتمحورت هذه السياسة حول :

---

[1] - ولد احمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1985-1997، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2001، ص :83.

[2] - محمد لمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص :25.

- إلغاء العمل برخص الصيد، واستبداله بنظام إقامة الشركات المختلطة، وهو ما ينهي الاستغلال الفوضوي لهذه الثروة[1].

- وضع سياسة للإفراغ الإجباري، حيث تلزم جميع السفن العائمة في المياه الإقليمية الموريتانية أن تفرغ حمولتها من الأسماك في "انواذيبو" بدلا من اسبانيا وهو ما يحسن من الرقابة البحرية من خلال التعرف على الكميات والنوعيات المصطادة.

- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والتي تحتكر سوق المنتجات السمكية، وهو ما سمح بالتحكم في سوق إنتاج هذه المادة.

وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي أدت إلى تحقيق بعض الانجازات الهامة نذكر منها.

- تكوين أسطول وطني من 60 باخرة صيد يتجه أساسا نحو تصدير أنواع متعددة من الأسماك للأسواق الأوربية واليابانية[2].

- إنشاء محطة عامة لإصلاح وترميم البواخر وإنشاء وحدة صناعة لمعدات وأدوات الصيد، ويشارك قطاع الصيد بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (الأسعار الجارية) حوالي 5 % في العام 2002 وينقسم صيد السمك في موريتانيا إلى نوعين:

1-4-1- الصيد التقليدي: يوجد هذا النوع في السواحل البحرية (على طول ستة أميال بحرية) وكذلك على ضفاف نهر السنغال، وتعتمد عليه السوق المحلية في توفير حاجياتها السمكية، ويتراوح إنتاجه سنويا ما بين 18 إلى 20 ألف طن، وأغلب العاملين فيه مواطنون باستثناء بعض الأفارقة العاملين على شواطئ المحيط الأطلسي، وهو يوفر عددا لا بأس به من فرص العمل ويعاني هذا القطاع من عدة مشاكل نذكر منها: ضعف المراكب المستخدمة حيث أن أكثرها خشبي وصغير الحجم، ولا يستطيع الذهاب بعيدا عن الشاطئ، هذا إضافة إلى تدني خبرات الصيادين ومحدودية قدراتهم المادية مما يؤثر سلبا على مردود يتهم.

4-1-2- الصيد الحديث: يضم هذا الشكل صيد أسماك الأعماق والسطح، ويتم بوسائل متقدمة غالبا ما تكون على شكل مصانع متحركة، ويشمل إنتاجه الجزء الأعظم من إنتاج البلاد من الأسماك، وهو موجه بالكامل للتصدير، ويعاني هذا النوع من الصيد هو الآخر من مشاكل لعل من أهمها:

- عدم قدرة الأسطول الوطني على أداء مهمة الصيد البحري مما جعل الدولة تلجأ إلى الأسطول الأجنبي مع ما في ذلك من مخاطر على الثروة الوطنية.

---

(1) - ولد عبد الله السيد الشيخ، مرجع سابق، ص :27 .

(2) - ولد بنن حمنين ، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريتانيا الفترة 1984 /1998، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 69.

- نقص العنصر البشري المؤهل، ويعود ذلك إلى هشاشة مؤسسات التكوين البحري، وقصورها عن تلبية الحاجات المتزايدة في هذه المجال.
- قلة رؤوس الأموال،حيث أن الاستثمار في هذا المجال يتطلب مبالغ ضخمة.
- ضعف إمكانيات الهيئات المكلفة بالرقابة وعدم كفاءة الموجود منها، وهو ما قد يعرض المصايد الموريتانية لعمليات النهب والتخريب من طرف الأساطيل الأجنبية.

المبحث الثاني:برامج الإصلاحات الاقتصادية والتجارية ودواعي انتهاجها في موريتانيا:

المطلب الأول : الخطط والاستراتيجيات التنموية قبيل برامج الإصلاح الاقتصادي:

1 - خطة التنمية الاقتصادية الأولى (1963-1966):

لقد كانت أهداف هذه الخطة تتمثل فيما يلي:

تجسيد استقلالية البلاد وخاصة على المستوى المالي والإداري وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

إقامة البني الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تهيئ السبل للمرحلة اللاحقة. [1]

وقد اعترفت الخطة بعد تحديد هذين الهدفين بأنهما متناقضين حيث أن الحاجة في مجال البنية التحتية ستكون عالية الكلفة في حين أن الموارد المالية والبشرية محدودة للغاية وبالتالي فإن حل هذا التناقض "سيتم بإتباع سياسة صارمة للتقشف في الميزانية ".

وعلى الرغم من أن البلاد أنذلك لا تزال غالبية سكانها 90 % تعتمد على القطا الريفي،فإن الاستثمارات المختلطة وجهت إلى القطاع العصري خاصة ما يتصل باستغلال مناجم حديد الشمال وللبنى الأساسية لمدينة نواكشوط، وبذلك تكون المقومات الرئيسية لحياة السكان " الرعي والزراعة " قد أهملت منذ الوهلة الأولى في ظروف لا تزال فيها كميات الأمطار مواتية، وهذا ما أوضحته الخطة بقولها أنه " في بلد يتميز بموارد زراعية محدودة وتعلق تنمية ثروته الرعوية بنقص المياه وتحمل المراعي فوق طاقتها،فإن تقدمه الاقتصادي يمكن أن يتحقق عن طريق استغلال الثروات المعدنية، إن هذا الاختيار هو الذي أهمل على أساسه القطاع الريفي في ظروف لا تزال ملائمة لتنميته، وأصبح سكانه بعد فترة وجيزة "نهاية الستينيات" عالة على قطاع عصري ضعيف البنية ومحدود الطاقة "وتتضح أهمية القطاع ألمنجمي أكثر من خلال نسبة الاستثمارات المخصصة والتي بلغت 33.8 % من مجموع الاستثمارات بينما تتجاوز نسبة الاستثمارات الفعلية فيه 34.1% من مجموع الاستثمارات،كما يظهره الجدول التالي :

---

[1] – محمد ولد حمو، مرجع سابق، ص: 111 .

الجدول رقم (06) : التوزيع القطاعي لاستثمارات (الخطة الاقتصادية الأولى) 1966/1963

القطاع	الاستثمارات المخصصة بملايين الأوقية	الاستثمارات الفعلية بملايين الأوقية	النسبة المخططة%	النسبة الفعلية %	نسبة الإنجاز %
الإنتاج المنجمي	1867	2311	33.8	34.1	123.2
التنقيب والدراسات	316	173	5.7	2.5	54.7
النقل والمواصلات	762	973	13.7	14.4	127.7
الإنتاج الريفي	480	373	8.6	5.5	71.7
الصيد البحري	382	1150	6.9	17.0	301
التجارة والخدمات	130	256	2.3	8.3	197
التعليم وتكوين الأطر	184	174	3.3	2.6	94.7
الصحة العامة	154	186	2.8	3.7	120.7
التعبير والبناء والشؤون البلدية	837	843	15.1	12.4	41
الإدارة والسيادة الوطنية	427	328	7.7	4.8	77.1
المجموع	5550	6767	100	100	122

المصدر: الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره،ص: 19

يتضح من خلال الجدول 06 أن قطاع المناجم احتل المرتبة الأولى،يليه صيد الأسماك بينما لم يخص للمنتجات الريفية إلا ما لا يتجاوز ربع المخطط للمنتجات المعدنية وإذا استثنينا هذه الحالة المثيرة من عدم التوازن بين قطاع ريفي معيل لأغلب السكان وقطاع منجمي ناشئ،فإن بقية الاستثمارات وجهت في مسارات تنموية اقتصادية واجتماعية أخرى،كالنقل والمواصلات بنسبة 14.4 % من الاستثمارات، والتعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية بنسبة 12.4 %والصحة العامة بنسبة 3.8 % والتعليم وتكوين الأطر بنسبة 2.6 % والتنقيب والدراسات بنسبة 5.2 %.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة (5550) مليون أوقية بينما بلغت الاستثمارات الفعلية (6767) مليون أوقية، وهي نسبة تعادل 122 %، وإن كانت هذه النسبة تخفي وراءها التباين الواضح من قطاع لآخر، ففي حين بلغت نسبة الانجاز في قطاع الصيد مثلا 301 % لم تصل هذه النسبة في قطاع التعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية سوى نسبة 41 %، وهي أقل نسبة إنجاز مسجلة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى، وكان مخططا أن يتم تمويل حوالي 87 %من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية والباقي من التمويل المحلي ولكن تبين أن هذه الخطة من المصادر الأجنبية تغطيها بنسبة تفوق 90 % من مصادر أجنبية، وخاصة من فرنسا خلال فترة الخطة فيمكن أن نذكر منها: [1]

- مرفأ نواكشوط التجاري، مسلخ في مدينة كيهدي ، خلق أسطول بحري.
- إنشاء منشآت لمعالجة السمك في انواذيبوا، وميناء للصيد البحري
- إنشاء مولد كهربائي في مدينة نواكشوط، وتزويد العاصمة بالماء الصالح للشرب، وكملاحظة عامة فإن غياب المعطيات الإحصائية بالنسبة لكافة القطاعات يجعل من الصعوبة بمكان وضع خطة تنموية لها مداولاتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أشار إليه الهدف الثاني الذي اعتبر أن الخطة الأولى ستهيأ للاحقتها أكثر.

2 - خطة التنمية الاقتصادية الثانية(1973/1970) :

لقد جاءت الخطة الثانية متأخرة عن وقتها حيث كان من المتوقع أن تغطي الفترة من (1967 /1971) وتهدف هذه الخطة بصورة إجمالية إلى :

- مواصلة بناء البنية التحتية.

- تلاقي الوضعية الصعبة التي عاشها القطاع التقليدي من جراء أزمة الجفاف الحاد التي مثلت سنوات الخطة دونها [2]وقد اعتبرت الخطة أن نقص الدقة في البيانات المتوفرة وعدم السيطرة على تمويل أغلب المشاريع "تمويلات من الخارج" تجعل من اللازم اعتمادها على برامج سنوية تدمج فيها المعطيات الجديدة، ومن هذا المنطلق تصبح مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة التي تتجسد من جملة المشاريع التي يراد

(1) - صدفي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص :66 .

(2) - ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 93.

تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، أما توزيع الاستثمارات المخططة فيتضح فيه زيادة الاهتمام بالقطاع الريفي الذي ارتفعت نسبته من 8% كما في المخطط الأول إلى 14% وإن كانت هذه النسبة لا تعطيه حق قدره، وقد استحوذ قطاع الصناعة والمعادن والنقل والمواصلات على أكثر من 60 % من استثمارات هذا المخطط. أنظر الجدول التالي: [1]

الجدول رقم(07): يوضح استثمارات الخطة الاقتصادية الثانية (بملايين الأوقية)

القطاعات	الاستثمارات المخططة (بملايين الأوقية)	النسبة إلى مجموع الاستثمارات
القطاع الريفي	6561	13.9
الصناعة التقليدية	33	0.1
الأنشطة الإنتاجية الجديدة	16223	34.5
التجهيز	15480	32.8
الصحة والسكان	1540	3.3
التعليم والتكوين	2694	5.7
الإعلام	345	0.7
السياحة	703	1.5
قطاعات السيادة	3261	6.9
المسوح والدراسات والبحث	295	0.6
المجموع	47135	100

المصدر :سيدي عبد الله ولد المحبوبي،الهجرة والتنمية، مرجع سابق،ص: 188.

يتضح من خلال الجدول07 أن مجموع استثمارات الخطة قد بلغ 47135 مليون أوقية،كانت حصة التعليم العالي والصحة والصناعات التقليدية والإعلام والسياحة منها متواضعة إذ لم تصل إلى 12 %، وقد بلغ مجموع

[1] – محمد ولد حمو، مرجع سابق، ص:114 .

الاستثمارات المقدمة فعلا 5520 مليون أوقية، وكانت نسبة الانجاز 6.58 من الاستثمارات المخططة، ويرجع انخفاض هذه النسبة عن سابقتها إلى عوامل منها:

- صعوبات الحصول على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الخطة بنسبة 90 %.
- انعكاسات ظاهرة الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك الفترة.

ويوضح الجدول التالي حصيلة المشاريع المتوقعة والمنفذة (1973/1970)

الجدول رقم (08): يوضح حصيلة المشاريع المتوقعة والمنجزة سنة (1973/1970)

القطاعات	المشاريع المتوقعة	العدد المنجز	الإنجاز %
القطاع الريفي	39	8	205
الصناعة التقليدية	1	0	20
الأنشطة الإنتاجية الجديدة	33	16	48.5
التجهيز	40	18	45
الصحة والسكان	5	0	0
التعليم والتكوين	24	5	20.8
الإعلام	2	0	0
السياحة	7	1	14.3
قطاعات السيادة	0	0	0
المجموع	157	48	5.30

المصدر: ملاي أحمد محمدو،دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في موريتانيا، مرجع سابق، ص: 46.

يظهر أن أغلبية المشاريع استأثر بها قطاع التجهيز 40 مشروع، وتعتبر نسبة الانجاز فيه من أحسن النسب المسجلة 45% بينما انعدمت نسبة الانجاز في مشاريع الصحة والسكان والصناعة التقليدية والإعلام ويسجل قطاع المناجم أعلى نسبة 48.5 %.

وقد أوضحت الدراسة التقييمية المعدة من قبل مركز أبحاث التنمية الاقتصادية أغسطس 1972 أن هذه الخطة لم تكن خطة بالمعنى الضيق للكلمة، وإنما هي مجرد توصيات عامة يغلب عليها الطابع السياسي، وبالتالي فإن الأهداف الأساسية التي ينبغي التركيز عليها مثل زيادة الإنتاجية والدخل الفردي والقومي وتحسين مستوى حياة كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد لم تنل الأولوية التي تستحقها وعلى العكس كانت الأهداف

السياسية صاحبة الأولوية مثل الوحدة الوطنية وإعادة الاعتبار للشخصية الموريتانية والاستقلال السياسي والثقافي.

والتركيز على العاصمة، ومن هذا المنطلق كانت الخطة أقرب إلى خطة للتنمية السياسية، وهكذا لاحظت الدراسة التقييمية أن 65 % من الاستثمارات التنموية وجهت إلى القطاع الاقتصادي و10 % نحو القطاع الاجتماعي وأقل من 20 % نحو القطاع الاقتصادي، وهذه السمات التي طبعت الخطة جعلتها بعيدة عن تحقيق الأهداف.

وأهم المشاريع التي تم انجازها في هذا المخطط هي:

- دراسة استصلاح غرغول وتجربة زراعة القمح "تامورت إنعاج" ودراسة حالة السدود في الحوض الغربي وانجاز 15 سدا في منطقة الحوض، وإكمال دراسة استصلاح سهل بوقي هذا في مجال التنمية الريفية.
- أما في مجال الصيد البحري فقد تم تشييد مصنع لدقيق السمك وزيته وتجهيز مخبر الصيد، وشراء سبع بواخر صيد وباخرة للتعليم وإحداث مركز للتكوين في انواذيبوا.
- وعلى صعيد البني التحتية تم انجاز دراسة طريق الأمل "نواكشوط النعمة"، وإنشاء مولد كهربائي في أنواذيبو، وإنتاج وتوزيع المياه في أطار وروصو وتزويد العاصمة بخط آخر للمياه من إدين. [1]

3 - خطة التنمية الاقتصادية الثالثة (1976-1980):

تتميز هذه الخطة عن سابقتيها بأنها خماسية، وأنها جاءت في ظل الاستقلال النقدي والمالي وإنشاء العملة الوطنية (الأوقية) والبنك المركزي الموريتاني هو ما ساعد إلى حد ما في توفير البيانات والمعطيات الاقتصادية الضرورية.

كما تعزز الاستقلال الاقتصادي أيضا من خلال تأميم القطاع المنجمي في عام 1974. وقد تحددت أهداف هذه الخطة من خلال التوجهات التالية.

- العمل على تحقيق تعليم أساسي ومهني يهدف إلى تكوين كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية[2].

- مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية إضافة إلى تشجيع ودعم الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامة المتخصصة في مجالات الصناعة والتجارة والمالية وتشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار وتعميمه على مختلف البلاد، وإدارة موارد القطاع بأسلوب أكثر مردودية اقتصادية وقد بلغت

(1) - صدفي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص:69.

(2) - محمد لمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 30.

الاستثمارات المخططة لتحقيق أهداف الخطة مبلغا يقدر بـ 42 مليارا أوقية، ساهم القطاع العام فيها بنسبة 67.06 % من إجمالي الاستثمارات، وتم توزيعها على النحو التالي:

الصناعة والمعادن33 %، النقل والمواصلات 29 %، التنمية الزراعية 14 %، الصحة والتعليم 10 % و14 % قطاعات أخرى[1].

ومما يجدر ذكره أن هذه الخطة تأثرت كثيرا بحرب الصحراء الغربية التي دخلت فيها البلاد في العام 1975 والتي ألحقت أضرار جسيمة بالقطاع المنجمي الذي يعتبر آنذاك القطاع المصدر شبه الوحيد الذي يسمح بالحصول على العملة الصعبة. ومن أهم المشروعات المنجزة في هذا المخطط :

- مشروع أمبورية: لاستصلاح الأراضي وزراعة الأرز في منطقة روصو، إضافة إلى إنشاء مجموعة من السدود في بعض الأودية

- مشاريع صناعية تراوحت بين معامل صغيرة ومتوسطة لصناعة الحليب والنسيج والملابس إلى مشروعات كبيرة، كمركب الصلب في أنواذيبوا، ومشروع بناء مصفاة أنواذيبوا، كما تم إنجاز مصنع لتحويل السكر إلى طوابع وقوالب

- مجموعة مشاريع تنموية نذكر منها: طريق نواكشوط، النعمة الذي وصل حينها إلى "تنمبدغة" وإقامة ميناء في المياه العميقة لمدينة نواكشوط بالتعاون مع الصين.

4 - خطة التنمية الاقتصادية الرابعة (1981-1985) :

تعتبر هذه الخطة ثاني خطة خماسية تعرفها البلاد. وقد استفادت من نتائج أول تعداد وطني للسكان سنة 1977 وأعطت تصورا يغطي فترة أطول حتى العام 2000، اعتمدت في مطلقها على تشخيص للحالة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تنامي دور القطاع الثالث (قطاع الخدمات كالتجارة والمواصلات) واختلال كبير في ميزانية الدولة وكلفة عالية للمشاريع التنموية ومديونية خارجية كبيرة، ونصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية بعيدة المدى تمكن البلد من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي.

ومن اجل الوصول إلى ذلك دعت الخطة إلى إتباع الإجراءات التالية :

- تحديد النفقات العمومية وترشيدها.
- مراجعة سياسة الدولة فيما يخص المؤسسات العمومية.
- إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي.
- إكمال مشروعات المخطط الثالث وتشغيل المشروعات المنتهية وتسوية وضعية المشروعات المتوقعة (مصفاة تكرير النفط، مصنع قولبة السكر. ..)

[1] - محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص: 115.

- المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية وخاصة في مجال الحديد والنحاس والجبس وذلك بالاشتراك مع مستثمرين عرب.

- تطوير قطاع الصيد البحري واستغلاله بشكل أحسن.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة حوالي 89205 مليون أرقية، توفر منها المصادر الخاصة نسبة 2،88 % وتم توزيع استثمارات هذه الخطة على النحو التالي 6،24% لقطاع الصناعة والمعادن و 3،22 % لقطاع البنية التحتية و21،7% للقطاع الريفي، وكان نصيب الصحة والتعليم 10،6%أما قطاع الصيد البحري فقد خصصت له نسبة 6،4% والبقية للقطاعات الأخرى. تشير أخيرا إلى أن هذه الخطة تزامنت مع استقبال موجة الجفاف الثانية والتي بلغت ذروتها قي الموسم 1984/1983 وألحقت خسائر فادحة بالقطاع الريفي وهو ما أدى إلى تزايد الهجرة السكانية نحو المراكز الحفرية التي مازالت تفتقر للبنى التحتية الضرورية مما زاد من تفاقم المشاكل فيه وكان لهذه الوضعية انعكاس سلبي على أداء الاقتصاد ككل، حيث نما معدل الإنتاج المحلي نسبة 1984 بمعدلات سالبة (-2،3%) وبلغ عجز الميزانية العامة 7،9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز ميزان المدفوعات 29% من الناتج المحلي، وبلغت المديونية الخارجية ضعفي هذا الناتج، وهي مؤشرات انعكست على حياة المواطنين مسببة سخطا شعبيا عارما ومظاهر من الاحتجاج والرفض في الشارع الموريتاني مما أدى إلى سقوط النظام أنذلك وتعليق الخطة والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولة الديون والاتفاق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني :الخطط والاستراتيجيات التجارية والتنموية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

1- برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988):

يعتبر برنامج التقويم الاقتصادي و المالي أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية أملتها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، والتي بلغت درجة من التعقيد جعلت من الضروري البحث عن الحلول الملائمة لها.

فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يهبط سنويا بنسبة 0،6% ، و ذلك خلال الفترة 80-1984 وكان معدل الاستثمارات قد بلغ في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي، والمديونية الخارجية بلغت ضعف هذا الناتج، ووصل معدل خدمة الدين إلى مبالغ جعلت معظم عائدات صادرات الدولة تصرف لسداد أقساط و فوائد الديون المستحقة.

وقد عمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف طموحة، وإتباع سياسات اقتصادية كلية من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعرقل مسيرة النمو.

1-1-الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج:

سعى البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى الحد من الطلب والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

1-1-1 -الأهداف الاقتصادية للبرنامج: سعى برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق حزمة من الأهداف لماكر واقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1988 ، وتتمثل تلك الأهداف في النقاط التالية[1] .

-تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4% والحفاظ عليه طيلة فترة البرنامج ، وبهذه النسبة سيكون معدل النمو الاقتصادي قد غطى معدل النمو الديموغرافي البالغ 2،7 % سنويا.

- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1985 إلى 5% بحلول 1988 .

- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من 29% من الناتج المحلي إلى10 % سنة 1988 .

- القضاء على العجز في الميزانية العامة و الذي بلغ 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 ، و تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 1986 م، إضافة إلى تحقيق ادخار عمومي يبلغ 15% من الاستثمار العمومي مع نهاية البرنامج.

1-1-2-السياسة الاقتصادية للبرنامج: تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة في برامج التقويم الاقتصادي و المالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية و المالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة السابقة، و تنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات النقدية و المالية التي تعرضنا لها سابقا.

-**السياسة المالية:** يسعى برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق توازن ميزانية الدولة بحلول سنة 1986 م، و تحقيق ادخار يساوي 15% من الاستثمار العمومي، ولبلوغ هذا الهدف تم اتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنفقات و الإيرادات العامة

-**النفقات العامة:** تم اتخاذ جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية و تقليصها، و من بين هذه الإجراءات ما يلي[2]:

-تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 م، باستثناء قطاعي الصحة و التعليم، ووضع حد أقصى لنمو كتلة الدخول و المرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج.

-مراقبة تطور النفقات المدنية و العسكرية رقابة صارمة.

-تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري.

-السعي إلى إعادة جدولة الديون و تكوين لجنة لإدارة تلك الديون.

-مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات.

([1])-Ministère du plan، programme de redressement économique et financier، P.R.E.F ، Nouakchott 1985، P:31.

([2]) - Ministère du plan، bilan d'exécution du PREF، P:17.

كانت هذه أهم الإجراءات المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذا بل تجاوزته من أجل رفع مستوى الإيرادات العامة.

-**الإيرادات العامة:** من أهم الإجراءات المتبعة لرفع مستوى الإيرادات العامة يمكن أن نذكر ما يلي:

-زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة، كأسعار المنتجات البحرية ب 25% و أسعار شركة المياه و الكهرباء ب 10% و شركة توزيع الأدوية PHARMARIM ب: 15 %.

-إعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية الكثيفة بالعمل فقط دون غيرها.

-إصلاح نظام الضريبة على الشركات و أرباحها، وعلى الدخل.

-توسيع الوعاء الضريبي عن طريق دعم وسائل الإحصاء ورقابة المكلفين.

-التحسين من فعالية إدارة الضرائب، عن طريق دعم وسائل التحسين والجباية ومحاربة التهرب الضريبي.

وكما هو متوقع سينجم عن هذه الإجراءات زيادة متوسطة سنويا تقدر ب 12% خلال الفترة 1986-1988 م لإيرادات الدولة.

- **السياسة النقدية:** ستتبع الحكومة سياسة نقدية تعمل على محاربة التضخم وتشجيع الادخار الخاص، كما ستتخذ الحكومة إجراءات تقليصية وانتقائية للقروض تعطى فيها الأولوية للقطاعات المنتجة الصيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الري ، ويتم خلالها تقليص التوسع في منح القروض إلى حدود 5% سنويا، هذا بالإضافة إلى توقيف القروض الممنوحة للحكومة تناسبا مع الوضعية المالية المنتظرة لإجراء الجدولة وحالة التضخم و زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة بنسبة2% سنة 1985 م.

كما شملت الإجراءات المقام بها في هذا المجال دراسة النظام البنكي وتنظيمه حتى يتمكن من مسايرة الإصلاح الاقتصادي، وقد تطلب ذلك ما يلي: [1]

-مراقبة قروض الاقتصاد و وضع سقوف على الائتمان الممنوح للحكومة.

-وضع سياسة قرض انتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو، وذلك من خلال منحها النصيب الأكبر من القروض الداخلية.

رفع أسعار الفائدة على الودائع للأجل بنسبة 2% ، وتخفيضها على الودائع تحت الطلب، و ذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع.

[1] - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا،2000 ، ص:11 .

1-2 السياسة المتعلقة بالقطاع الخارجي:

يهدف البرنامج إلى تخفيض عجز الحساب الجاري، وذلك عن طريق زيادة حجم وقيمة الصادرات والنقص في حجم و قيمة الواردات.

وقد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي خطوات عديدة في مجال إصلاح قطاع التجارة الخارجية تمثلت في:

-إتباع سياسة سعر صرف مرنة.

-تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 16% في 15-02-1985 حتى يصبح سعر صرف العملة الوطنية معبرا عن قيمتها الفعلية، وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة وتقليص الطلب على الواردات التي سترتفع أسعارها بعد التخفيض.

-إلغاء العمل بنظام الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة الصناعية والخدمات المرتبطة بها، وتخفيض عدد المنتجات التي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا.

- تشجيع الاستثمار في أهم قطاعات التصدير، وفي هذا الإطار سمح للمصدرين سنة 1986م في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات صادراتهم في حسابات بالعملة الصعبة.

-تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات و توحيدها لدرجة كبيرة، وإنهاء الإعفاءات، وغير ذلك من الإجراءات التي تستهدف تحرير التجارة الخارجية.

1-2-1-إصلاح المؤسسات العمومية: لقد شهد القطاع شبه العمومي نموا مذهلا في بداية السبعينات، وكان هذا القطاع يستقطب حينها ما يقارب نصف الاستثمار العمومي وحوالي نصف قروض الجهاز المصرفي ويساهم بقرابة خمس الناتج المحلي الإجمالي و يستخدم ربع العاملين في القطاع الحديث.

ومع نهاية السبعينات بدأ هذا القطاع يشهد تطورا خطيرا تمثل في تسجيل خسائر في معظم المؤسسات العمومية وتراكم في مديونيتها، ولهذا كانت مسألة إصلاح القطاع العمومي أحد المحاور الأساسية للحكومة الموريتانية أثناء تطبيقها لسياستها الاقتصادية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

وفي هذا المجال شملت الإجراءات المتخذة التصفية الكاملة والجزئية لبعض وحدات القطاع العام غير القابلة للاستمرار، وخصخصة جزء آخر من تلك المؤسسات، وإعادة إصلاح المؤسسات الحيوية .ومن أهم المؤسسات العمومية التي شملتها التصفية شركة الدواء الحكومية، وشملت الخصخصة بعض الوحدات التي ترغب الدولة في التخلي عنها، أما برنامج إصلاح المؤسسات العمومية الحيوية فقد شمل أساسا شركة المياه والكهرباء، والمؤسسة البحرية في نواكشوط، ومكتب البريد والمواصلات، والشركة الوطنية للتنمية الريفية، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

و قد تمثلت جوانب إصلاح المؤسسات الآنفة الذكر في إصلاح تجهيزاتها وإمدادها بوسائل وخبرة فنية جديدة وتحسين وضعيتها المالية ونظام تسييرها.

وإضافة إلى هذه الإجراءات، فقد تم فتح المجال أمام القطاع الخاص لمنافسة بعض وحدات القطاع العام خاصة في قطاعي الطاقة والنقل الحضري.

1-2-2-إصلاح الجهاز المصرفي: تراوحت الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح الجهاز المصرفي بين تطهير ميزانيات بعض البنوك، وخصخصة بنوك أخرى، وإجراء عملية دمج لبعض الوحدات المصرفية.

وهكذا استهدف إصلاح القطاع المصرفي الذي اتبعته الحكومة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تحقيق الأهداف التالية:

-تحويل نصيب البنك المركزي في رؤوس أموال البنوك التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه البنوك والتركيز على دوره الأساسي المتمثل في الإشراف والرقابة على البنوك و توجيه السياسة الاقراضية للدولة.

-تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية، والبنك الدولي لموريتانيا، والشركة الموريتانية للبنك، وقد تحملت الدولة تكاليف هذه العملية، ليتم بعد ذلك فتح رأسمالهم أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب.

-تدعيم وتقوية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من أجل تفادي أخطاء الإدارة التي حدثت في الماضي، وضمان نظام مرن للوساطة في المستقبل.

كما تم خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إتباع سياسات قطاعية تسعى إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

1-2-3- توزيع الاستثمارات في البرنامج: حدد البرنامج عدة معايير لاختيار الاستثمارات التي سينفذها، بحيث تكون منسجمة مع الأهداف والسياسات الماكرو اقتصادية التي سيتبعها، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الاستدانة الخارجية و تقليص الطلب الكلي .ولهذا انصب توجهه الاستثماري نحو المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وتحافظ على مستوى مقبول من النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، وكذا المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والنقل.

وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 55،1 مليار أوقية، تم توزيعها على 393 مشروع من ضمنها 193 مشروعا جديدا ظهرت مع البرنامج، وبلغت حصتها من التمويل ما يعادل 22 مليار أوقية، وهو ما يشكل نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات المقررة.

ويوضح الجدول التالي نسبة الاستثمارات العمومية في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

الجدول رقم (09) : توزيع الاستثمارات العمومية في برنامجPREF (1985-1988)

الوحدة :ملايين الأوقية

القطاع	المبالغ	النسبة%
التنمية الريفية	19450،3	35،3
التنمية الصناعية	13830،1	25،1
البنية التحتية	14932،1	27،1
التنمية الاجتماعية	4132،5	7،5
قطاعات أخرى	2755	5
المجموع	55100	100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائياتPREF

يتضح من الجدول السابق الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع التنمية الريفية في التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج.

وتعكس تلك الأهمية التوجه الجديد للحكومة والمتمثل في الاهتمام بقطاع التنمية الريفية والتركيز عليه عكس ما كان عليه الحال في الخطط السابقة التي كان قطاع التنمية الصناعية يحتل فيها مكان الصدارة، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البنية التحتية البني الأساسية، المياه الحضرية ... بنسبة قدرها27،1% من مجموع الاستثمارات المقررة خلال البرنامج، وبذلك يحافظ هذا القطاع على مكانته ضمن القطاعات ذات الأولوية عند الدولة، بعد ذلك يأتي قطاع التنمية الصناعية بنسبة قدرها 25.1%من مجموع الاستثمارات، وتحتل الصناعات الاستخراجية حصة الأسد من هذه النسبة، وهو ما يعني أن أغلب هذه الاستثمارات سيوجه أساسا إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

أما قطاع التنمية الاجتماعية فلم يلقى الاهتمام المناسب كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول أعلاه (5، 7%) وذلك رغم الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها رأس المال البشري.

ولتمويل هذه الاستثمارات، حصلت الحكومة الموريتانية على عدة قروض من المؤسسات المالية الدولية بقيمة 115 مليون دولار *كقروض للتصحيح، و 60 مليون دولار كتمويل غير مشروط، كما استفادت الحكومة أيضا، خلال فترة البرنامج من قروض في إطار ثلاث اتفاقيات" مع صندوق النقد الدولي قدرت ب 32 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة "DTS وقرضين في إطار برنامج التصحيح الهيكلي بقيمة 16،9 مليون وحدة من DTS كما منح البنك الدولي السلطة الموريتانية قرضا بقيمة 50 مليون دولار وهو قرض قطاعي، و10 مليون دولار لمشروع تنمية المؤسسات العمومية وإعادة تأهيلها، كما مول الصندوق الأوروبي للتنمية برنامجا عاما بقيمة 7 مليون

دولار، وهكذا بلغت التمويلات الخارجية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي 87% ، بينما لم تتجاوز مساهمة التمويل المحلي سوى 46 مليون دولار بنسبة قدرها 13% من مجموع تمويل هذا البرنامج. (1)

2- برنامج الدعم و الدفع(1989-1991) :

ما إن انتهت الفترة المحددة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي حتى سارعت الحكومة الموريتانية إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي بغية دعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت ومواصلتها، وهكذا نص برنامج الدعم و الدفع الذي يغطي الفترة 1989-1991 في مقدمته على أن الدولة ستتابع و تعزز الجهود التي بذلت إبان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، والتي كان هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق والمتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. (2)

ولتحديد الأهداف والإستراتيجية التنموية للبرنامج ينطلق هذا الأخير من عدة محاور (3) :

أ-إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي من أجل تقوية وتنويع قاعدة الإنتاج الوطني.

ب-تدعيم الحالة المالية للدولة، وذلك بواسطة تطبيق سياسة ترشيدية للنفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب.

ج -تحسين أداء المدفوعات الخارجية، عن طريق تشجيع العرض، والتسيير المعقلن للطلب، وتحديد أسعار الصرف والتجارة الخارجية.

د -السعي إلى تناسب مستوى المديونية ومعدل خدمة الدين مع قدرة الاقتصاد على الدفع.

هـ-وضع إستراتيجية كفيلة بتعبئة الموارد البشرية من خلال خلق فرص عمل جديدة وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وذلك بتطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم والصحة، وتخفيف العبء الاجتماعي المتولد عن إجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع.

وانطلاقا من هذه المحاور، تم تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج ورسم سياسته الكلية، وذلك ما سنتناوله في النقاط التالية :

2-1 الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج:

لقد رسم برنامج الدعم والدفع أهدافا اقتصادية سيعمل على تحقيقها، وذلك عن طريق إتباع جملة من السياسات الاقتصادية الكلية.

---

(1) - محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص: 137 .

(2) - Ministère du plan، Programme de consolidation et de relance ،PCR، (1989 – 1991) ،Nouakchott، P:02.

(3) - Ministère du Plan، PCR، op cit ، P: 02.

2-1-1-الأهداف الاقتصادية للبرنامج : سعت الحكومة الموريتانية من خلال برنامج الدعم والدفع إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تعتبر امتدادا للأهداف التي وضعت في البرنامج السابق، و قد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي :[1]

- تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% خلال فترة البرنامج.

- تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العمومية.

- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، و تحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود16.6% من الناتج المعدل الإجمالي.

-تخفيض العجز في الحساب الجاري من دون التحويلات الرسمية إلى ما دون9.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية البرنامج.

- الوصول بمعدلات خدمة الدين إلى وضع تتناسب فيه مع قدرات الاقتصاد على الدفع، و يمكن حصر هذا المعدل بين 20% و 25 %من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1991 م.

و بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة أعلاه، اتبعت الحكومة الموريتانية حزمة من السياسات سنتعرض لها في الفقرة التالية.

2-1-2 -السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج: لقد شملت السياسات المنتهجة لتحقيق أهداف برنامج الدعم والدفع مزيجا من السياسات أبرزها السياسة المالية، والسياسية النقدية، وسياسة الأسعار، و سياسة إصلاح المؤسسات العمومية، إضافة إلى إتباع سياسة اجتماعية لغرض التخفيف من آثار تلك السياسات السابقة و التي تلحق الضرر بمختلف فئات المتجمع، و بصفة خاصة الطبقات الهشة والمحرومة.

-**السياسة المالية:** تعتبر سياسة الضرائب وترشيد الإنفاق أهم السياسات التي اتبعها برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف الحد من حجم الطلب الكلي و ما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية أخرى.

-**الإيرادات العامة:** اتبع برنامج الدعم والدفع عدة إجراءات تتعلق بإصلاح النظام الضريبي من أجل زيادة حصيلة إيرادات الموازنة العامة وتتمثل هذه الإجراءات في:

- زيادة حصيلة الضريبة الصغرى التقديرية، بتحويلها إلى رسم على رقم الأعمال بنسبة قدرها 4%من رقم أعمال المؤسسات الخاضعة لنظام الأرباح التجارية والصناعية، ويندرج تحويل الضريبة الصغرى الجزافية إلى ضريبة على رقم الأعمال في إطار التركيز على الضريبة على رقم الأعمال وتقليص الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية بهدف تشجيع الإنتاج.

---

[1] - Ministère du plan، programme de consolidation et de relance، (PcR)، op،cit، P:04.

-تحسين نظام الضرائب في قطاع الصيد، سواء تعلق الأمر بالضرائب على الرواتب والأجور، أو بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، أو الضريبة على أداء الخدمات.

وسوف يتم التركيز على تنمية حصيلة الإيرادات من الضريبة على أداء الخدمات بفضل وضع سياسة صارمة في مجال المراقبة والتحصيل.

-إجراء تغييرات في نظام الإعفاءات الجمركية واختصارها على الاستثمارات التي تحظى بالأولوية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في قانون الجمارك بشكل يضمن زيادة الحصيلة الضريبية دون زيادة الضغط الضريبي.

-وضع سياسة صارمة للمراقبة، عن طريق تطبيق نظام محدد لمراجعة الحسابات و تقوية الرقابة الجمركية، وتعزيز إجراءات التحصيل بشكل عام من خلال القضاء على التهرب الضريبي، والتأخر في دفع الضرائب.

ومن خلال تطبيق الإجراءات السابقة يتوقع البرنامج زيادة حصيلة إيرادات الموازنة بمعدل قدره 7، 11% في المتوسط خلال سنوات البرنامج .[1]

النفقات العامة: تابع برنامج الدعم والدفع العمل على التقليص التدريجي للنفقات العمومية بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، وفي هذا الإطار ركز البرنامج على تخفيض عدد المستخدمين الحكوميين والذين كانوا يشكلون في السابق عمالة زائدة، والعمل على رفع كفاءة وتحسين مهارات البقية الباقية من هؤلاء المستخدمين حتى يصبحوا قادرين على منافسة نظرائهم في القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت واصل البرنامج الدعم الموجه للقطاعات ذات الأولوية من أجل تقويتها، وزيادة قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات والأثاث، كما تم على مستوى آخر عقلنة نفقات التعليم بمساعدة من البنك الدولي و رفع نسبة التمدرس، ومسايرة مناهج التعليم لمتطلبات سوق العمل على قائمة أولوياته.

ويتوقع البرنامج من خلال هذه الإجراءات تخفيض النفقات العامة حيث تصل إلى17،3 مليار أوقية سنة 1989 باستثناء مدفوعات الدين، أي بنسبة زيادة قدرها 14،85% مقارنة بسنة 1988، و إلى17،9 مليار أوقية سنة 1990 بنسبة نمو قدرها 3% مقارنة ب 1989 ، وفي سنة 1991 من المتوقع أن يصل حجم النفقات العامة إلى18،7 مليار أوقية بنسبة نمو قدرها 4% .

وبالنسبة لخدمة الدين، فإنه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى2،35 مليار أوقية سنويا خلال فترة البرنامج، في حين يصل حجم الأقساط المدفوعة إلى 5،42 مليار أوقية سنويا خلال نفس الفترة، وسينمو مجموع خدمة الدين بنسبة متزايدة قدرها 3،61% و 14،2% و17،3% خلال سنوات البرنامج الثلاثة على التوالي.

---

(1) -Ministère du Plan، PCR، op cit ، P: 11.

وترجع هذه الزيادة المتدرجة في أعباء خدمة الدين إلى آثار عمليات إعادة الجدولة التي تمت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد.

ومن هنا يتضح أن عملية إعادة جدولة الديون وإن كانت تهدف إلى تقليل حجم مدفوعات خدمة هذه الديون في الأجل القصير، وخلال فترة محدودة هي فترة تجميد الدين إلا أن هذه العملية يتمخض عنها زيادة واضحة في هذه المدفوعات في الأجل القصير نظرا للتكلفة الإضافية التي يتحملها البلد المدين من جراء هذا التأجيل والتي تتمثل في فرض سعر فائدة مرتفع على المبالغ المؤجل دفعها، ومن هنا يتزايد عبء الدين الخارجي في المستقبل. [1]

وقد توحي عملية تخفيض النفقات العامة وزيادة أعباء خدمة الديون بأن الهدف من هذه الإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج وغيره من البرنامج التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية هو إغراق الدول النامية بالديون من جهة، وضمان تحصيلها من جهة أخرى.

-**السياسة النقدية:** واصل برنامج الدعم والدفع إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى التحكم في عرض النقود في المجتمع، وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات الطلب .ولتحقيق ذلك اعتمد البرنامج على الوسائل التالية:

-المراقبة الدقيقة لنمو قروض الاقتصاد، وتوجيه هذه القروض إلى القطاعات ذات الأولوية والقابلة للنمو، وتجميد القروض الصافية للدولة.

- مواصلة إصلاح القطاع المصرفي، بواسطة تدعيم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية، وتقوية رقابة البنك المركزي عليها حتى تلتزم بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة لها.

-العمل على إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة لأهداف الحد من العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

-إتباع سعر فائدة حقيقي موجب من أجل تعبئة المدخرات المحلية.

سياسة الأسعار: يسعى برنامج الدعم والدفع إلى القضاء على التشوهات الحاصلة في الأسعار والتي أصبحت لا تعبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، وذلك من خلال إتباع سياسة تعمل على تحرير الأسعار عن طريق إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، وتقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا، وإصلاح التشوهات وأسعار الخدمات العمومية عن طريق رفع أسعارها لتتناسب مع تكلفة الخدمة، كما حدد البرنامج المواد الغذائية ووضع جدول زمني لتحرير أسعارها في الفترة التي تخضع أسعارها للمراقبة(90 -1991) من أجل الوصول إلى تناسب بين أسعار التكلفة وسعر البيع للمستهلك مع ترك هامش للموزعين.

---

[1] - رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية :رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 ، ص -ص: 545- 546.

2-1-3-السياسة المتعلقة بالمؤسسات العمومية: تابعت الحكومة الموريتانية إجراءات إصلاح القطاع العمومي وشبه العمومي وتعميقها في ظل برنامج الدعم والدفع، والتي كانت قد بدأتها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وشملت هذه الإجراءات عدة محاور من أهمها [1]:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي يحوي مجموعة من النصوص القانونية بهدف تحديد أفضل لطبيعة، وظروف إنشاء، وتصفية المؤسسات العمومية، وتحديد دور وتكوين مختلف أجهزة المؤسسات العمومية التي تبقي عليها الدولة .ومن بين هذه القوانين الأمر القانوني رقم 90-90 الصادر بتاريخ 4-4-1990 المحدد لنظام المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي والمنظم لعلاقات هذه الهيئات مع الدولة، والمرسوم رقم118 / 10الصادر بتاريخ 1990/19/08 المحدد لتشكيل وتنظيم وتسيير المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية.

ومن بين هذه المحاور أيضا، تحديد العلاقات المالية القائمة بين الدولة والمؤسسات العمومية، وذلك بعد أن تراكمت ديون كبيرة على الخزينة العامة للدولة مستحقة لبعض المؤسسات العمومية، وخاصة الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، ومكتب البريد والمواصلات، ولمعالجة هذا الوضع استهدف برنامج الدعم والدفع تصفية هذه الديون والحيلولة دون تكرارها مستقبلا.

كما شملت هذه المحاور إعادة هيكلة المؤسسات الإستراتيجية، حيث استهدف البرنامج تقويم وضعية بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي، ويتعلق الأمر هنا أساسا بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم، ومكتب البريد والمواصلات، والخطوط الجوية الموريتانية، والشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، والشركة الوطنية للماء والكهرباء، وميناء نواكشوط المستقل، والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم فقد تمت إعادة هيكلتها المالية في خطة الإنقاذ التي بدأ تنفيذها في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال منحها موارد جديدة حيث حصلت على زيادة في رأس مالها بلغت 100 مليون دولار.

أما المؤسسات الأخرى فتم القيام بدراسات لتشخيص وضعيتها وعقد اتفاقيات تحدد التزامات الدولة تجاهها والنتائج التي ينبغي أن تحققها هذه المؤسسات. كما شملت هذه المحاور أيضا، تخلي الدولة عن بعض المؤسسات العمومية وذلك لتخفيف العبء الذي تمثله هذه المؤسسات على ميزانية الدولة والجهاز المصرفي من جهة، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص من أجل المشاركة في عملية البناء من جهة أخرى .وهكذا تم فتح العديد من الأنشطة التي كانت في السابق تدخل في مجال احتكار الدولة أمام القطاع الخاص، ويتعلق الأمر هنا باستيراد و توزيع الأدوية، والنقل الحضري، وتوزيع الأرز الذي كانت تحتكره الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، وكذلك قطاع التأمين.

---

[1] - الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح، مرجع سابق، ص: 94 .

وهكذا تواصل العمل في إطار برنامج الدعم والدفع من أجل وصول عدد المؤسسات العمومية التي تمت خصخصتها فعليا إلى 50 مؤسسة في حدود 1990 بعد أن كانت 30 مؤسسة فقط من أصل 100 مؤسسة في ظل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي .وعلى مستوى آخر تم إغلاق الشركة الموريتانية لتكرير السكر، كما تم التخلي عن مؤسسات عمومية أخرى. كما تم في إطار إصلاح المؤسسات العمومية معالجة مشكلة العمالة الزائدة عن طريق تقليص عدد عمالها، كما هو الحال بالنسبة لميناء نواكشوط، والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية SMCPP وشركة النقل العموميSTPN والشركة الموريتانية الجزائرية للصيد ،ALMAP[1].

-**السياسة الاجتماعية:** إن سياسات الإصلاح التي اعتمدها برنامج الدعم والدفع ، وبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي خلفت آثار سلبية كبيرة مما استدعى ضرورة إتباع سياسة اجتماعية تهدف إلى الحد من هذه الانعكاسات السلبية سبق أن تعرضنا لهذه الانعكاسات في الفصل الأول. وهكذا عمل برنامج الدعم والدفع على التخفيف من الآثار السيئة لعملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك بالعمل على تشجيع العمل في القطاع الحديث خارج الوظيفة العمومية بواسطة الدعم الذي تقدمه الدولة لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تشجيع العمل في القطاع الريفي، عن طريق وضع برامج للتنمية الزراعية والرعوية وإتباع سياسة العون الغذائية، وتتجلى هذه الأخيرة في برنامج ألًغذاء مقابل العملً الذي عملت به الدولة خلال عدة سنوات. كما طالت سياسات تخفيف تكاليف الإصلاحات الاقتصادية قطاعي التعليم والصحة، حيث تم تبني إستراتيجية في مجال التعليم تهدف إلى: [2]

- زيادة ميزانية التعليم الأساسي ب 9 %سنويا خلال فترة البرنامج.

- تثبيت نمو التلاميذ في المرحلة الثانوية والجامعية طيلة فترة البرنامج، وزيادة ميزانية التعليم العالي ب3% ، و تدعيم التعليم الفني والمهني.

- تشجيع التعليم المحظري والخاص، كقطاعين متممين لجهود قطاع التعليم التابع للدولة، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع محو الأمية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد حدد البرنامج لنفسه هدفا إجماليا يتمثل في ألًصحة للجميع بحلول2000 وعلى مدى سنوات البرامج الثلاثة تم تحديد عدة أهداف فرعية وهي: [3]

-رفع نسبة التغطية الصحية من 30% سنة 1989 إلى 50% بحلول1991 .

-رفع القدرة التجهيزية والرقابية للوزارة المكلفة بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية.

---

(1) - محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص :146.

(2) -Ministère du Plan، PCR، op cit P: 61.

(3)- المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 58 .

وبتحقيقه لهذه الأهداف سيتمكن البرنامج من إطالة أمد الحياة الذي كان يتراوح بين 43 و46 سنة، والتقليل من نسبة الوفيات التي كانت تصل إلى 21 %، وبالنسبة للأطفال الأقل من5 سنوات تقارب30 %.

2-1-4-توزيع الاستثمارات في البرامج : اتبع البرنامج سياسة استثمارية تتماشى مع الأهداف والسياسات الكلية التي اتبعها حتى يضمن بذلك الانسجام وعدم التعارض بين مختلف مكوناته. ولهذا ركز البرنامج على المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي وتحد من التضخم، مع المحافظة على المكاسب المحققة على مستوى الاختلالات الداخلية الموازنة العامة للدولة والخارجية ميزان المدفوعات. وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج45317،7 مليون أوقية، أي ما يعادل 604 مليون دولار *خصص منها 17 مليار أوقية لمشاريع جديدة ظهرت مع البرنامج (و هو ما يمثل نسبة قدرها37،5 % من إجمالي الاستثمارات المقررة) ، والباقي لمتابعة البرامج السابقة ويتناسب حجم الاستثمارات في البرنامج مع معدل استثماري سنوي يصل إلى16،6%من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ويوضع الجدول التالي بنية الاستثمارات العمومية المخططة وتوزيعها على القطاعات الأساسية في برنامج الدعم و الدفع.

الجدول رقم (10) : توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج الدعم والدفع

الوحدة :مليون أوقية

البيانات / القطاعات	المقرر المبلغ للاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار
قطاع التنمية الريفية	15546،9	%34،3
التنمية الصناعية	5969	%13،2
الاستصلاح الترابي	11365،5	%25،1
الموارد البشرية	4563	%10،1
القطاع العمومي و شبه العمومي	1425	%3،1
الشركة الوطنية للصناعة و المناجم	6448	%14،2
المجموع	45317،7	%100

Source : Ministère du Plan; PCR، op.cit ، P: 16.

([1])- Ministère du Plan، PCR، OP. cit. P: 16.

يتضح من الجدول أعلاه، أن التوجه العام لتوزيع الاستثمارات العمومية لم يتغير بشكل كبير في برامج الدعم والدفع عن ما كان عليه في السابق، فقد ظلت التنمية الريفية تحظى بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات المخططة وبلغت نسبتها 34،3% تليها في المرتبة الثانية التنمية الصناعية، حيث بلغت نسبتها الإجمالية 27،4 % وهي نفس النسبة التي تحصلت عليها في البرنامج السابق، وذلك بعد إضافة الاستثمارات الموجهة للشركة الوطنية للصناعة والمناجمSNIM والتي وجهت أساسا لتمويل استثمارات منجم " أمهاودات "الذي تم اكتشافه حديثا ويقدر احتياطه ب 80 مليون طن وتبلغ طاقته الإنتاجية 6، 5 مليون طن سنويا[1].

ويأتي في المرتبة الثالثة، الاستصلاح الترابي الذي يشمل البني التحتية والإسكان والمياه الحضرية بنسبة قدرها25،1%وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الموارد البشرية الصحة والتعليم بنسبة لم تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة له في البرنامج السابق، حيث بلغت10،1% وذلك رغم انطلاق البرنامج من ضرورة وضع إستراتيجية متماسكة لتنمية الموارد البشرية، وفي الأخير جاء القطاع العمومي وشبه العمومي بنسبة قدرها 3،1%.

وفي الوقت الذي كانت فيه موريتانيا تسعى للحصول على تمويل هذه الاستثمارات كانت جدارتها الائتمانية تهتز، حيث بلغت مديونيتها الخارجية بداية السنة الأولى من هذا البرنامج2010 مليون دولار وهو ما يعادل 205% من الناتج المحلي الإجمالي، أما خدمة الدين فقدرت ب : 185 مليون دولار في نفس السنة .و لهذا لجأت موريتانيا إلى طلب تمويل استثنائي كان اقتراحه في البرنامج على النحو التالي[2] :

38،8% على شكل قروض.

6، 32% على شكل هبات.

2، 22% أشباه هبات.

4، 06% من المصادر المحلية.

3- برامج التصحيح الهيكلي (1992 -1997) :

اتسما البرنامجان السابقان اللذان طبقتهما الحكومة الموريتانية بطابع التثبيت والسعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن النتائج المحققة في ظل هذين البرنامجين كانت قد عرفت تذبذبا واضطرابا كبيرين .ففي حين تمكن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي من تحقيق نتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي، لم يستطع برنامج الدعم والدفع من الوصول إلى أغلب الأهداف التي رسمها لنفسه، بل وعلى العكس من ذلك فقد شهدت النتائج الإيجابية المحققة في ظل البرنامج السابق له

(1) – موريتانيا، الرهان على المستقبل، مجلة الاقتصاد و الأعمال، ع123 ،1990،ص:118.

(2) - Ministère du plan، Bilan d'exécution PCR، op.cit ، P: 27.

تراجعا كبيرا. إلا أن السلطات الموريتانية كانت وما تزال تتصور، وهي واهمة في ذلك، أن الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أساسا)هي زورق النجاة بالنسبة لها ولاقتصادها، وأنها هي من سينتشلها من بحر المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تسبح فيها، وذلك بتوفير التمويل من طرفها، وتسهيل الحصول عليه عن طريق الأطراف الأخرى المانحة .ومما هو معلوم، مدى الأهمية الكبيرة والحاجة الماسة لموريتانيا إلى التمويل الأجنبي.

وهكذا لم تجد موريتانيا بدا من مواصلة التشاور وطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين رأيا في موريتانيا التلميذ الجيد والمطبق الناجح لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، مما سيمكنها من الحصول على التمويل في البرامج اللاحقة وهو ما تحقق بالفعل.

وقد تم في إطار وثائق إطار السياسة الاقتصاديةDocument cadre de politique économique التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعنية الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي جاء على مرحلتين وغطى الفترة من 1992-1997.

3-1 برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994) :

من أجل إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار اتفقت الحكومة الموريتانية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع برنامج يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من البرامج السابقة ويعمل على مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنيوية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة.

3-1-1-الأهداف الاقتصادية للبرنامج: ركزت الأهداف الأساسية للبرنامج على تحقيق نمو مستديم في جو من العدالة، بحيث يضمن ذلك تحسين الدخل الفردي واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الوضعية الخارجية للدولة، وتنحصر هذه الأهداف في: [1]

-تحقيق معدل نمو سنوي قدره5، 3 % للناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

-تخفيض معدل التضخم السنوي إلى 6، 3% بحلول سنة 1994

-تخفيض العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات الرسمية إلى4، 10%من الناتج المحلي الإجمالي سنة1994 هذه الأهداف يتطلب تحقيقها كما جاء في الوثيقة ما يلي:

*تخفيض قيمة العملة الوطنية الأوقية بنسبة 27% في أكتوبر 1992 ، مما سيمكن من زيادة القدرة التنافسية للصادرات الموريتانية.

[1]- R.I.M، 6eme DCPE، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds P: 03.

*تخفيض العجز في الموازنة العامة من8،2% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1992- 1993 إلى 3،3% سنة 1994 .

*تطبيق سياسة نقدية حذرة مع إعادة تسديد الدولة للديون المصرفية وإعطاء الأولوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص.

3-1-2-السياسات الاقتصادية للبرنامج: اتبع البرنامج بغية الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه، جملة من السياسات تمحورت أساسا حول إكمال إعادة الهيكلة للقطاع المصرفي، وتطوير الوساطة المالية، وإصلاح سياسة الإقراض، والتسيير الدقيق للمصاريف العمومية، كذلك تطوير السياسة الصناعية وترقية قطاع الصيد التقليدي، وتأهيل القطاع الخاص، بالإضافة إلى حرية التجارة وإصلاح المؤسسات العمومية والعمل على التطوير المؤسسي حسب الترتيب القطاعي.

كما حاول البرنامج حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا من التأثيرات السلبية لسياسة التعديل الهيكلي، وذلك عن طريق الزيادة المحسوسة للمصادر المخصصة لقطاع الصحة، والمشاكل الديموغرافية، والتعليم الابتدائي والتقني، كما تم تحديد البرامج ذات الأولوية في هذا المجال. وقد عقدت الحكومة العزم على إعداد إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد لمواجهة المسائل المؤثرة في مختلف المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني[1].

ومن بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نذكر:

السياسة المالية: سيعمل برنامج التصحيح الهيكلي المطبق من قبل الحكومة الموريتانية على مواصلة السياسة المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات المالية غير المرتبطة بالتنمية، وهذا ما سيسمح بتوفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية وزيادة مساهمة الدولة في النفقات الاستثمارية.

إن مثل هذا الدعم يستوجب، حسب ما يرى البرنامج، تحاشي المتأخرات الداخلية التي يمكن أن تعرقل نشاط القطاع الخاص وتساهم في التوسع الفاحش للقروض، كما يستوجب أيضا تقليص الالتزامات الصافية اتجاه القطاع المصرفي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى والأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم و ميزان المدفوعات.

من وراء هذه الإجراءات المذكورة أعلاه، يتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة العامة إلى23% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993[2]، ومن ثم إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.[3]

([1]) - R.I.M، 4eme DCPE، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaire de la banque mondiale 18 mai 1991، P- P: 8-9.

([2]) - المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص: 10 .

([3]) - RIM ، 5em Document Cadre de Politique Economique، document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds، P: 04 .

وفي نفس الوقت، تستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الصرامة في مجال النفقات العمومية، ويتوقع معدو هذا البرنامج أن تنخفض النفقات الجارية من 18،6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991إلى17،4% سنة 1993 ، وتصل في سنة 1994 إلى16،2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع زيادة فائض عمليات الخزينة العامة ليصل إلى 5،6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وستعمل الحكومة على مراجعة انعكاسات نشاطات الخزينة سنويا حتى تتمكن من إبراز التقدم الحاصل في معالجة الاختلالات المالية وإمكانية التمويل الخارجي [1] بشروط تفضيلية.

-**السياسة النقدية:** ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي بتطبيق سياسة نقدية تمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج، حيث ركزت السياسة الإقراضية للبرنامج على توجيه القروض للقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص للقطاع الزراعي، وقطاع الصيد، والصناعات الصغيرة، وكذلك تشجيع منح القروض للقطاع الخاص من أجل أن يلعب دورا محوريا وأن يعوض التقليص المتوقع لدور الدولة. وفي نفس السياق سيتبع البنك المركزي سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة للتأثير على مختلف قوى السوق، وذلك من خلال الأدوات الكمية والنوعية المألوفة .وقد تم في هذا المجال تبني إجراءات تتعلق بالقروض والنقود وهي:

-إلغاء السقوف الائتمانية للقطاعات.

-تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي، مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر أدنى يستخدم لصالح دفاتر الادخار من أجل حماية مصالح المدخرين الصغار، وسعر أعلى للقروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم، وستراجع هذه النسب دوريا من أجل أن تتطابق مع الأهداف المرسومة ونسبة التضخم.

- توحيد سعر الخصم وإلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفضيلي الذي كان معمولا به قبل1992 .

- تطبيق نظام الاحتياطيات الإجبارية، وتحدد هذه الاحتياطيات كنسبة لجميع الودائع ويراجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، وتفرض غرامة أعلى من النسب المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها.

وهذا ما سيمكن المصالح المكلفة في البنك المركزي من إخضاع المصارف لمتابعة دائمة وصارمة فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي واحترام نسب التوازن.

-تطبيق سعر فائدة مساو لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة، على أن يتقرر إحلال سوق لأذونات الخزينة يتم بواسطته تمويل حاجات الخزينة دون اللجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل. [2]

([1]) - RIM ، 4em DCPE، op،cit ، P : 10.

[2]- المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:12 .

-**إصلاح النظام المالي و البنكي:** واصلت الحكومة الموريتانية الجهود التي بذلتها خلال البرنامجين السابقين من أجل إصلاح المنظومة البنكية والمالية وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، ومن أهم المحاور التي ركزت عليها سياسة الإصلاح هذه نذكر:

أ -تحسين نظام سعر الصرف، وذلك من خلال اعتماد مكاتب خاصة بالصرف غير البنوك الأولية، واستعمال حساب بالعملة الصعبة في بنوك أجنبية مرخص لها من طرف البنوك الموريتانية لتمويل عمليات الاستيراد .بالإضافة إلى فتح حسابات بالعملة الصعبة وباسم المصدرين الحائزين على بطاقة الاستيراد والتصدير المرخص بها(يستطيع المصدر إيداع 40 % من عائدات صادراته).

ب -إعادة هيكلة القطاع البنكي وتقوية القانون المطبق للنظام البنكي وذلك بواسطة الإجراءات التالية:

*تقوية وتطوير الرقابة البنكية في البنك المركزي.

*تحسين وتحديث نظام الإعلام على أخطار القروض والمتأخرات.

*اعتماد قانون مصرفي لدعم الإطار القانوني ومراقبة البنوك، وتأمين الإجراءات المصرفية السليمة.

*إشعار البنك المركزي بالمعلومات الصحيحة.

ج -تنمية المؤسسات والأسواق المالية، وذلك عن طريق:

*مراقبة السيولة وإدخال أذونات الخزينة للتداول في السوق النقدية.

*تحرير أسعار الفائدة بالتدريج.

*تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة قدره 20 %، وتكوين إستراتيجية متوسطة المدى من أجل توسيع النظام المالي، وذلك من خلال دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات مالية جديدة من نوع صناديق التأمين وتعاونيات الادخار. [1]

- **القطاع الخارجي:** من أجل ضمان استمرار التحسن في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط ستقوم الحكومة الموريتانية بإتباع سياسة صرف تمكن من المحافظة على القدرة التنافسية للصادرات الموريتانية وتنويعها.

عند انطلاق الحكومة في هذا التوجه، ستضع في الاعتبار عدة معايير أبرزها ارتفاع الأسعار على مستوى السوق العالمية، ومستوى الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاتجاه الحاصل في السوق الموازية للعملة الصعبة. وفي سبيل توطيد ليبرالية نظام الصرف، ستقوم الحكومة بتوحيد أسعار الصرف خلال هذا البرنامج .وحتى تضمن الانتقال بشكل مرتب للنظام الموحد عملت الحكومة على الانتقال بشكل تدريجي وإتباع خطوات بطيئة لكنها قوية في نفس الوقت وتمكن البنك المركزي من إحكام سيطرته على الموجودات الأجنبية لديه. كما سيمنح البنك المركزي التراخيص

(1) - R،I،M، 5em DCPE، op cit ،P-P: 6-7.

للبنوك التجارية من أجل فتح حسابات في البنوك الأجنبية بالعملة الصعبة، وذلك من أجل تسوية بعض التحويلات التجارية، وخاصة تلك المتعلقة بعملية استيراد المواد الضرورية، وذلك ضمن شروط محددة من طرف البنك المركزي. فضلا عن ذلك، سيكون باستطاعة المصدرين الاحتفاظ بأجزاء من عائدات صادراتهم في حسابات مفتوحة لدى البنوك الموريتانية حتى يتمكنوا بذلك من توفير السيولة بالعملة الصعبة اللازمة لتغطية نفقات وارداتهم من سلع وخدمات. إضافة إلى هذا، سيضع البنك المركزي إطارا تنظيميا يحدد مجمل العمليات وينظمها بين الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال. [1]

إصلاح المؤسسات العمومية: تعتبر الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية امتدادا لتلك الجهود السابقة والتي بدأت1989 عندما تبنت الحكومة الموريتانية برنامجا تصحيحيا يهتم بقطاع المؤسسات العمومية Programme d'ajustement structure des entreprise Public (Pasep) وقد حصل ، هذا البرنامج على عدة قروض على مدى أربع (4) سنوات كان أولها في نوفمبر 1990 ، ثم في نوفمبر 1992 ، ويناير 1993 ، وأخيرا في أبريل 1994 ، وبلغت هذه التمويلات في مجملها والصندوق ، 50 مليون دولار أغلبها من طرف البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية(BAD)والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES)إضافة إلى ألمانيا واليابان .

وقد تمثلت أهم أهداف برنامج إصلاح المؤسسات العمومية في النقاط التالية:

-إصلاح الإطار التشريعي للمؤسسات.

- إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات مثل :الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

وشركة الخطوط الجوية الموريتانية (Air-Mauritanie)ومتابعة الإصلاحات التي اتخذت ، في البرنامج السابق) أي بداية برنامج إصلاح المؤسسات العمومية (بالنسبة لمؤسسات مثل الشركة الوطنية للماء والكهرباء ،(SONELEC) وهيأة البريد والمواصلات (OPT) وغيرهم.

-تصفية بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرار.

-خوصصة بعض المؤسسات، ورفع احتكار بعضها الآخر لنشاطات إنتاجية وتجارية كما حدث مع الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، (SONIMEX) والتي كانت تحتكر استيراد السكر والأرز والشاي.

-**سياسة تشجيع الإنتاج:** استهدف البرنامج تغيير البنية الاقتصادية وتحسين وتطوير أدائها بواسطة إجراءات هيكلية مست قطاع الزراعة

والصيد البحري، وقطاع الصناعة وتمثلت هذه الإجراءات في:

-بالنسبة لقطاع الزراعة، سعى البرنامج إلى تشجيع وتنمية الإنتاج الزراعي وتنويع المنتجات الزراعية من خلال تقديم الحوافز للمنتجين والمستثمرين الخواص، وتحقيق الإصلاح الزراعي من

([1]) – المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:8.

خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل الشركة الوطنية للتنمية الريفية(SONADER) والتي تعمل على تنمية المساحات المروية، بالإضافة إلى تطوير السياسة الزراعية، وتشجيع التعاونيات في مجال الإنتاج الزراعي.

-فيما يتعلق بالصيد البحري، فقد عملت السلطات على تحسين إدارة الثروة السمكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع القيمة المضافة في هذا القطاع، وذلك من خلال إتباع سياسة إقراضية وضريبية مناسبة، وتحسين مستوى أداء وسائل الصيد المتاحة بغرض تشجيع الشركات الصناعية الصغيرة الحجم، إضافة إلى خوصصة الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية(SMCP).

-وبخصوص قطاع الصناعة، فقد سعت السلطات الموريتانية إلى زيادة إنتاجية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال منح حرية استيراد المواد الأولية وأدوات التجهيز، وإلغاء نظام الرقابة على أسعار المنتجات الصناعية وزيادة حوافز الاستثمار.

3-1-3 توزيع الاستثمارات: بلغ مجموع الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي حوالي 69425 مليون أوقية تم توزيعها على القطاعات الاقتصادية حسب الأولية وما يخدم تحقيق الأهداف والتوجهات العامة للبرنامج وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(11): توزيع الاستثمارات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (1992- 1994)

الوحدة :مليون أوقية

القطاعات	مبالغ الاستثمارات	النسبة%
التنمية الريفية	18815	27،1
الاستصلاح الترابي	14801	21،5
التنمية الصناعية باستثناء شركة اسنيم	14491	20،8
الموارد البشرية	6820	9،8
تنمية المؤسسات	5714	8،2
شركة SNIM	8784	12،6
المجموع	69425	100

المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على:

Office National de Statistique (ons) annuaire statistique de Mauritanie année 1995; Nouakchott، Avril 1997;p: 101.

يتضح من خلال الجدول السابق الأهمية التي أولاها البرنامج لقطاع الصناعة، وذلك من خلال منحه الجزء الأكبر من مبالغ الاستثمارات العمومية، حيث بلغت نسبة الاستمارات الموجهة لهذا القطاع 33،4% مضافا إليها الاستثمارات المخصصة لشركة(SNIM).

إلا أننا إذا استثنينا الاستمارات الموجهة لشركة SNIM والتي خصصت أساسا لمواصلة ، تمويل مشروع أمهاودات من مجمل الاستثمارات المخصصة لقطاع التنمية الصناعية سيتضح أن الجزء المخصص لتطوير الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات العامة لم يتجاوز 14491مليون أوقية، وهو ما يمثل 20،8 %من مجمل استثمارات البرنامج، وبذلك يحتل المرتبة الثالثة في توزيع الاستمارات بعد كل من قطاع التنمية الريفية والاستصلاح الترابي، حيث أن قطاع التنمية الريفية كان قد حظي بالنسبة الأكبر(27،1%) من استمارات البرنامج إلا أنها مع ذلك تبقى دون المستوى اللازم نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني ولاعتماد أغلب السكان عليه كونه يمثل مصدر الدخل الوحيد لديهم .ونلاحظ من خلال الجدول السابق كذلك مدى ضعف الأهمية التي يحظى بها قطاع الموارد البشرية، وذلك من حيث الأولوية في توزيع الاستمارات، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الخامسة بنسبة قدرها 9،8% من مجمل استثمارات البرنامج، وتعتبر هذه النتيجة متوقعة إلى حد بعيد وغير مستغربة من برنامج يرى منظروه و فلاسفته ضرورة ضغط الإنفاق الاستثماري المخصص لهذا القطاع من أجل تحقيق فائض في الموازنة وتوجيه القروض الاستثمارية إلى قطاعات ذات إنتاجية غير الصحة والتعليم ...وغيرهم، وذلك بالرغم أنه من المعلوم لدى هؤلاء المنظرين أن الاستثمار في المورد البشري هو الذي يضمن التقدم والتنمية المستدامة.

وفي ذيل القائمة ظهر جزء من الاستثمارات موجه لإعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وتطهير غير القادر منها على الاستمرار.

-وعلى مستوى تمويل الاستثمارات في برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994) فقد لاحظنا تزايد نسبة التمويل المحلي في هذه الاستثمارات لكنها تبقى دائما دون المستوى المناسب، إذ بلغت هذه النسبة 21% في حين أنها لم تكن تتجاوز 8% في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، و 15% في برنامج الدعم والدفع.

3-2- برنامج التصحيح الهيكلي(1995 – 1997) :

عقدت الحكومة الموريتانية العزم على مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في تنفيذها منذ بعض الوقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .وفي هذا الصدد جاءت الوثيقة الإطارية السادسة التي ترسم ملامح السياسة الاقتصادية لموريتانيا خلال الفترة من 1995 إلى 1997 ، هذه الوثيقة وضعت من طرف السلطات الموريتانية والمصالح المختصة في الهيئتين السابقتين.

وعلى مدى السنوات الثلاثة رأت الوثيقة المشار إليها أن حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد يتوقف على تلازم الاستمرار في تنفيذ السياسات الماكرو اقتصادية المناسبة وتسريع وتيرة

الإصلاح الهيكلي. وهكذا عمل البرنامج الذي تسعى الحكومة لتطبيقه إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات بشكل أكثر، وخلق مناخ ملائم للنمو والاستثمار الخاص مما يؤسس لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، الشيء الذي من شأنه أن يولد مناصب للشغل ويحسن من مستوى العيش للسكان، وبذلك يتحقق أحد الأهداف الرئيسية للحكومة وهو تخفيض الفقر في أوساط المواطنين.

إن العناصر الأساسية للبرنامج الذي تبنته الحكومة يركز على[1] :

-المحافظة على استقرار الأسعار وذلك بإتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية.

-خلق نظام شفاف وفاعل(حسب قوانين السوق) للصرف والتجارة الدولية بحيث يشجع على المنافسة ورفع الحواجز أمام الاستثمار والإنتاج.

-إصلاح النظام القضائي والتنظيمي.

-تدعيم الوساطة المالية.

-إيجاد حلول لمشكلة الديون الخارجية.

ومن أجل تحقيق هذه الطموحات وضع البرنامج أهداف رئيسية ركز على تحقيقها بواسطة حزمة من السياسات الاقتصادية سنتطرق لها خلال هذا المطلب كما سنتطرق كذلك للسياسة الاستثمارية للبرنامج، محاولين من خلال ذلك استقراء مدى تطابق توزيع هذه الاستثمارات والأهداف التي رسمها البرنامج، بالإضافة على أهم النتائج التي توصل إليها.

3-2-3-الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج : تكاد الأهداف التي رسمها برنامج التصحيح الهيكلي(1995 - 1997) والسياسات التي طبقها أن تكون صورة مطابقة لتلك الأهداف والسياسات التي سعت إليها ونفذتها البرامج السابقة.

3-2-3-1 الأهداف الاقتصادية للبرنامج: يعمل هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية على مدى السنوات الثلاثة تمثلت في[2] :

أ -تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4،6% في المتوسط،، مما سيمكن من تحسين دخل الأفراد وبالتالي استهلاكهم.

ب -الحفاظ على معدلات للتضخم لا تتجاوز 3% سنويا.

ج -تخفيض العجز في الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) من 13،8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 5،9% سنة 1997 ، والعمل على زيادة احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة.

---

(1) - RIM، 6em DCPE، OP cit ، P: 06.

(2) -. المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:7 .

ويعول البرنامج في تحقيقه لمعدل النمو هذا على استعادة الموارد الرعوية والزراعية لعافيتها بعد التساقطات المطرية الهامة خلال السنتين الماضيتين، مما سيكون له الأثر الكبير على مردودية هذا المورد مع العلم أنه يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وديمومة هذا الارتفاع لن تكون – بشكل أساسي –إلا بنمو وتعاظم الاستثمار وخاصة في القطاع الخاص، وقد تم في هذا المجال تذليل كل العقبات وخلق مناخ اقتصادي ملائم للمستثمرين الخواص.

وفي صدد التبادل، باشرت الحكومة إلى إلغاء كافة القيود المتبقية من أجل تسهيل إجراءات العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية وأيضا تدعيم دور قوى السوق، وهذا كله بهدف تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

3-1-3-2-السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج :اتبعت الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1997 جملة من السياسات الماكرو اقتصادية شبيهة بتلك التي طبقتها في البرامج السابقة، ومن أبرز تلك السياسات:

-**السياسة المالية:** شكلت السياسة المالية الانكماشية عنصرا رئيسيا من أجل المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف .ولكي تعزز النتائج التي توصلت لها البرامج السابقة واصلت الحكومة جهودها من أجل ضمان استمرار التوازن على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة1995-1997. وهكذا سيعمل الإصلاح الهيكلي المقام به على تثبيت الإيرادات العامة عند حد أدناه 26% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة .كما ستنخفض النفقات العامة نتيجة توقيف أو تقليص (على الأقل)النفقات التي كانت توجه في السابق لإعادة هيكلة البنوك التجارية والمؤسسات العمومية. لقد شهد الإصلاح الجبائي تقدما ملحوظا نتيجة المساعدة الفنية التي تحصلت عليها موريتانيا، وتتطلع لتحقيق المزيد .وكان هدف البرنامج خلال هذه الفترة هو العمل على تثبيت الإيرادات عند الحد المذكور أعلاه، وذلك بتوسيع وتنويع الوعاء الضريبي من جهة، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة الدولية والإنتاج من جهة أخرى. وقد تضمنت الإستراتيجية المعمول بها في مجال الإيرادات العامة عدة عناصر نذكر منها:

-استحداث الضريبة على القيمة المضافة(TVA) في 1995/1/1 والتي قدرت ب :14% قابلة للتخفيض بنسبة 5 %على بعض الأنشطة المعينة.

-تدعيم قدرات إدارة الضرائب من أجل تمكينها من زيادة عدد الخاضعين للضريبة وبصفة خاصة، أولئك اللذين ليسو خاضعين للنظام الجزافي.

-بدء تنفيذ برنامج عمل تحت قانون المالية لسنة 1995 من أجل عقلنة تقليص الإعفاءات الضريبية[1] .

[1] – المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:20 .

وقد سعت الحكومة من خلال الإصلاحات التي أدخلتها على النظام الجبائي إلى جعل الضرائب أبسط فهما و أسهل تناولا من طرف دافعي الضرائب.

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فكان التحدي الذي تضعه الحكومة أمامها يرتكز على رفع عائد النفقات العمومية من جهة، والسيطرة على مستواها من جهة ثانية، بحيث يتم تشجيع الادخار العمومي الداخلي وتقليص حجم القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني .وستعمل الحكومة خلال كل سنة ضريبية على مراجعة كتلة الأجور والرواتب، وكذلك الضريبة المفروضة على هذه الأجور. فضلا عن ذلك، سيتم الحد من ارتفاع النفقات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى إقلاع الدولة عن تقديم العون وتوقيف التحويلات الجارية نحو المؤسسات العمومية، وهذا ما سيمكن الحكومة من إعادة توجيه تلك النفقات إلى الاستثمار في رأس المال البشري التعليم، الصحة.

-**السياسة النقدية:** واصلت الحكومة تطبيق سياسة نقدية تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية والنوعية التي تمكن البنك المركزي من التحكم والسيطرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية بشكل يضمن حرية التعاملات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة في نفس الوقت. ومن أبرز هذه الأدوات عمليات السوق المفتوحة، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية .فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بدفعه مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وعندما تتم تصفية هذه الشيكات، فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها، وبذلك يخلق احتياطيات إضافية للبنوك التجارية .ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية بهدف تقليص عرض النقود[1] .

وهكذا عمد البنك المركزي الموريتاني إلى استحداث هذه الآلية في 1995/1/1 حيث يتم شراء و بيع سندات الخزينة من ولمختلف الفاعلين الاقتصاديين، وبشروط أفضل من تلك المتوفرة في السوق. ولضمان شفافية العملية وتوسيع نطاق المشاركة فيها عمد البنك المركزي إلى تخفيض مبلغ الحد الأدنى لشراء هذه السندات، ونشر تلك العملية في الصحف. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، ستعمل السلطات على إلغاء سعر الفائدة الأدنى الحالي البالغ 9% و 7% على الودائع لأجل 6 أشهر لدى البنوك التجارية .كما سيتم تحرير الفائدة على الودائع التي تتجاوز مدة إيداعها 90 يوما، كذلك سيتم إلغاء سقف سعر الفائدة المدين الحالي البالغ 18% تدريجيا، وبتاريخ أقصاه يونيو 1995.[2]

---

(1) – ما يكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسية، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور (دار المريخ للنشر)، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999 ص:224 .

(2) – RIM، P 6eme SCPE، op.cit، P:13.

السياسة الاجتماعية: في سبيلها لترقية رأس المال البشري سعت الحكومة بمشاركة من الممولين الدوليين لمتابعة إستراتيجية تضمن تحسين نوعية الخدمات الأساسية وتسهيل وصولها إلى المواطن، وذلك من خلال تعميق اللامركزية والمشاركة الواسعة لمختلف الجماعات المحلية. قامت الحكومة بمتابعة سياسة زيادة التخصيصات المالية من الموازنة العامة والرامية إلى تأهيل المستشفيات في المراكز الولائية ونشر الوحدات الصحية على مختلف الولايات الوطنية. وعلى مستوى التعليم فقد تابعت الحكومة جهودها من أجل رفع نسبة التمدرس وتطوير وتفعيل نظام التعليم الفني والتكوين المهني حسب ما يتناسب مع حاجيات السوق والعمل. وتسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى رفع نسبة التمدرس من 77% إلي 97% في السنة الدراسية1997-1998 وفي هذا الاتجاه تركز الجهود المبذولة إلى رفع نسبة البنات من 44 %خلال 1994-1995 إلى 50% في 1997-1998 .[1]كما ستنفذ الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي برنامجا لإصلاح التعليم الثانوي والعالي. وفي مجال مكافحة الفقر، تسعى الحكومة إلى رفع مستوى معيشة السكان الفقراء وحماية الفئات الأكثر فقرا، ويرتبط ذلك بالعمل على ترقية القطاعات التي تعتمد عليها هذه الفئات كمصدر لرزقها .ويتعلق الأمر هنا أساسا بقطاع الصيد التقليدي والقطاع غير المصنف. وللوصول إلى هذه الأهداف قامت الحكومة ببعض الإجراءات الأساسية ومن أهمها[2] .

-إدراج بند في الموازنة العامة مخصص للمساعدات الغذائية وذلك ابتداء من سنة 1996 .

-إنشاء وكالة للتشغيل، وتنفيذ الأشغال ذات النفع العام(AMEXTIPE).

-خلق آليات سهلة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيكون له بالغ الأثر في تشجيعها.

ووعيا منها لخطورة التدهور البيني وما لذلك من علاقة بالتنمية المستدامة ستعد الحكومة في أجل أقصاه يونيو 1995 مخطط عمل وطني للبيئة(PANE) بمساعدة جمع من الممولين . كأساس .تلك الوثيقة التي تم » الإستراتيجية البيئية لموريتانيا « وينطلق هذا المخطط من وثيقة إعدادها من طرف البنك الدولي ووافقت عليها الحكومة. كما تشرف الحكومة على إعداد برنامج مشترك بين مختلف القطاعات يهدف إلى استغلال أحسن للموارد الطبيعية والمحافظة على بيئة سليمة مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة. كما قامت الحكومة بمتابعة بعض السياسات التي كانت بدأتها في البرامج السابقة، حيث واصلت جهودها على مستوى الإصلاح المالي من أجل ترقية الوساطة المالية بعد أن تمت إعادة هيكلة كل البنوك التجارية، كما تم تدعيم قدرات البنك المركزي حتى يتمكن من الرقابة على النشاطات المصرفية بشكل جيد وفي ظل ما هو مباح. وفي مجال آخر ذي صلة قامت الحكومة الموريتانية بمتابعة الإصلاح القضائي والقانوني من أجل إزالة العقبات

---

(1) – المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:23 .

(2) – المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:24 .

التنظيمية المفرطة التي يصطدم بها المستثمرون الجدد، والعمل كذلك على تبسيط المدونات القانونية التي تدير وتنظم النشاط الاقتصادي الخاص، وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى خلق المناخ الملائم لتطوير قدرات القطاع الخاص حتى يتمكن من لعب دوره في الاقتصاد الوطني بكل جدارة، وبذلك تستطيع الدولة التفرغ لدورها الأساسي (الجديد) والمتمثل في الإشراف على النشاطات الاقتصادية.

3-1-3- 2-توزيع الاستثمارات في البرنامج: تدعم هذا البرنامج ببرنامج استثماري غطى الفترة ما بين 1995-1997، وممول بمبلغ قدره 66151 مليون أوقية تم توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (12) : التوزيع الاستثماري لبرنامج التصحيح الهيكلي- 1995-1997

الوحدة :مليون أوقية

القطاعات	المبالغ	النسبة%
التنمية الريفية	15162	% 23
التنمية الصناعية	7025	%10،6
التهيئة الإقليمية	20358	%30،8
المصادر البشرية	9496	%14،3
التنمية المؤسسية	1751	%2،6
سنيم SNIM	1259	%18،7
المجموع	66141	%100

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على:

ONS، Annuaire statistique 2001، P: 124.

عند إلقاء نظرة مجردة على الجدول السابق، يتراءى لنا بوضوح مدى الأهمية التي أولتها السلطات المعنية لقطاع التهيئة الإقليمية البنى التحتية، السكن، العمران، (المياه الحضرية والنقل)، حيث بلغت نسبته 30،8% من مجموع الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ووعي الدولة (و إن كان متأخرا) بضرورة خلق قاعدة صلبة من البنى التحتية، تمكن من الحصول على جو متكامل لتحقيق تنمية دائمة إلى درجة ما. وفي المرتبة الثانية من حيث توزيع القروض، والذي من المفروض أن يمثل الأهمية الاقتصادية للقطاع بالنسبة للدولة، تأتي التنمية الريفية بنسبة قدرها 23% من مجمل الاستثمارات، وإن كانت هذه النسبة مهمة إلا أنها جاءت أقل من مثيلتها في البرنامج السابق ولا تعكس أهمية هذا القطاع الذي يعتمد عليه غالبية السكان.

وتظل شركة سنيم SNIM محافظة على نسبة معتبرة (18،7%) ، على الرغم من أن إنتاجها ظل شبه ثابت خلال سنوات البرنامج، وشهد تراجعا مستمرا على مدى السنوات التي تلت ذلك إلى غاية2001 . [1]

وعلى مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، فقد ظلت حصته دون المستوى المناسب في ظل هذا البرنامج على الرغم من أنها ارتفعت بنسبة قدرها 68،5 % عما كانت تشكله خلال البرنامج السابق 9،8% (من مجمل الاستثمارات) ، وتعكس هذه الزيادة عزم الحكومة على رفع نسبة التمدرس ورفع مستوى التغطية الصحية. وفي المرتبة الأخيرة، تأتي التنمية المؤسسية بنسبة لا تتجاوز 6، 2 % من مجمل الاستثمارات، وما ذلك إلا انعكاس لسياسة الحكومة الرامية إلى تقليص دور المؤسسات العمومية وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالتمويل، فلم يكن الحال بأفضل من سابقيه من حيث الاعتماد على العنصر الأجنبي للحصول على التمويل، حيث بلغت نسبة مساهمته 87،3% منها35،5%على شكل قروض، والباقي على شكل هبات وأشباه هبات.

4- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر:

تنتهج موريتانيا منذ أكثر من عقد من الزمن سياسات اقتصادية طموحة ضمن ما عرف ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد مكنت هذه البرامج موريتانيا من تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي وتحرير الأسواق والأسعار، وتنقية الحالة المالية لأهم المؤسسات العمومية، وتحسين المحيط القانوني والقضائي للأعمال، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، وإعادة تركيز دور الدولة حول مهامها الأساسية المتمثلة في التنظيم وتخصيص الموارد، وتنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أنه بالرغم من ذلك ما زال الاقتصاد الموريتاني يواجه عقبات هيكلية ونقائص أبرزها:

ضيق القاعدة الإنتاجية_وضعف قدرتها التنافسية، إضافة إلى الوساطة المالية غير الفعالة، والنقص في تكوين المهارات وتطوير المؤسسات....الخ .وهذا ما استدعى من الحكومة الموريتانية مواصلة جهود الإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن هذا المنطلق، جاء الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كحلة جديدة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية، ومنهج يضمن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو متكافئ على أساس قابل للاستمرار، مما سيكون له الأثر الكبير على الحد من الفقر وذلك نتيجة للارتباط القوي بين النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء، حيث أن السياسات التي تهدف إلى النمو هي وحدها القادرة على تخفيض أعداد الفقراء، والسياسات التي تخفض أعداد الفقراء هي وحدها القادرة على دعم النمو الاقتصادي الشامل[2] .

---

[1] - Ministère des affaires économique et du développement، ONS، Annuaire statistique 2001 Nouakchott; P:57.

[2] - داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء :جدل عقيم، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ، ص:08 .

يعد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ثمرة لمبادرة الدول المثقلة بالديون(PPTE) التي ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 ، سعيا منهما لعلاج مشكلة أعباء اتخذها الديون غير القابلة للاستمرار في البلدان الفقيرة، وقد تم تعزيز هذه المبادرة في خريف1999 في إطار تقوية الروابط بين تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر عن طريق تخفيف هذه الأعباء بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقا، مع تعضيد ذلك باستراتيجيات سيتم[1] ،إعدادها من طرف البلد المعني وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني .وذلك لأن التجربة أوضحت أن"أي الدولة بحق[2] . وهذه « تمتلكها » إستراتيجية سوف تفشل سواء في التصميم أو في التنفيذ ما لم نقطة أساسية وجوهرية أحدثت تغيرا في الطريقة التي يقدم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعم للبلدان منخفضة الدخل.

وهكذا أطلقت موريتانيا المسلسل الخاص بإعداد إستراتيجية لمحاربة الفقر التي أعلن في مارس 1999 قبول البلاد للاستفادة منها، وشاركت في تحضيرها إلى جانب الإدارة، التجمعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية والمهنية (أرباب العمل، النقابات)، وهيئات المجتمع المدني وأساتذة جامعيون، إضافة إلى الشركاء في التنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .وتضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في بدايته تحليلا لحالة الفقر في موريتانيا وعرضا لإستراتيجية محاربة الفقر على المدى الطويل 2000 - 2015 ، وفي أفق2005 كما تناولت الوثيقة مختلف محاور الإستراتيجية وخطة العمل التي سيتم تنفيذها خلال الفترة الرئيسية في المدى المتوسط. إلا أن دراستنا هنا ستقصر على الأهداف والسياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في هذا الإطار، بالإضافة إلى بنية توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة(2001-2004) والتطرق إلى أهم النتائج التي تم تحقيقها في المدى المتوسط أفق 2005 .

4-1 أهداف وسياسات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:

لقد أظهر تحليل وضعية الفقر في موريتانيا تعدد جوانب هذه الظاهرة وتشابك أسبابها، ومن هذه الملاحظة تنطلق إستراتيجية مكافحة الفقر، كما تعتمد الرؤية التي ترتكز عليها الإستراتيجية على سياسة مندمجة تعالج في نفس الوقت جميع محددات الفقر، و بذلك ستتمكن من تخفيف الفقر بشكل سريع ومستديم.

---

[1] – صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي :سياسة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية واشنطن 2001 ، ص:36 .

[2] – مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل:استجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ، ص: 10 .

4-1-1 أهداف الإستراتيجية على المدى المتوسط: تنطلق أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من آفاق النمو والموازنة وميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، وتتمثل الأهداف الرئيسية عند اكتمال تنفيذ خطة العمل2001-2004 في[1] :

-تحقيق معدل نمو سنوي يتجه إلى 7% بحلول عام 2004 .

-تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38،6% ، ونسبة الفقر الشديد إلى21،8 %.

-الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 4، 2 %سنة 2004 .

-تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن وصف هذه الأهداف المذكورة أعلاه بأنها أهداف طموحة ومن الصعب بلوغها في ظل الظروف الحالية، وعلى الحكومة أن تواجه ثلاثة أخطار تهدد احتمالات تحقيق هذه الأهداف :[2]

أ -الخطر الأول يتمثل في الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر على حجم وسعر مادتي التصدير الرئيسيتين، كما ستخضع سلامة ميزان المدفوعات وتوازن الموازنة على المدى المتوسط بشكل قوي لـ:

*الحفاظ على آفاق مناسبة على مستوى سوق الحديد العالمية، والتي ترتبط باستمرار النمو الاقتصادي العالمي.

*تطور ملائم في سوق السمك.

*الإبقاء على حجم كاف من المساعدات والمنح الخارجية.

كما تظل أهداف النمو وتحقيق الفقر الريفي حساسة أمام أي تدهور في الظروف المناخية.

ب -يرتبط الخطر الثاني بتنفيذ برنامج بهذه الدرجة من الطموح، مما يتطلب وجود قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة. وقد بين قدر كبير من البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو، حيث أوضحت هذه البحوث أن للمؤسسات أثرا كبيرا – إحصائيا -على الأداء الاقتصادي، وأنها تزيد كثيرا مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3] .

وإلى حد الآن، مازالت موريتانيا تفتقد هذا النوع من المؤسسات القوية ذات القدرات العالية مما من شأنه أن يشكل عقبة أمام تحقيق هذه الأهداف الطموحة والمبالغ فيها.

---

(1) – وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية، مشروع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001 ، ص:47 .

(2) – المرجع السابق، ص:21 .

(3) – هالي إديسون، اختبار الروابط :ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي ؟ التمويل والتنمية، يونيو .2003 ، ص: 35 .

ج -أما الخطر الثالث فيتعلق بنظام المتابعة والتقييم الذي ينبغي وضعه من حيث الأساس، وفعلا يعاني نظام المعلومات الإحصائية حول الفقر من التجزئة، إضافة إلى ضعف قدرات الإدارة في هذا المجال نظرا لحداثته.

4-1-2 السياسات الكلية للإستراتيجية على المدى المتوسط[1] :تنهج هذه الإستراتيجية في المدى المتوسط ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية من أجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي.

-**السياسة المالية:** تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى ضمان تعبئة كاملة للموارد الداخلية وتثبيت النفقات الجارية من جهة، وزيادة المداخيل من جهة أخرى .وتتوقع الإستراتيجية من خلال الإصلاحات المقام بها تقدما سريعا لمدا خيل الميزانية طيلة الفترة، وستعرف المداخيل من الضرائب تقدما أسرع من الناتج الداخلي الخام وذلك بفعل الإصلاحات المقام بها على مستوى النظام الضريبي المباشر، الذي سعى إلى تحقيق هدف ثلاثي الجوانب يتمثل في تبسيط وتوسيع الوعاء، وتوفير مزيد من العدالة الضريبية، مما سيكون له الأثر الكبير على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير وتنويع القطاع الخاص) تبسيط وتخفيف الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الكميات المحصلة على مستوى المؤسسات الكبيرة والقطاع التجاري، كما سيسهم هذا الإصلاح في توزيع أفضل للثروات الداخلية بفعل رسم الضرائب الأكثر قيمة على الأصول غير المنتجة.

وقد تم تنفيذ إصلاح الضرائب المباشرة من فاتح يناير 2000 ، وهكذا ارتفع خصم الضريبة الدنيا الجزافية من ضريبة الأرباح الصناعية و التجارية سنة 2000 إلى 50% بدل 25% سابقا، ونص قانون المالية لسنة 2001 على ارتفاع ذلك الخصم إلى 75 %، وانخفاض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من 40% إلى35 % وعلى الرغم من أن تطور الموازنة على المدى المتوسط يظهر اتجاها نحو ارتفاع العجز حيث سيرتفع من 1،5% من الناتج الداخلي للخام سنة 2000 إلى نسبة 3% سنة 2004 كما هو متوقع .إلا أن هذا التطور يعكس من حيث الأساس نفقات الاستثمار العمومي في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وخارجا عن نفقات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يظل رصيد الموازنة إيجابيا على امتداد الفترة.

-**السياسة النقدية و القطاع المالي:** ستتابع الإستراتيجية على المدى المتوسط تطبيق السياسة النقدية الصارمة من أجل دعم سياسة أسعار الصرف، والتي تسعى إلى تثبيت معدل سعر الصرف الحقيقي والفعلي في مستوى مطابق لهدف الحساب الجاري، والمحافظة على معدلات تضخم في حدود قريبة من المستوى الملاحظ في البلدان الشريكة .وفي هذا الإطار سيواصل البنك المركزي الموريتاني سياسته المرتكزة على قوى السوق من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة لتسيير السيولة وتطوير سوق سندات الخزينة. كما ستعمل الإستراتيجية على مواصلة الإصلاحات المقام فيها على مستوى القطاع المصرفي حتى يتمكن من لعب دوره كاملا وغير منقوص في الوساطة المالية .وهكذا

(1) – وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سابق، ص- ص: 23-24 .

ستعمل الحكومة على إعداد وإقرار إستراتيجية لتنمية القطاع المالي، وترقية نمو الادخار عبر إجراءات تشجيعية، وإدخال آليات جديدة، وتنويع الموارد المالية، وتطوير شبكات الجمع المصرفية وغير المصرفية(التأمينات)، ودعم وتوسيع شبكات القرض والادخار، إضافة إلى تخفيض الوساطة المالية عبر تشجيع المنافسة وفتح القطاع أمام بنوك جديدة وتخفيض سعر الفائدة كلما مكن التطور الاقتصادي الكلي من ذلك، وتطوير آليات الضمان والتغطية للمستثمرين، ودعم آليات الرقابة الاحتياطية والمراقبة لدى البنك المركزي.

-**القطاع الخارجي:** يظل تذليل العائق الخارجي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة .وسيمثل تخفيض تكاليف عناصر(الطاقة والمواصلات)، والإصلاح الجبائي الجاري، والدور الجديد الذي يضطلع به الإنتاج القطاع الخاص عناصر إيجابية ستمكن موريتانيا من تذليل عقبة ميزان المدفوعات. وتعلق الحكومة آمالا كبيرة على تحسن حالة ميزان المدفوعات، وذلك بواسطة حسن سير قطاعات التصدير التقليدية(الصيد والحديد)، وانخفاض مصاريف تكلفة الدين التي ستنخفض من ، 79،9 مليون دولار سنة 2001 إلى 42،5 مليون دولار سنة2004 إلا أننا نرى أن هذا الحلم سيتبدد إذا ما علمنا أن تقديرات الإستراتيجية تشير إلى أن الميزان التجاري سيشهد عجزا قدره 38 مليون دولار سنة 2004 ، وذلك بفعل تزايد الواردات الناتج عن تضافر أثر زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية، وارتفاع المصاريف الاجتماعية، وتزايد الاستثمارات في قطاعات الطاقة والمواصلات والنقل بعد خوصصتهم. إن الإستراتيجية الهادفة إلى دعم قابلية الاقتصاد للمنافسة وترقية الصادرات من المناجم والصيد الصناعي لن تؤتى على الفور أكلها، وعلى هذا الأساس فإن القطاعات التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية لها آثار دفع محدودة، حيث ينحصر أثرها على التشغيل في المناطق الرئيسية(نواكشوط، أنواذيبو، ازويرات)، وبالتالي سيكون أثرها على الحد من الفقر غير مباشر وغير كاف.

إن التخفيف المباشر للفقر والفقر الشديد في مرحلة أولى يمر بتنمية و تطوير أنشطة يمارسها الفقراء أنفسهم، مما استدعى من الحكومة ومن خلال هذه الإستراتيجية انتهاج سياسة أخرى موازية لتلك السياسات السابقة، وتشكل محورا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر. وترمي هذه السياسة إلى ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء وذلك باعتمادها على مقاربة مندمجة تجمع بين منطق التنمية القطاعية ومنطق الاستهداف المكاني، كما تعتمد هذه السياسة التي سيتم تنفيذها على تحفيز الاقتصاد والاستثمار في البني التحتية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الهياكل التشاركية إن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر سيتم تنفيذها حسب ثلاثة محاور[1] :

[1] – المرجع السابق، ص:29 .

-مقاربة مندمجة لتنمية المناطق الريفية تعتمد على سياسات تنموية قطاعية (الزراعة والتنمية الحيوانية) تأخذ في الحسبان السكان والمناطق الأكثر فقرا، وتكملها سياسات للبنى التحتية وإجراءات لتشجيع التنمية المحلية.

-سياسة تنمية حضرية تنشئ الظروف – البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية -الضرورية لجعل المراكز الحضرية تضطلع بدورها كأقطاب جهوية للتنمية، وتضمن الدمج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في أطراف المدن.

-إجراءات أفقية لهيكلة الفاعلين الصغار، وللدعم الأكثر شمولية للتشغيل، وللنشاطات المدرة للدخل .وتعتمد تلك الإجراءات بشكل خاص على تطوير المؤسسات الصغيرة للقرض، وتحسين نظام التكوين المهني وإنجاز برامج ملائمة لمختلف قطاعات سوق التشغيل.

وموازاة مع الإستراتيجية التي سيتم إنجازها من أجل دفع عجلة النمو وترسيخ ذلك النمو بشكل أفضل في المحيط الاقتصادي للفقراء، ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية(التعليم، العلاجات الطبية، الماء المشروب، الصرف الصحي، الطاقة[1] ...) .وبالفعل فإن هذه الخدمات لا غنى عنها بالنسبة لدولة تسعى إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وأي صعوبة في الاستفادة منها(الخدمات)ستقلل من القدرة على ممارسة نشاطات مدرة للدخل، وبالتالي تزيد من احتمال وجود الفقر.

4-1-3-توزيع الاستثمارات: بلغ حجم الاستثمار العام في الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر على المدى المتوسط 92 مليار أوقية خصص منها مبلغ 73 مليار أوقية للاستثمار في المجالات ذات الأولوية، أما الباقي فتم توجيهه إلى المجالات الأخرى(الثانوية)، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

(1) – المرجع السابق، ص: 36.

الجدول رقم (13) : توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية ملايين الأوقية

السنوات	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
محيط القطاع الخاص	100	480	785	1315	1،8
بنى تحتية داعمة	845	3501	4794	9140	12،45
التنمية الريفية	3671	5174	6197	15042	20،5
التنمية الحضرية	5400	6650	6350	17500	23،84
التهذيب	4825	4504	4210	13539	18،44
الصحة	2697	3128	3171	8996	12،25
الماء الشروب و الصرف الصحي	1482	2125	2939	6546	9،8
الحكم الرشيد	140	220	220	580	0 ،8
تحيين الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر	250	250	250	750	1، 02
المجموع	18510	26032	28866	73408	100

المصدر :وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سابق، ص: 62 .

يتضح من الجدول السابق رقم مدى الأهمية التي توليها الحكومة الموريتانية خلال الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها لمحاربة الفقر للتنمية الحضرية، حيث شكلت النسبة التي حصل عليها هذا القطاع ما يمثل 23.84% من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية، وستخصص هذه المبالغ لتزويد عواصم الولايات بإطار مرجعي لتنميتها و دعم القدرات الوطنية(الإدارة، البلديات)...في مجال التسيير الحضري، إضافة إلى تحسين استفادة السكان والفاعلين الاقتصاديين من التجهيزات والخدمات الجماعية الأساسية، ومكافحة البطالة الحضرية.

وفي المرتبة الثانية، يأتي قطاع التنمية الريفية بنسبة قدرها 20.5% من مجموع الاستثمارات، ويعود هذا الاهتمام بالقطاع الريفي إلى كون الريف يحوي 45% من العدد الإجمالي لسكان البلاد، و يتمركز فيه 76 %من السكان الفقراء[1] وستوجه هذه المبالغ المستثمرة إلى تطوير البني التحتية الريفية، و تنظيم القطاع من خلال إجراءات مؤسسية وحماية الموارد الطبيعية.

و لعل الأمر الملفت للانتباه، و المهم في نفس الوقت، هو زيادة حصة الاستثمار الموجه لقطاع التهذيب حيث احتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 18.44% ، و تعتبر هذه النسبة هي أعلى ما وصلت إليه الاستثمارات العامة في القطاع على مدى مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية، و

[1] – المرجع السابق، ص : 29 .

يعكس ذلك التوجه الجديد للسلطات الموريتانية والمتمثل في تنفيذ استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية.

وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاعي البنية التحتية والصحة العمومية بنسبتين قدرت ب :12.45%و 12.25% على التوالي من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية.

وأخيرا يأتي الحكم الرشيد الذي حظي بأدنى نسبة (0.8%) ولم تكن هذه النسبة لتتناسب مع الضجة الكبيرة التي صاحبت هذا المفهوم الجديد، و لا أهميته النسبية. و يتمحور إعلان الحكم الجيد الذي صادقت عليه الحكومة في سنة 1999 م حول خمسة محاور وهي :تقوية دولة القانون، و دعم قدرات الإدارة، دعم اللامركزية، والتسيير الفعال للموارد العمومية، وأخيرا إشراك السكان الفقراء و دعم قدرات المجتمع المدني و خاصة المنظمات غير الحكومية.

و سوف تتم تغطية احتياجات تمويل هذه الاستثمارات في حدود 28 مليار أوقية عن طريق و 14مليار أوقية ، (PPTE)الموارد التي توفرها مبادرة إلغاء ديون البلدان كثيرة المديونية عن طريق الادخار الميزاني، وهو ما سيمثل نسبة قدرها 19.8 %من إجمالي مبلغ التمويل، أما النسبة الباقية 42.46%فسيتم تمويلها عن طريق مصادر أخرى. [1]

المبحث الثالث : التجارة الخارجية والاستراتيجيات التنموية في موريتانيا

المطلب الأول :التركيبة الداخلية للتجارة الخارجية

1- التركيب السلعي للصادرات

يعتبر التركيب السلعي للصادرات المرآة العاكسة للتركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دل على ذلك على تطور وقوة الهيكل الإنتاجي، والعكس صحيح .كما تعكس التغيرات الحاصلة في هيكل الصادرات المدى الذي أثرت فيه الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام على بنية الاقتصاد.

وإذا ما نظرنا إلى الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية نجد أنها تتمتع بقدر كبير من التركيز و قليل من التنوع وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

[1] – UNKTAD، HANDBOOK of statistics 2005، United Nations، New York، and Geneva، P :328.

الجدول رقم (14) :الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية خلال الفترة (1985- 2004)

البيان / السنوات	خامات الحديد	الجبس	الجلود	الصمغ العربي	الذهب	السمك	سلع أخرى
1985	40.60	0	0	0	0	58.70	0.7
1986	34.10	0	0	0	0	65.60	0.3
1987	33.00	0	0	0	0	66.70	0.3
1988	32.22	0	0.13	0.11	0	65.65	1.89
1989	40.32	0	0.13	0.30	0	57.26	1.99
1990	50.28	0	0	0	0	47.76	1.95
1991	49.18	0.14	0.04	0.04	0	50.60	0
1992	39.05	0.06	0.03	0	1.75	59.07	0.03
1993	41.40	0.02	0.009	0.001	3.80	54.66	0.11
1994	42.05	0.02	0.30	0.02	5.06	52.50	0.05
1995	38.60	0.00	0.04	0.02	2.9	58.35	0.09
1996	42.00	0	0	0	0	56.00	2.00
1997	52.00	0	0	0	0	45.00	3.00
1998	59.00	0	0.05	0	0	40.00	0.95
1999	58.20	0	0	0	0	41.40	0.40
2000	58.30	0	0	0	0	41.30	0.40
2001	58.80	0	0	0	0	40.80	0.40
2002	62.05	0	0	0	0	37.95	0
2003	59.15	0	0	0	0	40.85	0
2004	60.00	0	0	0	0	40.00	0

المصدر:

- ONS، statistiques du commerce extérieur 1999/2001، Nouakchott، janvier 2003، p : 06 .

-ONS، statistiques du commerce extérieur 1998، Nouakchott، Novembre، 1999، p: 05.

-ONS، statistiques du commerce extérieur 1997، Nouakchott، Avril، 1999، p: 03.

- البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية لسنة 1989 ، ص:10 .

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية لسنوات:1991 ،1992 ،1993،1994،1995.

يتضح من الجدول أعلاه، أن الهيكل السلعي للصادرات يتشكل من عدد محدود من السلع ذات درجات متفاوتة من التمثيل النسبي، حيث يتراوح هذا التمثيل بين 0% كحد أدنى و66.7 % كحد أقصى، وتشكل خامات الحديد والسمك السلعتين الأبرز ضمن هذا الهيكل، حيث بلغت أدنى نسبة تشكلها هاتين السلعتين معا ما مقداره 94.55 % من مجموع الصادرات الموريتانية وذلك سنة 1994 م، أما أعلى نسبة فقد بلغت100% من مجموع الصادرات وذلك خلال عدة سنوات كما هو موضح في الجدول السابق وإذا عمقنا النظر، نجد أن خامات الحديد والسلع السمكية يتناوبان على صدارة الترتيب، فتارة تكون الصادرات السمكية تحتل المرتبة الأولى، كما حصل في الفترة 1985- 1996 باستثناء سنة 1990 م، وتارة أخرى تكون صادرات خامات الحديد في المرتبة الأولى كما هو الحال بالنسبة للسنوات الأخيرة .ويرجع التناوب بين هذين القطاعين في مساهمتهم في قطاع التصدير إلى عدة أمور أبرزها إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تتبعها السلطات الموريتانية، حيث تعطي الحكومة الأولوية لأحد القطاعات دون القطاعات الأخرى كما حصل مع القطاع الاستخراجي خلال الستينات والسبعينات وقطاع الصيد البحري خلال الثمانينات و أوائل التسعينات .أما الأمر الآخر، فيتمثل في إتباع الحكومة خلال السنوات الأخيرة لسياسة عقلنة تسيير الثروات السمكية وعدم الاستغلال الفاحش لها، و من أبرز ما اتخذ في هذا المجال منع الاصطياد خلال شهرين من كل سنة لإعطاء فرصة للتكاثر و التجدد لمختلف الحيوانات البحرية، و هذا ما يسمى بالراحة البيولوجية.

و بالنسبة لسلع الجبس والجلود والصمغ العربي، فقد كانت أهميتها النسبية متدنية جدا حيث بلغت أعلى نسبة لها مجتمعة 0.43% من مجموع الصادرات وذلك سنة 1989 م وقد توقفت بعض هذه السلع عن التصدير كما هو الحال بالنسبة للصمغ العربي.

و بخصوص الذهب، فقد تم تصدير أول شحنة منه سنة 1992 م بنسبة مثلت 1.75% من مجموع الصادرات، و قد أخذت الكميات المصدرة من مادة الذهب شكلا تصاعديا بلغ أوجه سنة 1994 م بكمية قدرها 55740 أونصه [1] وبنسبة قدرها 5.06 %من مجموع الصادرات، إلا أن هذه القيم شهدت تراجعا كبيرا في السنة الموالية وانعداما في السنوات التي تلت ذلك حيث توقف استخراج هذا المعدن.

أما بند السلع الأخرى فكانت نسبته التمثيلية متذبذبة ومتدهورة، وكانت أعلى نسبة بلغتها هي3% من مجموع الصادرات سنة 1997 م، و يضم هذا البند من بين مواد أخرى الحيوانات الحية، اللحوم الحمراء، عجائن ،المياه المعدنية...الخ، و تفتقر إحصائيات هذا البند إلى كثير من الدقة و التنظيم وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالحيوانات الحية التي لا تخضع عملية تصديرها لأي رقابة.

[1] – البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية رسمية، ص:02 .

وخلاصة القول، أن الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية لم يطرأ عليه تغير يذكر، فمازالت سلعتي الحديد والسمك هما السلعتان الأساسيتان ضمن تشكيلة الصادرات الموريتانية، ورغم ذلك فإن بعض المصادر تشير إلى أن عدد السلع المصدرة قد ارتفع من 23 سلعة سنة 1993 م إلى 39 سلعة سنة 2003 م[1].

2- التركيب السلعي للواردات

إن الهيكل السلعي للواردات الموريتانية يتشكل أساسا من خمسة بنود هي :المواد الاستهلاكية، معدات نقل و تجهيز، معدات استثمارية، محروقات و مواد أخرى مختلفة.

(1) - UNCTAD، HAND BOOK، OP.CIT;p: 406.

الجدول رقم(15) : الهيكل السلعي للواردات الموريتانية خلال الفترة 1985 - 2004 نسب مئوية

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2022	2003	2004
1- مواد استهلاكية	51.64	43.18	49.82	54.46	54.66	51.22	51.84	55.92	46.19	53.55	52.89	47.64	43	48.5	49.15	38.98	25.88	26.35	29.46	27.17
مواد غذائية	82.1	69.5	55.4	70.2	75.5	68.7	80.47	82	83	83.35	79.79	89.57	32	86.89	96.33	91.79	84.54	78.03	75.23	82.19
سكر، شاي ، أرز	45.4	39.5	44.2	52	60	39	35.84	48.84	37.61	28.87	33.47	44.51	88.64	28.03	38.8	33.83	41.45	ع.م	غ.م	غ.م
مواد غذائية أخرى	54.6	60.5	55.8	48	40	61	64.16	51.16	62.39	71.13	33.47	55.49	38.77	71.97	61.2	66.17	58.55	ع.م	غ.م	غ.م
مواد استهلاكية أخرى	17.9	30.5	44.6	29.8	25.5	31.3	19.53	18	17	16.65	66.53	10.43	61.23	13.11	63.67	8.21	15.46	21.97	24.77	17.81
2- تجهيز ومعدات نقل	9.67	9.15	9.94	6.99	6.99	11.86	10.92	9.34	1006	10.48	20.21	4.9	11.36	8.16	8.07	4.57	9.43	8.73	9.43	8.9
3- معدات استثمارية	9.95	13.09	9.73	12.49	9.3	6.39	5.73	11.29	8	7.07	10.50	8.6	4.84	7.87	14.55	13	8.63	34.3	36.64	53.27
لوازم البناء							38.04	53.26	57.8	56.1	11.75	55.38	3.6	68.8	32.56	54.88	45.07	29.79	26.36	23.88
معدات التجهيز							61.96	46.74	42.2	43.9	49.34	44.62	60.47	31.2	67.44	45.12	54.93	70.21	73.64	76.12
4-محروقات	13.88	22.14	15.17	11.5	13.96	13.81	14.42	12.21	18.58	15.22	50.66	19.61	39.53	27.77	23.27	38.92	35.6	22.28	16.4	3.5
5- مواد مختلفة أخرى	14.84	14.35	17.45	14.55	15.06	16.69	16.88	11.22	17.3	13.65	14.6	18	18.66	7.5	4.93		20.43	8.31	8	7.14
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصادر: وزارة الاقتصاد والتنمية، إحصاءات التجارة الخارجية الموريتانية 1987 ، 1986، 1985، مرجع سابق، ص :06.

- **BCM، bulletin trimestriel، décembre، 1995، p: 32.**
- **BCM، bulletin trimestriel، décembre، 2003، p: 32.**
- **ONS، statistiques du commerce extérieur 1985، 1986، 1987; op. cit. p: 06.**
- **ONS، statistiques du commerce extérieur 1989، op. cit، p: 03.**
- **ONS، statistiques du commerce extérieur 1990، op. cit، p: 07.**

تمثل المواد الاستهلاكية الجزء الأكبر من واردات الدولة حيث بلغ متوسط نسبتها إلى إجمالي الواردات45.1% سنويا .

ويتضح من بيانات الجدول 15 أن من أهم مكونات هذا البند هي المواد الغذائية التي تضم السكر والشاي والأزر ومواد غذائية أخرى مختلفة، وقد وصل متوسط نسبتها إلى إجمالي الواردات الاستهلاكية حوالي 80% سنويا خلال الفترة المدروسة ، وهو ما يعني أن الإنتاج الداخلي من المواد الغذائية ضعيف، وأن البلاد بعيدة تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء رغم الاهتمام المتزايد بالزراعات المروية و استصلاح الأراضي.

و إذا انتقلنا إلى بند أجهزة ومعدات نقل، نجد أن نسبة مساهمته في الواردات الإجمالية قد اتسمت بالثبات إذا ما استثنيا سنوات : 1996 ، 1997 ، 2000 م حيث شكلت 4.9 % ، و4.8 % و 4.57 % من مجموع الواردات على التوالي، و قد سجل المتوسط السنوي لمساهمة هذا البند في مجموع الواردات 8.6% خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

أما فيما يتعلق بالواردات من المعدات الاستثمارية التي تشمل لوازم البناء ومعدات التجهيز، فنجد أن نسبة مساهمتها في مجموع الواردات قد اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام و وصلت في المتوسط إلى 14.3% سنويا خلال فترة الدراسة، وتخفي هذه النسبة تباينا كبيرا في نسب المساهمة ، حيث نجد أنها في بعض السنوات تضاعفت عدة مرات كما حصل في سنتي 1997م و 2004 م، إذ تضاعفت هذه النسبة إلى ما يقارب 15 مرة .

و كما نلاحظ من الجدول، فإن نسبة مساهمة هذا البند في إجمالي الواردات عرفت ارتفاعا مذهلا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وجاءت في المرتبة الأولى قبل بند المواد الاستهلاكية الذي ظل يكتسح الدرجة الأعلى ضمن التمثيل النسبي لمجموع الواردات، و ربما قد يكون ذلك راجع إلى الامتيازات الكبيرة التي منحها إياها قانون الاستثمار الجديد الصادر بتاريخ 20 يناير 2000م.

و فيما يتعلق بالمحروقات التي تمثل العبء الأثقل على فاتورة واردات الدولة بعد المواد الاستهلاكية، فإن مساهمتها في إجمالي الواردات لم تأخذ شكلا واحدا في الصعود والهبوط و وصلت في المتوسط إلى 18.5% سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 إلى 2004 م.

و تعتبر مشكلة الطاقة من أكبر المشاكل التي تعاني منها موريتانيا وذلك لارتفاع الطلب عليه سواء فيما يتعلق بالاستعمالات الخاصة بالأشخاص، أو فيما يتعلق بتلبية حاجات تكرير وصهر الحديد، و تلبية حاجات بعض المصانع الصغيرة.

وهناك مجموعة من السلع تدخل ضمن مواد مختلفة أخرى، تميزت هي الأخرى بعدم انتظام اتجاهات معدلات نمو نسب مساهمتها في الواردات الإجمالية، وإن كانت هذه النسب تتجه إلى التزايد وخاصة خلال الفترة (1985-1997 م)، وبعد ذلك بدأت هذه المعدلات تعرف بعض التراجع، وقد وصل متوسط نسبة مساهمة هذا البند في إجمالي الواردات إلى 13.5% سنويا خلال فترة البحث

بشكل خاص، وذلك ما يعكس استمرار القطاع من خلال ما تقدم، يتضح مدى الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية بشكل عام والغذائية الزراعي في عجزه عن توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء ولا يخفى ما في الأمر من خطورة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الموريتانية :

يعني التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، دراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول و التكتلات بغرض إبراز مدى الاعتماد على دولة أو تكتل معين في تصريف الإنتاج من جهة، والحصول على الواردات من جهة ثانية.

الجدول رقم(16): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الموريتانية خلال الفترة (1985 2004) النسبة المئوية

	البلدان العربية		فرنسا		ايطاليا		اسبانيا		ألمانيا		بلجيكا		و.م .أمريكية		اليابان		الصين		السنغال		بلدان اخرى	
السنوات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
1985	6.2	0.3	6.9	34.5	7.6	1.09	7.1	8.13	2.3	6.7	7.9	2.4	0	7.1	15.5	1	0.4	5.8	0.2	5.4	45.9	27.58
1986	4.1	0.7	10.7	40	10.8	03	8.2	12.15	2.7	7.8	8.7	3.07	0	3.06	23.3	2.35	0	4.5	0.6	3.5	30.6	19.87
1987	2.1	14.9	10.8	32.9	12.5	2.5	4.9	11.4	2.2	8.06	9.4	1.6	0.3	3.2	27.04	1.4	0.25	6	0.5	2.1	29.1	15.94
1988	1.3	0.6	6.2	-	8.75	-	5.7	-	–	–	6.7	–	1.2	–	36.5	–	0	–	0.2	4	33.45	–
1989	0.8	4.2	11.76	42.6	10.14	1.9	7.14	3.3	0.012	6.4	10.24	2.5	02	6	31.4	1.7	0	4.8	0.04	0.4	27.26	18.05
1990	0.3	6.5	10.24	38.4	13.2	1.5	8.12	6.25	1.05	7.7	20.08	8.2	0	6.2	19.72	2.3	0.04	4.9	0.002	0	27.25	22.62
1991	0.4	8.7	8.3	29.7	19.8	5.2	9.5	8.2	2.06	8.2	10	9.08	2.2	4.9	21.8	1.4	0	2	0	0	25.9	23.45
1992	0.3	4.5	10.32	27.6	12.9	07	10.9	8	2.3	6.1	8.8	4.85	4.6	11.2	30.75	3.8	0	2.7	0.04	0.8	19.09	35
1993	0.08	7.6	15.01	26.04	17.9	4.8	11.05	8.4	1.65	4.2	5.1	4.5	1.5	3.7	25.66	2.4	0	0.9	0.07	2.08	21.98	38
1994	0.3	5.05	14.42	24.5	15.9	3.95	12.13	5.3	2.7	6.4	8.03	7.8	0.9	2.7	29.7	6.36	0	6.2	0	1.25	15.92	30.49
1995	0.1	5.07	13	23.8	19.1	2.2	11.5	8.05	3.9	5	6.5	8.4	1.2	7.4	28.6	5	0.08	5.5	0	2.2	16.02	27.38
1996	0.15	5.8	11.23	31.42	15.95	3.9	10.35	7.2	3.7	4.9	6.47	8.4	0.9	2.7	31.25	2.4	0.03	2.3	0	2.6	19.72	3.48
1997	0.88	5.75	18.55	26.53	17.53	2.6	11.14	7.8	5.65	7	0	6.3	1.2	3.3	26.36	4.9	0.09	2.09	0	3.5	1973	37.43
1998	0.8	5.8	23.07	25.3	13.3	2.7	14.4	6.5	5.9	7.05	0	0	1.15	3.46	19.3	3.14	0.3	1.7	0	3.5	22.84	40.85
1999	1.8	5.8	19.37	25.3	13.3	2.7	11.07	6.5	6.4	7.05	0	0	1.06	3.46	20.4	3.14	1.3	1.7	0	2.6	26.15	40.09
2000	1.1	5.06	21.04	26.01	13.15	6.03	12.3	6	5.3	4.7	12.5	0	0.09	2.65	21.17	2.5	1.3	4.3	0.2	2.6	11.98	41.81
2001	2.3	7.55	20.65	22.32	12.3	5.5	14.4	5.4	8.5	5.34	12.2	0	0.19	4.01	11.02	2.45	1.1	4.7	0.06	2.64	17.39	40.09
2002	1.2	7.26	13.9	18.47	14.3	3.7	11.7	5.9	10.86	5.2	16.32	0	0.1	3.06	7.1	3.7	1.65	7	0.07	3.9	22.8	41.81
2003	2.65	12.9	17.02	-	15.68	21.5	14.9	غ.م	12.12	غ.م	14.93	غ.م	0.07	–	12.04	–	1.86	غ.م	0.14	غ.م	8.66	غ.م
2004	4.1	10.2	17.09	-	1.7	20	13.35	غ.م	12.06	غ.م	11.18	غ.م	0.17	7.6	21	2.7	2.5	غ.م	0.24	غ.م	16.76	غ.م

المصادر:

-صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ،1989- 1999 ص-ص:214-219.

- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية1992-2002 ، ص -ص : 214- 219.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، ص :85.

-وزارة الاقتصاد والمالية ، إدارة الإحصاء والديموغرافيا، إحصاءات التجارة الخارجية ،1985 -1986-1987 ، نواكشوط، يناير1989 .

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية :

يتضح من خلال الجدول 16 أن اليابان تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من موريتانيا، حيث شكلت نسبة الصادرات الموريتانية إلى اليابان ما يقارب 23% كمتوسط سنوي من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1985 - 2004 م)، وتمثل السوق اليابانية منذ زمن بعيد أكبر وأهم سوق للمنتجات السمكية من حيث السعر وكذلك الكمية،[1] ومما يؤخذ على السوق اليابانية أنها تطلب عينات معينة وذات جودة عالية مما قد ينعكس تأثيره على العائدات من الصادرات السمكية بعض الأحيان.

وبعد ذلك تأتي فرنسا كثاني اكبر دولة مستوردة من موريتانيا، حيث بلغت نسبتها 14% من مجموع قيمة الصادرات كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وقد عرفت صادرات موريتانيا باتجاه فرنسا بعض التدهور على الرغم من أن معدلاتها ظلت معتبرة ابتداء من سنة 1985 م إلى 1992 م لتعاود بعد ذلك الارتفاع وتبلغ أقصى درجة سنة 1998 م حيث شكلت نسبة قدرها23.07% من مجموع الصادرات.

وفي المرتبة الثالثة تأتي إيطاليا، التي عرفت نسبة صادرات موريتانيا إليها من مجموع الصادرات تذبذبا كبيرا، إذ يوضح الجدول (16)أن سنة 1991 م بلغت فيها هذه النسبة من مجموع الصادرات 19.8% بينما لم تتجاوز خلال سنة 2004 م 1.7% فقط، و كمتوسط للفترة المدروسة بلغت نسبة صادرات موريتانيا نحو إيطاليا 12.62% من مجموع الصادرات .يلي ذلك في الترتيب الرابع تأتي اسبانيا التي عرفت حصتها من الصادرات الموريتانية نموا يميل إلى الثبات، إذ بلغت نسبتها في المتوسط 10.5% سنويا من مجموع الصادرات.

وفي المرتبة الخامسة تأتي بلجيكا بنسبة بلغت 8.75% من مجموع الصادرات كمتوسط سنوي، ورغم أن صادرات موريتانيا نحوها من الأسماك قد توقفت منذ 2001 م، إلا أننا نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة شهدت الصادرات الموريتانية باتجاه بلجيكا ارتفاعا في معدلاتها مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر استيرادا من موريتانيا متقدمة بذلك على كل من اليابان، وفرنسا و ذلك سنة 2002 م، حيث بلغت نسبتها 16.32% من إجمالي الصادرات الموريتانية، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم صادرات الحديد إليها من جهة، وإلى تناقص إجمالي الصادرات الموريتانية من جهة أخرى.

و في المرتبة السادسة، نجد ألمانيا التي شكلت صادرات موريتانيا نحوها 4.6% من مجموع الصادرات الموريتانية ، و تخفي هذه النسبة تباينا كبيرا في بنيتها حيث عرفت نسبة ألمانيا من

---

[1] – Centre du Commerce International، étude du marché japonaise des céphalopode provenance de la Mauritanie ، Mars1992، P: 07.

الصادرات الموريتانية مستويات متدنية وأخرى مرتفعة كما هو الحال في السنوات الأولى من الفترة المدروسة بالنسبة للحالة الأولى وفي السنوات الأخيرة من نفس الفترة بالنسبة للحالة الثانية.

أما بالنسبة للدول العربية، فإنها تأتي في المرتبة السابعة، إذ بلغت صادرات موريتانيا إلى هذه الدول حوالي 1.55% كمتوسط سنوي خلال الفترة المدروسة، و يرجع تدني هذه النسبة، من ضمن أمور أخرى، إلى تجانس اقتصاد موريتانيا و اقتصاديات البلدان العربية، إضافة إلى أنه موريتانيا ومثلها البلدان العربية لم تولي أهمية للتوزيع الجغرافي لصادراتها رغم وجود اتفاقيات ثنائية و إقليمية بين موريتانيا و بعض الدول العربية.

وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول العربية الزبونة لموريتانيا، إذ بلغت نسبة الصادرات نحوها 24.3% من إجمالي صادرات موريتانيا إلى الدول العربية في المتوسط السنوي خلال الفترة المدروسة .

و في سنة 2004 م صدرت موريتانيا إلى الجزائر ما قيمته[1] 3.92 مليار أوقية ، وهو ما يمثل 3.5% من إجمالي الصادرات الموريتانية و 85.2% من إجمالي الصادرات نحو الدول العربية.

و بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة نسبة قدرها 0.83% كمتوسط سنوي من مجموع صادرات موريتانيا، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن حجم صادرات موريتانيا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتشكل أساسا من الحديد، متدني جدا وكانت أعلى نسبة قد وصلها هي 4.6 %سنة 1992 م.

ثم تأتي الصين التي- هي الأخرى -يشكل نصيبها من الصادرات الموريتانية مستوى منخفض، إلا أنه مع ذلك سيعرف نموا متواصلا ومنتظما، و قد وصل المتوسط السنوي لنسبة صادرات موريتانيا نحو الصين حوالي 0.6% من مجموع الصادرات .

و في المرتبة الأخيرة تأتي دولة السنغال المجاورة، حيث بلغت نسبة الصادرات نحوها 0.19% كمتوسط سنوي من مجموع الصادرات ، ويمكن القول أن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة فموريتانيا تصدر سنويا إلى السنغال آلاف الرؤوس من الحيوانات الحية إلا أن هذه الكمية لا تخضع للرقابة والإحصاء.

وبالنسبة للبلدان الأخرى، فقد استوردت ما يقارب 23% من مجموع الصادرات الموريتانية في المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة، و إذا أمعنا النظر في بيانات الجدول(16) نجد أن حصة هذه البلدان من صادرات موريتانيا عرفت كثيرا من الاضطراب صعودا و هبوطا، حيث بلغت أقصاها (45.9%)سنة 1985 م، وأدناها (16.02%) سنة 1995 م.

---

[1] - www. Missioneco.org/ Mauritanie/ document/ 22.02.06.

ونشير أخيرا إلى أن الصادرات الموريتانية تحكمها جملة من الاتفاقيات الثنائية بين موريتانيا وكل من المجموعة الأوروبية و اليابان، مما كان له الأثر الكبير على التوزيع الجغرافي لها.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الموريتانية :

عملت حرية التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة على الانفتاح الكبير للسوق الموريتاني أمام كافة الدول الواردات وأصبح رفع شعار المنافسة عاملا في تغلب الأسواق، إلا أن فرنسا ظلت تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة لموريتانيا، وكما يوضح الجدول 16 فان واردات موريتانيا من فرنسا تتجاوز أحيانا الخمسين (5/2) من مجموع ما تستورده موريتانيا كما حصل سنتي 1986 م و 1989م، ورغم حصول بعض التدهور في حجم الكميات المستوردة من فرنسا خلال السنوات الأخيرة فمازالت هذه الدولة تسيطر على أكثر من ربع الواردات الموريتانية، وقد بلغت نسبتها29.5% كمتوسط سنوي من مجموع الواردات الموريتانية خلال فترة الدراسة .

و في المرتبة الثانية تأتي اسبانيا حيث شكلت واردات موريتانيا منها نسبة قدرها 7.32% كمتوسط سنوي من مجموع الواردات خلال الفترة الممتدة من 1985 م إلى 2004 م.

و قد احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول الأكثر توريدا لموريتانيا، وقد حافظت النسبة التي شكلتها واردات موريتانيا من ألمانيا من مجموع الواردات على قدر كبير من الثبات طوال فترة الدراسة وبلغت في المتوسط نسبة 6.34% سنويا من مجموع إجمالي واردات موريتانيا.

و بالنسبة للبلدان العربية، فقد مثلت نسبة واردات موريتانيا في المتوسط منها حوالي6.28% سنويا من إجمالي الواردات وما ذلك إلا انعكاس لضعف التجارة البنية بين الدول العربية و المغاربية، و كانت الجزائر تعتبر أكثر الدول العربية توريد لموريتانيا، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة وبعد إلغاء اتفاقية المحروقات بينهما سنة 2001 م أصبحت مصر الدولة العربية الأولى الموردة لموريتانيا حيث بلغت واردات موريتانيا منها سنة 2004 م ما قيمته 4.6 مليار أوقية و هو ما يمثل 3.16% من الواردات الموريتانية .

بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة قدرها 4.5% من إجمالي الواردات الموريتانية ، و قد بلغت تلك النسبة أوجها سنة 1992 م، إذ وصلت إلى 11.2% من مجموع واردات موريتانيا . وتليها إيطاليا و بلجيكا في المرتبتين السابعة و الثامنة على التوالي بنسب متقاربة قدرها 3.5% و 3.45%من إجمالي الواردات ، أما اليابان والتي تمثل أهم دولة زبونة بالنسبة لموريتانيا فإنها تحتل المرتبة التاسعة في قائمة الدول الموردة لموريتانيا، و قد شكلت واردات موريتانيا من اليابان نسبة قدرها 2.8% كمتوسط سنوي خلال الفترة المدروسة.

و تأتي السنغال في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.7% في المتوسط السنوي من إجمالي الواردات أما الواردات من البلدان الأخرى فقد عرفت تزايدا مضطردا في نسبها و بلغت في المتوسط السنوي

30%من إجمالي الواردات، ويرجع هذا التزايد لزيادة انفتاح التاجر الموريتاني على أسواق جديدة مثل الهند و ماليزيا و تايوان.... الخ.

و مما سبق، يتضح أن فرنسا هي المتعامل التجاري الأول مع موريتانيا حيث احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول الموردة لموريتانيا، والمرتبة الثانية في قائمة الدول الزبونة .مما قد يوحي بأن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لا تتحكم فيه العوامل الاقتصادية (عوامل السوق و المنافسة و تقسيم العمل الدولي ..) فقط، بل إنه في بعض الأحيان تكون العوامل السياسية لا تقل أهمية عن سابقتها وربما يكون تكاملها.

المطلب الثالث :ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل محاسبي منتظم لجميع معاملاتها مع العالم الخارجي في سنة معينة ومكونات الميزان الرئيسية هي الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة او مدينة والمعاملة الدائنة هي تلك التي تؤدي إلي الحصول علي مدفوعات الأجانب ، أما المعاملة المدينة فهي التي تؤدي إلي مدفوعات للأجانب. [1]

ومن اجل تصحيح الاختلالات التي كانت موجودة فيميزان المدفوعات وضع كلمن وصفة جاهزة يمكن من خلالها معالجة الاختلالات الحاصلة فيميزان حسب تصوره لطبعة العجز الحاصل فيميزان المدفوعات ويعتبر هذا الأسلوب أن اختلال هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال بين العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية وعليه فان معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل علي زيادة أو إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق. [2]

1-الميزان التجاري:

بدأ التحسن يطال الميزان التجاري الموريتاني عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الموريتانية سنة 1985 ، لكن هذا التحسن لم يعمر طويلا .فقد شهدت السنوات الأولى من برنامج الإصلاحات الاقتصادية تحقيق فائض ملموس بعد عجز مستمر خلال الفترة التي سبقت تلك لإصلاحات، إلا أن هذا الفائض سرعان ما تحول إلى عجز بدءا من سنة1991 والجدول التالي يوضح حركة الميزان التجاري الموريتاني منذ البدء بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وحتى سنة (2004).

---

[1] – سيدي محمد ولد محمدو ،التجارة الخارجية لموريتانيا وعلاقتها بالديون الخارجية خلال الفترة 1982-1992، معهد البحوث والدراسات العربية ،قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، ص:32.

[2] – محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدي معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص :8.

الجدول رقم(17):الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1985-2004)

الوحدة مليون أوقية

البيان / السنوات	الصادرات EOB	الواردات CIF	الميزان التجاري
1985	24844	27000	2156-
1986	29155	22537	6618+
1987	32334	26427	5907+
1988	38794	28550	10244+
1989	37118	31756	5362+
1990	35782	29280	6502+
1991	35709	38454	2745-
1992	35400	49732	14332-
1993	48683	60659	11976-
1994	50710	44694	6016+
1995	64815	64144	671+
1996	67431	63485	3946+
1997	61649	66461	4812-
1998	65948	67574	1626-
1999	78233	63983	14250+
2000	82301	80646	1655+
2001	88926	95488	6562-
2002	86757	96045	9288-
2003	82598	101631	19033-
2004	111591	145265	33674-

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على:

- **BCM، bulletin trimestriel، 1989، 1991، 1997، 2003.**
- **ONS، annuaire statistique 2001، p :100.**
- **Ministère du Finance; douanes mauritaniennes، SYDONIA.**
- **ONS، éléments de conjoncture، 2002، p: 32.**
- **MAED، rapport économique -social 1990-1998، op; cit، p :11.**
- **MAED، rapport économique -social 1999-2001، op;cit ;p :70.**

لغرض تحليل ودراسة انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في مجال التنمية الاقتصادية على الميزان التجاري ، والذي يعتبر أهم بند من بنود ميزان المدفوعات، سنعالج البيانات التي تضمنها الجدول 17 خلال كل مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنموي.

1-1 - مرحلة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي:

تبين معطيات الجدول السابق(17) أن الميزان التجاري شهد تحسنا كبيرا خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، حيث حقق فائضا قدره 5153.25 مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة (1985-1988) و هو ما يشكل نسبة قدرها(82%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط، بينما كانت وضعيته خلال الفترة السابقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تشهد عجزا بلغ في المتوسط 13325.96مليون أوقية أي ما يمثل(26.7%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط ، و يرجع هذا الفائض إلى تزايد الصادرات بشكل مستمر ومنتظم، حيث بلغت نسبة نمو الصادرات19،8% سنة 1985 و17،35 % سنة 1986 ، لتشهد في السنة الموالية انخفاضا بسيطا لكنها تبقى مشجعة حيث بلغت 9، 10% ، وفي سنة .1988 تضاعفت هذه النسبة لتصل إلى20 % .

و بشكل عام بلغت نسبة نمو الصادرات خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي17 % كمتوسط سنوي غير أن ذلك لا يعني أن الإجراءات المتخذة في هذا المجال و التي تهدف إلى تشجيع زيادة الصادرات كانت كفيلة بزيادة عدد السلع المنتجة محليا و المعدة للتصدير حيث أن خامات الحديد و منتجات الأسماك ظلت هما السلعتان اللتان تمثلان صادرات البلاد بصفة شبه مطلقة طوال فترة برنامج الإصلاح كما كان الحال عليه قبل ذلك.

و تبين معطيات فترة الجدول رقم 18 اللاحق، أن التحسن الحاصل على مستوى الصادرات بصفة إجمالية لم يكن انعكاسا لحركة قيم و حجم صادرات الحديد، حيث شهدت هذه الأخيرة تذبذبا خلال فترة برنامج التقييم الاقتصادي و المالي .إن حجم الصادرات ظل ينمو بمعدلات سالبة خلال السنتين 1985 و 1986 ، ومع ذلك لم تنعكس هذه المعدلات السالبة في تراجع معدلات نمو قيمة تلك الصادرات إلا سنة 1986 ، أما بالنسبة للسنتين1987 -1988 فإن صادرات الحديد قد شهدت تزايدا ملحوظا في حجمها و انعكس ذلك بشكل واضح في ارتفاع معدلات نمو قيمتها سنة . 1988 أما فيما يخص سنة 1987 فإن الزيادة الطفيفة في حجم الصادرات كانت مصحوبة بمعدل نمو سالب في قيمتها، و تعليل ذلك هو تراجع أسعار الحديد، حيث انخفض سعر الطن من الخام إلى 8، 14 دولار مقابل 9، 15 دولار السابقة ، و في سنة1988 فإنه رغم تراجع سعر الطن مقارنة بسنة 1987 إلا أن حجم الصادرات بنسبة1 ،11% كان له الفضل في زيادة قيمة عائداتها.

الجدول رقم (18): تطور قيمة وحجم صادرات الحديد في موريتانيا خلالPREF

السنوات / البيان	1984	1985	1986	1987	1988
الصادرات بآلاف الأطنان	9526	9333	8930	9001	10004
قيمة الصادرات بملايين الأوقية	9185	11621	10592	9815	10599
متوسط سعر الطن بالدولار	15	16.1	15.9	14.8	14
معدل نمو حجم الصادرات %	-	2.1	-4.4	0.8	11.1
معدل نمو قيمة الصادرات %	-	26.1	-8.9	-7.4	7.9

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على :

الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح، مرجع سابق، ص:168.

إن العلة من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية تتمثل، من بين أمور أخرى، في زيادة الطلب على صادرات الدولة لأن أسعارها سوف تصبح أكثر انخفاضا من صادرات الدول الأخرى المنافسة لها، و من المفروض أن يتجسد ذلك في زيادة حجم الكميات المصدرة، ومن الواضح أن أي نتيجة مخالفة لذلك لا يمكن أن تعزى إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية) على الأقل من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي، و من خلال القراءة الأولية لبيانات الجدول 18 يتضح لنا مدى ارتباط تطور حجم صادرات الحديد و قيمتها بإجراءات تخفيض سعر العملة المحلية، و هنا وفي هذا الصدد يحق لنا أن نستغرب ونتساءل كيف يتراجع حجم صادرات الحديد في الوقت الذي كانت فيه قيمتها متزايدة خلال السنوات التي شهد فيها سعر العملة الوطنية تخفيضا ملموسا؟

إن هذا الأمر ينطبق بشكل واضح على سنة 1985 ، كما شهدت سنة 1986 كذلك تراجعا في .الكمية المصدرة بمعدل4،4% وإن كان معدل التراجع في قيمتها قد بلغ7، 2%، و إذا ركزنا على تطور متوسط سعر الطن بالدولار، فسنجد أنه سجل ارتفاعا في نفس السنة التي شهد فيها سعر صرف الأوقية بالدولار تخفيضا ملموسا وهي سنة 1985 ومع ذلك تناقص حجم الكميات المصدرة، أما بالنسبة للسنوات 1986 و 1987 و 1988 فإن متوسط سعر الطن كان يتناقص، ومن المفروض أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي في زيادة حجم الكمية المصدرة وهو ما لم يحدث سنة 1986 التي شهدت فيها الكمية المصدرة تراجعا بمعدل مقارنة بالسنة السابقة لها 4،4% وعلى مستوى الصادرات السمكية، فقد شهدت تراجعا في حجمها طوال سنوات البرنامج باستثناء سنة1987، و نلاحظ أنها كانت بعيدة كل البعد من بلوغ حجم طاقة الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية التي كانت تقدر في ذلك الوقت ب 600 ألف طن سنويا.

تبين معطيات الجدول رقم 19 أن معدل نمو قيمة هذه الصادرات يتبع بشكل أساسي لتطور أسعارها و ليس لتطور أحجامها، كما هو الحال بالنسبة لسنة 1986 حيث تراجعت كمية الصادرات السمكية ب: 1 ،13 % في حين كان معدل النمو في قيمة هذه الصادرات يبلغ 8%و نفس الشيء بالنسبة لسنة 1988 ، فعلى الرغم من تراجع معدل نمو حجم الصادرات ب7،8% فإن قيمتها قد سجلت معدل نمو موجب بلغ9،5% ، وإن كان هذا المعدل يقل بشكل ملحوظ عن المعدل المسجل في السنة السابقة لها. لقد سجل متوسط سعر الطن معدل نمو مرتفع في مختلف سنوات البرنامج و بالذات سنة 1988، حيث بلغ هذا المعدل 16% مما مكن من تسجيل معدل نمو موجب في قيمة الصادرات في تلك السنة رغم انخفاض حجمها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

-الجدول رقم(19) تطور حجم وقيمة صادرات الأسماك في موريتانيا خلال الفترة-1988) 1985)

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988
كمية الأسماك المصدرة بالأطنان	393681	342214	379818	350507
قيمة الأسماك المصدرة بملايين الأوقية	14223	15358	18954	20758
متوسط سعر الطن بالدولار	569	603	678	787
معدل نمو حجم الصادرات %	-	-13.1	10.9	-7.8
معدل نمو قيمة الصادرات %	-	8	23.4	9.5

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على

الصوفي ولد الشيباني، مرجع سابق، ص: 170.

و يتأكد لنا مما سبق، أن معدلات نمو قيمة الصادرات السمكية تتبع بشكل أساسي لتطور أسعار الأسماك التي تتوقف بدورها على الطلب عليها في السوق العالمية .وكما هو واضح من الجدول السابق، فإن إجراءات إصلاح القطاع الخارجي لم تساهم في زيادة حجم الصادرات السمكية، بل إنها على العكس من ذلك كانت تتراجع في بعض السنوات المدروسة(1986 و 1988) ولم تتمكن تلك الإجراءات من المحافظة على حجم الصادرات الذي كانت عليه غداة بدء الإصلاحات الاقتصادية 1985 ، وهكذا لم تنجح إجراءات إصلاح القطاع الخارجي في زيادة حجم الصادرات السمكية كما كان متوقعا، وإن كان واضحا أن متوسط سعر الطن قد ظل يتزايد طوال فترة هذا البرنامج، لكن يبدوا أن ذلك كان مستقل تماما عن إجراءات إصلاح سعر صرف العملة المحلية الذي من المفترض أن تكون نتيجته هي زيادة الطلب على الصادرات الذي ينبغي، هو الآخر، أن يتجسد في زيادة حجمها وهو ما حصل عكسه تماما، مما يمكن معه القول، بأن حجم و قيمة وأسعار صادرات الأسماك كانت تتحرك و كأنه لم تتخذ أي إجراءات لتشجيع تلك الصادرات، أو على الأقل

لم تتخذ إجراءات تتعلق بتصحيح سعر صرف العملة، وهذا ما يؤكد أن سياسة سعر الصرف التي ينصح بها صندوق النقد الدولي ليست هي الحل المناسب لزيادة صادرات الدولة الموريتانية، لأن الانخفاض في حجم هذه الصادرات يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، وضعف مرونة الطلب العالمي على الصادرات من المواد الأولية.

و إذا انتقلنا إلى بند الواردات، نجد أنها قد اتسمت بتراجع معدلات نموها خلال السنتين الأوليتين من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي حيث بلغت هذه المعدلات (-9،15%) و(-5، 16%) لسنتي 1985 و 1986 على التوالي، بينما شهدت السنتين الأخيرتين من البرنامج ، تزايدا في معدلات نموها حيث بلغت هذه المعدلات ، 2%سنة 1987 ، و 8% سنة 1988 وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات قد شهد تراجعا حيث بلغ -8 ،1%خلال فترة البرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، في حين كان هذا المتوسط يبلغ72 % خلال السنوات الأربع السابقة لعملية الإصلاح الاقتصادي و يعتبر هذا التزايد و التناقص في معدلات نمو الواردات انعكاسا لعدم انتظام اتجاهات معدلات نمو مختلف البنود المكونة لها. و نلاحظ من خلال الجدول اللاحق أن الواردات من المواد الاستهلاكية قد شهدت انخفاضا في معدل نموها سنة 1986 حيث بلغ -5، 31% إلا أن هذا المعدل سرعان ما قفز إلى 29،2 %، سنة 1987، و 26% في السنة الموالية لها، وهذه الأرقام تثبت أن ضغط هذا العنصر من الواردات من الاستحالة بمكان في ظل دولة يتصف فيها الجهاز الإنتاجي بالضعف ومن ضمن ذلك إنتاج المواد الاستهلاكية مهما كانت الإجراءات المتخذة لذلك. و إذا انتقلنا إلى بند أجهزة ومعدات النقل، نجد أن معدلات نموه شهدت تذبذبا خلال فترة البرنامج و سجلت متوسط سنوي سالب في حدود (-5،4 %) خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالمعدات الاستثمارية، فقد شهدت هي الأخرى تذبذبا في معدلات نموها وبلغ متوسط نموها خلال فترة البرنامج ما يناهز11،2 %، أما المحروقات والتي تشكل عبئا ثقيلا على فاتورة واردات الدولة، فقد كانت معدلات نموها تميل إلى التراجع في معظم سنوات البرنامج، إذ وصل متوسط معدل نموها إلى(-9 ،1%) و يرجع تناقص الواردات من المحروقات بالدرجة الأولى إلى الإجراء المتمثل في رفع أسعار الطاقة، و الذي يهدف إلى ترشيد استخدامها و تقليل الواردات منها و لم يكن البند الأخير الذي يضم مجموعة من السلع تدخل ضمن مواد مختلفة بمنأى عن عدم الانتظام في معدلات النمو، حيث تراجع معدل نموها سنة 1986 ب(-20،6%)، وارتفع ب 47% في السنة الموالية، ليعود بعد ذلك إلى التراجع بحوالي (-10،9%) في سنة 1988 .

والجدول التالي يوضح حركة الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

الجدول رقم (20):تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلال PREF

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988
مجموع الواردات	27000	22537	26427	28550
1-مجموع مواد استهلاكية	13932	9548.7	12341.6	15550.5
مواد غذائية	9487.5	6482	9477.3	12069.8
مواد استهلاكية أخرى	4444.5	3066.7	2864.3	3480.7
2- أجهزة ومعدات نقل	2630	2024.5	2678.1	1996.9
3- معدات استثمارية	2683	2894.4	2667.7	3561.4
4- محروقات	3763	4903.9	4075.2	3284.3
5- مواد مختلفة	3996	3173.4	4664.4	4156.8
معدلات نمو الواردات %				
إجمالي الواردات	-15.9	-16.5	17.2	8
المواد الاستهلاكية		%31.5	29.2	%26
أجهزة ومعدات النقل		-23	32.3	-25.4
معدات استثمارية		7.9	-7.8	33.5
محروقات		30.6	-16.9	-19.4
مواد مختلفة		20.6	47	-10.9

المصدر :من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول رقم والنشرة الإحصائية ربع السنوية الصادرة من البنك المركزي الموريتاني، مارس1992

2-1 مرحلة برنامج الدعم و الدفع

خلال برنامج الدعم و الدفع شهد الميزان التجاري تراجعا في أدائه من حيث النتائج المحققة وذلك مقارنة بالبرنامج السابق، إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد ظل يعرف فائضا طوال فترة البرنامج (باستثناء سنة 1991)، و قد بلغ متوسط هذا الفائض حوالي 3039،6 مليون أوقية خلال الفترة (1989-1991)وهو ما يمثل نسبة قدرها5، 3 %من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط.

و إذا عمقنا النظر في بيانات الجدول رقم 17 نجد أن الصادرات الموريتانية شهدت تراجعا مستمرا ومنتظما خلال سنوات برنامج الدعم والدفع وهو عكس ما حصل في برنامج،)التقويم الاقتصادي والمالي، وهكذا نمت الصادرات بمعدلات نمو سالبة بلغت(-4،3%)و (-3،6%) ، و (-0،2%) خلال السنوات 1989 ، 1990، 1991 على التوالي، ولم يكن ذلك التدهور انعكاسا لمعدلات نمو قيمة صادرات الحديد باستثناء سنة1991 ، ففي سنة 1989 نجم عن زيادة سعر الطن

بمعدل5 ،26%مقارنة بالسنة السابقة لها، إضافة إلى زيادة حجم الكمية المصدرة بمعدل بلغ 11.3% ، زيادة في قيمة الصادرات بمعدل بلغ 8، 41% و في السنة الموالية، شهدت معدلات نمو كل من حجم صادرات الحديد و قيمتها تراجعا، ومع أنها بقيت موجبة إلا أنها ابتعدت كثيرا عن المعدلات المسجلة في سنة 1989 ، و قد ساعد على إبقاء تلك المعدلات موجبة ارتفاع أسعار الحديد في تلك السنة و زيادة حجم الكميات المصدرة منه، إلا أن هذا التوافق بين زيادة حجم الإنتاج و زيادة الأسعار لا يعدو أن يكون أكثر من صدفة، ذلك أنه في السنة الموالية لها (1990) كانت المؤشرات أكثر استنادا إلى القواعد الاقتصادية المعروفة، حيث أدى تراجع حجم الكمية المصدرة بنسبة(-3، 16%) مقارنة بالسنة السابقة إلى ارتفاع متوسط سعر الطن بنفس النسبة تقريبا مما جعل معدل تراجع قيمة الصادرات في تلك السنة محدودا، وهكذا نجد أنه رغم انخفاض معدل نمو حجم الصادرات بما يزيد على(-16%) ، فإن معدل نمو قيمتها كان في حدود(-2،6%) فقط، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): تطور قيمة و حجم صادرات الحديد في موريتانيا خلال PCR

السنوات / البيان	1989	1990	1991
كمية الصادرات بآلاف الأطنان	11138	11355	9499
قيمة الصادرات بملايين الأوقية	15035	18045	17591
متوسط سعر الطن بالدولار	16.2	19.6	22.5
معدل نمو حجم الصادرات %	11.3	2	-16.3
معدل نمو قيمة الصادرات %	41.8	20	-2.6

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على

-المكتب الوطني للإحصاء دليل الإحصاء السنوي 1991 ، أنواكشوط.

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية، ديسمبر 1994 ، ص :10 .

وبالنسبة للصادرات السمكية، فيلاحظ من خلال الجدول التالي أن حجم الكمية المصدرة قد شهد انخفاضا طوال سنوات البرنامج، وقد تسبب تراجع حجم هذه الكميات في بعض السنوات في . تخفيض قيمة عائدات الصادرات السمكية كما هو الحال بالنسبة لسنة1990 و كما حصل في البرنامج السابق، ظل معدل نمو قيمة هذه الصادرات يتبع بشكل أساسي لتطور أسعارها و ليس لتطور أحجامها، ففي سنة 1991 كان لارتفاع الأسعار الفضل في تعويض الانخفاض في حجم الصادرات المسجل في تلك السنة مما مكن من تسجيل معدل نمو موجب في قيمتها .وفي سنة 1990، كان التزامن بين انخفاض كل من حجم الصادرات ومتوسط سعر الطن وراء نمو قيمة الصادرات السمكية بمعدل سالب بلغ(-23.5 %) مقارنة بالسنة السابقة لها.

و يلاحظ أن متوسط سعر الطن كان في تناقص خلال سنتي 1989 و 1990 والتي سجل فيهما حجم الكمية المصدرة تراجعا، رغم أن سنة 1989 قد شهدت انخفاضا في سعر صرف الأوقية مقابل الدولار يزيد على 10 %، و كان من المفروض أن يسهم ذلك في تشجيع زيادة حجم الصادرات وهو الشيء الذي لم يحصل في هذه السنة المذكورة و لا في التي بعدها و إنما حصل عكسه تماما، و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور حجم و قيمة صادرات الأسماك الموريتانية خلالPCR

السنوات / البيان	1989	1990	1991
كمية الصادرات بآلاف الأطنان	343490	288219	273879
قيمة الصادرات بملايين الأوقية	20769	15876	16617
متوسط سعر الطن بالدولار	728	682	738
معدل نمو حجم الصادرات %	-2	-16.1	-5
معدل نمو قيمة الصادرات %	0.05	-23.5	4.6

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على:

-المكتب الوطني للإحصاء، دليل الإحصاء السنوي1991 .

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ديسمبر 1994 ، ص:10 .

ومما سبق، يتضح لنا أن مختلف الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم الصادرات السمكية قد باءت بالفشل إن لم تكن قد أدت إلى نتائج عكسية، حيث أن حجم الكميات المصدرة من هذه السلعة ظل في انخفاض مستمر طوال برنامج الدعم و الدفع.

و فيما يخص الواردات السلعية، نجد أنها قد اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام خلال برنامج الدعم والدفع، حيث ارتفعت قيمتها خلال السنة الأولى من البرنامج بحوالي 2، 11%عما كانت عليه في السنة السابقة، لتنخفض في السنة الموالية بنسبة قدرها (-7،8%) وعاودت الارتفاع من جديد خلال سنة 1991 إذ بلغ معدل نموها 3، 31%مقارنة بالسنة السابقة لها.

وبذلك يكون برنامج الدعم والدفع بشكل عام، قد شهد ارتفاعا في الواردات بمعدل بلغ 56، 11%كمتوسط سنوي خلال الفترة(1989-1991) ، في حين كان المتوسط السنوي لمعدلات نمو الواردات خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سالبا(-1.8%).

-ويتضح من الجدول رقم 23 اللاحق، أن سنة 1991 قد شهدت قفزة نوعية من حيث ارتفاع إجمالي الواردات مما أثر سلبا على الميزان التجاري الذي حقق عجزا في تلك السنة بلغ 2745 مليون أوقية، وكان هذا الارتفاع في مجموع الواردات انعكاسا لارتفاع معدلات مختلف مكوناتها، والتي تمت

بمعدلات مرتفعة كانت أدناها(1، 10%) وهي نسبة نمو بند الأجهزة و معدات النقل، وكان هذا البند هو الوحيد الذي شهد معدل نموه ارتفاعا جاوز73 % خلال السنة السابقة(1990) ، في حين شهدت مختلف البنود الأخرى المكونة للواردات انخفاضا في معدلات نموها خلال نفس السنة وهو ما كان له الدور الكبير في تناقص مجموع الواردات بنسبة بلغت(-7،8%) أما بالنسبة لسنة 1989 فقد نمت كل البنود المكونة للواردات .بمعدلات موجبة باستثناء بند المعدات الاستثمارية الذي شهدت تراجعا بلغ(-3 ،15 %)و من هنا يمكن القول، بأنه إذا كان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قد شهد تحكما في نمو الواردات، فإن إجراءات مثل تخفيض التعريفة الجمركية و تحرير الواردات كان دورها أكبر من بعض الإجراءات الأخرى التي تسعى إلى تخفيض الواردات، مما نتج عنه زيادة في قيمة الواردات خلال برنامج الدعم و الدفع.

و الجدول التالي يوضح تطور الواردات بمختلف بنودها و معدلات نموها خلال برنامج الدعم و الدفع.

الجدول رقم (23): تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها و معدلات نموها خلالPCR

السنوات / البيان	1989	1990	1991
مجموع الواردات	31756	29280	38454
مواد استهلاكية	17338.8	14991.4	19919.17
أجهزة ومعدات نقل	2191.1	3806.4	4191.5
معدات استثمارية	3016.8	1756.8	1957.3
محروقات	4445.8	4040.6	5537.3
مواد مختلفة	4763.4	4684.8	6498.7
معدلات نمو الواردات %			
إجمالي الواردات	11.2	7.8	31.3
المواد الاستهلاكية	11.5	13.5	32.8
أجهزة ومعدات النقل	9.7	73	10.1
معدات استثمارية	15.3	7	11.4
محروقات	35.3	41.7	37
مواد مختلفة	14.6	9.1	38.7

المصدر : إعداد الطالب اعتماد على:

البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية مارس1992 .

3-1 مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي

خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي الممتدة من 1992 إلى 1997 ، و كما توضح بيانات الجدول رقم17 لا يمكن الخروج بنتيجة قاطعة فيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، حيث أن هذا الرصيد سجل عجزا خلال ثلاث سنوات وبصفة غير منتظمة من عمر هذا البرنامج، بينما سجل فائضا في السنوات الثلاثة الأخرى، و إن كان واضحا أن هذا الفائض لا يتناسب في معظم الحالات مع ذلك العجز المسجل في السنوات الأخرى مما نتج عنه تحقيق عجز قدره 83، 3413مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992-1997 ، وهو ما يمثل نسبة قدرها 2،6% من الناتج المحلي الإجمالي و يعود هذا العجز إلى نمو الصادرات بمعدل أقل من معدل نمو الواردات حيث بلغت النسبة المتوسطة لنمو الأولى 10،69% خلال فترة البرنامج، بينما بلغت تلك النسبة01، 12% بالنسبة للثانية خلال نفس الفترة.

ورغم أن قيمة الصادرات لم تشهد تراجعا خلال سنوات البرنامج باستثناء سنتي1997 و 1992 (-0،8%)و(-8،5%)على التوالي، إلا أن معدلات نموها كانت منخفضة مقارنة بالواردات وما ذلك إلا انعكاسا لحركة و نمو مكونات هذه الصادرات التي تتشكل أساسا من خامات الحديد و المنتجات السمكية، إضافة إلى سلع أخرى بنسب لا تكاد تذكر.

وتبين معطيات الجدول رقم (22) اللاحق أن قيمة صادرات الحديد كانت تنمو بمعدلات موجبة عدا سنة 1992.

ففي سنة 1992 ، شهدت الكميات المصدرة من الحديد تراجعا بلغ (-5، 23%) مقارنة بالسنة السابقة لها، و ذلك رغم التخفيض الذي حصل في سعر الأوقية مقابل الدولار والمقدر ب 27%، كما شهدت هذه السنة أيضا انخفاضا في متوسط سعر الطن بمعدل10،2% الشيء الذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات ب (-6 ،24 %).

وخلال سنتي 1993 و 1994 ، نمت قيمة صادرات الحديد بمعدلات موجبة رغم استمرار أسعار الحديد في التدهور، إلا أن هذا النقص تم تغطيته من خلال الرفع من حجم الكمية المصدرة وهو ما حصل عكسه في سنة1996حيث تم تغطية تراجع حجم كمية الحديد المصدرة ب(-3،09%) من خلال الارتفاع الحاصل في أسعار الحديد بمقدار (6،58%) ، الشيء الذي مكن من تحقيق نمو قدره(9،8%) في قيمة صادرات الحديد. و بالنسبة لسنتي 1995 و 1997 ، كانت كميات الحديد المصدرة و أسعاره في ارتفاع وهو ما جعل إيرادات الدولة من صادرات الحديد ترتفع بمعدلات نمو موجبة بلغت 29% ، و6 ،14% خلال هاتين السنتين على التوالي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور صادرات الحديد في موريتانيا خلال الفترة 1992-1997

السنوات / البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997
كمية الصادرات الحديد بآلاف الأطنان	8010	9737	10342	11514	11158	19689
قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية	13458	19230	20151	26002	28563	32743
متوسط سعر الطن بالدولار	20.2	17.25	16.4	17.46	18.61	18.8
معدل نمو حجم الصادرات %	-23.5	21.5	6.1	11.3	-3.09	4.75
معدل نمو قيمة الصادرات %	-24.6	42.8	4.8	29	9.8	14.6

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على:

- **MAED، Bilan économique et social 1990-1998 op.cit، P : XIV.**
- **ONS، Agrégats de la comptabilité national، op.cit، P: 44.**

وبالنسبة للصادرات السمكية، فيتضح من الجدول رقم25 التالي أن قيمتها سجلت معدلات نمو موجبة خلال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 1994 و 1997 ، حيث شهدت هاتين السنتين تراجعين كبيرين في حجم الكمية المصدرة من الأسماك بلغا (-26،37%) و (-7، 45%)على التوالي، و رغم ارتفاع أسعار السمك ب 7، 43%خلال 1994 ، و 31 %في سنة 1997 إلا أن ذلك لم يحل دون تدهور قيمة هذه الصادرات كما هو واضح في الجدول رقم25 و مع أن سنة1992 شهدت هي الأخرى تراجعا في حجم الكمية المصدرة قدر ب -4 % إلا أن الارتفاع الذي حصل على مستوى السعر كان له الدور الكبير في تغطية ذلك التراجع و تسجيل نمو في قيمة تلك الصادرات بلغ 11% ، وهو ما يعني أن حركة قيمة الصادرات السمكية تتبع أحيانا للتغيير في حجم الكميات كما هو الحال في سنة 1994 ، و ترتبط بتطور الأسعار التي تتوقف بدورها على الطلب على هذه السلعة في السوق العالمية أحيانا أخرى.

و خلال السنوات 1993 ، 1995، 1996 سجلت معدلات نمو قيمة الصادرات السمكية أرقاما موجبة، و ذلك بالرغم من تراجع أسعارها خلال 1993 و1995

و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات السمكية بالكمية و القيمة.

الجدول رقم (25):تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة 1992-1997

السنوات / البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997
كمية صادرات السمك بالأطنان	28900	31260	196100	286700	365980	198650
قيمة صادرات الحديد بملايين الأوقية	19558	28141	26337	35279	37819	30247
متوسط سعر الطن بالدولار	763.4	737.85	1060.25	910.5	725.5	920.2
معدل نمو حجم الصادرات %	-4	8.16	-37.26	46.2	27.65	-45.7
معدل نمو قيمة الصادرات %	11	43.2	-7	32.1	7.3	-2.1

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على:

Bilan économique et social 1990-1998; op.cit ، P :XIV.

ملاحظة :تم إعداد متوسط سعر الطن بالدولار بناءا على سعر صرف الأوقية الجاري مقابل الدولار.

و فيما يتعلق بالسلع الأخرى خارج قطاعي الصيد والحديد، فقد ظلت نسبتها متدنية و أحيانا تنعدم، وكانت أعلى نسبة وصلت إليها هي 5،7% سنة 1994 ، وذلك رغم انطلاق تصدير الذهب من طرف شركة(MORAK) و الذي بدأ سنة 1992 ، إلا أنه لم يدم سوى خمس (5) سنوات فقط، وكان أقصى حد تصل إليه الكمية المصدرة من هذه السلعة على طول هذه الفترة هو 55740 أونصه وبقيمة قدرها 2500 مليون أوقية و ذلك سنة1994 . [1]

و إذا نظرنا إلى الجانب الآخر و المتعلق بالواردات، نجد أن قيمتها عرفت معدلات نمو مرتفعة باستثناء سنتي 1994 و 1996 ، حيث جاوز معدل نموها في السنة الأولى من البرنامج . 29%مقارنة بالسنة السابقة لها، تم تواصل هذا الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 22 %أما سنة 1994، فقد شهدت تدهورا في قيمة الواردات بلغ معدله -26.3 % ، و في سنة 1995 عادت الوردات إلي الارتفاع، حيث جاوز معدل نموها 43% ، أما سنة 1996 فقد عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة هذه الواردات قدر ب -1% ، وفي السنة الأخيرة .من البرنامج كان معدل نمو الواردات يبلغ 4،6%.

وكمحصلة عامة ، يمكن القول أن برنامج التصحيح الهيكلي شهد تزايدا في قيمة الواردات، ولم تستطع الإجراءات المتخذة سواء على مستوى زيادة العرض، أو تخفيض سعر صرف الأوقية من تقليص أو على الأقل التحكم في نمو هذه الواردات، وهكذا فقد جاوز، المتوسط السنوي لنمو الواردات خلال الفترة 1992-1997 ، معدل 12 % .

[1] – البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ، ديسمبر 1994 ، ص:02 .

و الجدول التالي يوضح معدل نمو الواردات خلال برنامج التصحيح الهيكلي:

الجدول رقم (26): معدل نمو الواردات السلعية خلال برنامج التصحيح الهيكلي

السنوات / البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الواردات	29.3	22.3	-26.3	43.5	-1	4.6

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم :17.

4-1 مرحلة الفترة 1998-2000

كانت الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 تشهد تحسنا بالنسبة للميزان التجاري الموريتاني، فبالرغم من حصول عجز فيه سنة 1998 إلا أنه في السنتين الأخيرتين شكل فائضا معتبرا (سيما سنة 1999) مما مكن من تحقيق فائض قدره 4759،6 مليون أوقية كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، وهو ما يمثل نسبة قدرها 2،4% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط.

و من الملاحظ أن هذه الوضعية هي العكس لما كان عليه حال الميزان التجاري خلال مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي، حيث كان هذا الميزان يشهد عجزا بلغ في المتوسط ما يعادل 2،6% من الناتج المحلي الإجمالي.

و يرجع تكوين هذا الفائض في الميزان التجاري خلال الفترة 1998-2000 إلى تصاعد الصادرات الموريتانية (من الحديد والسمك أساسا)، حيث بلغ معدل نموها في المتوسط 10،26% بينما لم يتجاوز نظيره بالنسبة للواردات4، 7% خلال نفس الفترة.

ويتضح من خلال الجدول رقم(27) الآتي أن الكميات المصدرة من الحديد شهدت انخفاضا يميل إلى الثبات و ذلك بالرغم من انخفاض أسعار الحديد، الشيء الذي كان من المفروض أن يكون له تأثير إيجابي على حجم الكمية المصدرة، و هو ما لم يحدث في الوقت الذي كانت فيه قيمة هذه الصادرات تنمو بمعدلات موجبة باستثناء 1999 التي كان التدهور سمتها سواء على مستوى السعر أو على مستوى الكمية المصدرة أو القيمة.

و كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(27)، فإن حجم الكمية المصدرة من الحديد قد تراجع ب -2،7%سنة 1998 ، كما شهدت نفس السنة هبوطا في سعر الحديد بلغ-3،2 %إلا أنه مع ذلك فقد كانت عائدات هذه الصادرات في نمو وازدياد (23،6 %).

وحقيقة الأمر، أن هذا النمو في قيمة الصادرات لا يعدو كونه نموا صوريا أو على الأصح نموا كاذبا، ذلك أنه لو قيمنا هذه الصادرات بالدولار فسنجدها قد انخفضت بمعدل قدره -5،6% .

و بالنسبة لسنة 2000 ، فقد كانت الكمية المصدرة شبه ثابتة مقارنة بالسنة السابقة لها، وكذلك كان التطور طفيفا بالنسبة لمتوسط السعر، ومع ذلك فقد كان معدل نمو قيمة صادرات الحديد مرتفعا، ويرجع ذلك إلى التدهور في قيمة الأوقية مقابل الدولار.

الجدول رقم (27): تطور صادرات الحديد خلال الفترة 1998-2000

البيان / السنوات	1998	1999	2000
كمية الصادرات الحديد بآلاف الأطنان	11402	11042	11069
قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية	40470	39521	46792
متوسط سعر الطن بالدولار	18.19	16.18	16.76
معدل نمو حجم صادرات الحديد	-2.7	-3.1	0.002
معدل نمو قيمة صادرات الحديد	23.6	-2.3	18.4

المصدر:

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية ديسمبر 2003 ، ص:34 .

-Rapport économique et social 1999-2000، op.cit، P : 82.

وفيما يتعلق بالأسماك، فقد شهدت الكمية المصدرة منها تراجعا بلغ10،7 % و-5،2% خلال السنتين 1998 و 2000 على التوالي، إلا أن هذا التراجع لم يظهر أثره - من حيث قيمة هذه الصادرات - إلا في سنة 1998 ، وربما يكون ذلك راجعا بالدرجة الأولى إلى الانخفاض في متوسط سعر الطن و الذي بلغ -17،3 % و بالنسبة لسنة 2000 فقد كان للتدهور في قيمة الأوقية مقابل الدولار الفضل في تغطية ذلك التدهور وإظهاره نموا جاوز8% ، و أما سنة 1999 فقد عرفت زيادة في حجم الكمية المصدرة من السمك بلغت 13،8% مقارنة بالسنة السابقة لها كما هو واضح الجدول التالي:

الجدول رقم (28):تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة 1998-2000

البيان / السنوات	1998	1999	2000
كمية صادرات السمك بالأطنان	182671	207865	197076
قيمة صادرات السمك بملايين الأوقية	27124	32222	34850
متوسط سعر الطن بالدولار	785.8	739.8	738.75
معدل نمو حجم الصادرات السمكية	-10.7	13.8	-5.2
معدل نمو قيمة الصادرات السمكية	-15.8	18.8	8.1

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على:

-البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية، ربع سنوية ديسمبر 2003 ، ص:35.

وفيما يخص الواردات السلعية، فقد عرفت اضطرابا خلال الفترة 1998-2000 ، حيث حققت نموا قدر ب 1،6% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 ، و في السنة الموالية لذلك كان معدل نموها سالبا إذ بلغ -5،3% وفي سنة 2000 شهدت معدل نمو الواردات قفزة كبيرة حيث بلغ 26،04% و بذلك يكون المتوسط السنوي لنمو الواردات خلال هذه الفترة قد وصل إلى7،4% و هو ما يقل عن المتوسط السنوي لنمو الصادرات خلال نفس الفترة.

1-5 مرحلة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:

خلال فترة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر على المدى القصير والممتدة من 2001 إلى 2004 عرف الميزان التجاري نتائج كارثية مقارنة بالبرامج السابقة، حيث كان هذا الميزان يعيش عجزا مستمرا ومتصاعدا خلال سنوات الإستراتيجية الأربعة، وهكذا فقد بلغ العجز المتوسط خلال هذه الفترة 17139،25 مليون أوقية سنويا، وهو ما يمثل نسبة قدرها1، 5% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط .

ويوضح الجدول السابق أن هذا العجز الحاصل في الميزان التجاري يرجع إلى22 تفاقم بند الواردات الذي شهد معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة، في الوقت الذي كانت فيه الصادرات تنمو بمعدلات سالبة كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2000 و2003 .

-بالنسبة لصادرات الحديد، يوضح الجدول رقم 27 اللاحق أن أحجامها شهدت ثباتا بالنسبة للسنة الأولى وتدهورا خلال السنتين المواليتين، أما في السنة الأخيرة فقد عرفت نموا بلغ 9، 13%و كان الحال أفضل بالنسبة لقيمتها حيث كانت في ارتفاع بلغ11،7% و 3% و 37%خلال 2001 ، 2002، 2004على التوالي، ويرجع ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات إلى تحسن أسعار الحديد عالميا.

أما بالنسبة ل 2003 ، فإنه في ظل الثبات الذي شهده سعر الحديد، وانخفاض الكمية المصدرة فقد عرفت قيمة هذه الصادرات تراجعا بلغ -9.2% ، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (29): تطور صادرات الحديد خلال الفترة 2001-2004

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004
كمية الصادرات الحديد بآلاف الأطنان	11069	10242	94.2	10724
قيمة الصادرات الحديد بملايين الأوقية	52257	53832	48855	66966
متوسط سعر الطن بالدولار	17.64	19	19.5	23
معدل نمو حجم صادرات الحديد	0	7.5	-8.1	13.6
معدل نمو قيمة صادرات الحديد	11.7	3	-9.2	37

Source:Ministère de Finance; Douanes Mauritaniennes، Sydonia

كما شهدت هذه الفترة تحقيق نتائج متدنية بالنسبة للصادرات السمكية حيث كانت أحجام الكميات المصدرة تعرف تراجعات كبيرة إذ بلغ معدل نموها -18،8% سنة 2001 ، و-1، 32% في السنة الموالية و-20،7 % سنة 2003 ، ولم تشهد تلك الكمية تغييرا يذكر خلال السنة الأخيرة من الفترة المدروسة.

أما على مستوى قيمة الصادرات السمكية، فلم ينعكس التدهور الحاصل في حجم الكمية المصدرة عليها إلا سنة 2002 ، حيث كان معدل نموها سالب (-9،6%) وفي السنوات الأخرى تم تعويض ذلك التراجع من خلال ارتفاع أسعار السمك.

الجدول رقم (30) تطور الصادرات السمكية خلال الفترة 2001-2004

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004
كمية صادرات السمك بالأطنان	160021	107366	85117	85312
قيمة صادرات السمك بملايين الأوقية	36385	32925	33744	44624
معدل نمو حجم الصادرات السمكية	-18.8	-32.9	-20.7	0.002
معدل نمو قيمة الصادرات السمكية	4.4	-9.5	2.5	32.2

Source: Ministère de Finance; Douanes Mauritaniennes، Sydonia

وفيما يخص الواردات السلعية خلال الفترة2001 -2004 ، فقد شهدت تطورا ملحوظا وكانت أدنى نسبة نمو وصلت إليها الواردات هي 0،6% وذلك سنة 2002 ، أما بالنسبة للسنوات الأخرى فقد تجاوز معدلها بعض الأحيان 42% (كما هو الحال سنة2004) .

وقد كان هذا الارتفاع في مجموع الواردات انعكاسا لنمو مختلف مكوناتها باستثناء المواد التجهيزية سنة 2002 فقط حيث انخفضت بما يقارب 16 %، و المحروقات التي عرفت انخفاضا مستمرا و منتظما طوال سنوات الفترة2001 -2004.

و مما تقدم، يتضح لنا أنه على مدى عشرين سنة من تطبيق الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لم يطرأ تحسن كبير على الميزان التجاري، و إن كان برنامجي التقويم الاقتصادي و المالي، والدعم والدفع قد عرف فيهما الميزان التجاري تحقيق فائض معتبر، إلا أن النتائج المتحققة في ظل برنامج التصحيح الهيكلي والإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر كانت مخيبة للآمال و تفضح ضعف وعدم فعالية الإجراءات والوسائل المتبعة لتخفيف حدة العجز في الميزان التجاري من طرف السلطات الموريتانية و من ورائها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعتبران بمثابة الملهم للأفكار والحلول المناسبة (لهما طبعا) والطبيب المعالج لأمراض(إختلالات) الدول النامية.

وفي السنوات الأخيرة سجل الميزان التجاري إجمالا عجزا ناهز 52 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2009 و 430 مليون دولار أمريكي خارج صادرات النفط .ويمكن تحليل هذا الرصيد من تحديد ثلاثة اتجاهات:

-الشروع في استغلال نفط حقل شنقيط الذي نشط الصادرات سنة2006

- اتجاه طبعه العجز خلال الفترة2007 -2009 بسبب الارتفاع الملحوظ للمواد المستوردة وارتفاع أسعار المواد الأولية اقتناء مخزون كبير من المواد الغذائية إثر تفعيل البرنامج الخاص للتدخل.إلا أن ارتفاع حجم الواردات عوضته جزئيا الصادرات الأولى من الذهب والنحاس والأسعار المشجعة في سوق الحديد سنة2007-2008 .

-إعادة امتصاص قوي للعجز سنة 2009 بسبب انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة من المواد الغذائية والنفطية وذلك رغم تراجع الصادرات.

وفيما يخص التحويلات، فقد ارتفع مستواها في المتوسط إلى 159 مليون دولار أمريكي، بيد أن التحويلات الخاصة على وجه الخصوص تحويلات العمال المهاجرين بقيت شبه ثابتة عند 71 مليون دولار أمريكي في السنة، في حين سجلت التحويلات الرسمية تطورا مختلفا خلال الفترة بسبب الانخفاض المنتظم للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المساعدة التي انخفضت انتقل من 3 مليون دولار سنة 2006 إلى 6 ملايين دولار أمريكي سنة 2009.

الجدول رقم(31): عناصر ميزان المدفوعات(2006 – 2009)

بملايين الدولارات الأمريكية	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الميزان التجاري	200,0	-193,7	-153,6	-59,7	-51,8
الميزان التجاري(خارج النفط)	-434,8	-465,7	-479,4	-272,3	-429,7
الخدمات والمداخيل الصافية	-405,4	-465,7	-600,3	-462,8	-483,6
التحويلات الجارية	158,7	144,3	196,6	136,7	159,1
الميزان الجاري	-46,7	-515,2	-557,3	-385,7	-376,2

المصدر :السلطات الموريتانية ومصالح صندوق النقد الدولي

لقد سجل رصيد الميزان الجاري عجزا طيلة الفترة بلغ 376 مليون دولار أمريكي(54 % من الناتج الداخلي الخام المتوسط)، وهو عجز أكبر بكثير من عجز الميزان التجاري. وترجع وضعية الميزان الجاري بصفة أساسية إلى العجز الكبير في ميزان الخدمات والمداخيل الذي لم يتسن تعويضه بفائض التحويلات خلال الفترة. وبالفعل، فإن واردات الخدمات والمداخيل(النقل، التأمين، الخدمات المالية، الأسفار، تسديد فوائد الدين الخارجي، الخ) خلال الفترة تجاوزت بكثير الإيرادات المتأتية أساسا من رخص الصيد والسياحة .وقد استقرت هذه الواردات في المتوسط عند 719 مليون دولار أمريكي ارتباطا بالأعباء المرتبطة بزيادة واردات السلع خلال الفترة[1].

2- حساب رأس المال والعمليات المالية

في نهاية عام 2007 ، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا قدره 80،84 مليار أوقية بزيادة 15،6 مليار أي 22% ، 5%مقارنة بعام 2006 ، ويعود هذا التطور أساسا إلى تحسن ملحوظ في حساب العمليات المالية التي انتقلت من رصيد سالب عام 2006 إلى فائض بمبلغ 69،2 مليار عام 2007[2]و مع انتهاء عام 2008 ، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات الجارية فائضا بمبلغ 81،3 مليار أوقية حيث انخفض ب 3 مليارات أوقية أي ب 5، 3% عن مستواه لعام2007 ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع الفائض الذي سجله حساب رأس المال، وإن كان حساب العمليات الجارية قد سجل فائضا بسيطا[3].

(1) – البنك المركزي الموريتاني ،الادارة العامة للدراسات ، نشرة احصائية ربع سنوية ، ابريل،2010،ص:32-33

(2) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P : 37.

(3) -B C M ;Rapport ; annule ; 2008 ; P :42.

الجدول رقم (32):تطور حساب رأس المال والعمليات المالية

أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية	2006	2007	2008
حساب رأس المال والعمليات المالية	69,2	84,7	81,3
حساب رأس المال	297,4	15,5	7,7
حساب العمليات المالية	- 228,1	69,2	73,6

المصدر :البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

2-1-حساب رأس المال:

تميز رصيد رأس المال بفائض قدره 15،5 مليار أوقية وهو يقل كثيرا عن المستوى غير المسبوق البالغ 297،4 مليار أوقية عام 2006 وهو ما يعادل تخفيف المديونية الذي منحه آل من البنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي وصندوق النقد الدولي في إطار مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف، وكان الرصيد الذي سجل عام 2007 عبارة عن إلغاء الديون من طرف الصين بمبلغ14،8 مليار أوقية[1].

في عام 2008 ، تميز حساب رأس المال بفائض بلغ 7 ،7 مليار أوقية أي بنقص بلغ8 مليارات أوقية عن مستواه في العام السابق باعتبار شطب الدين المستحق للصين والبالغ 14،8 مليار أوقية في حين أن الديون الملغية لعام 2008 اقتصرت على الديون المستحقة لإسبانيا وقد بلغت 7، 7مليار أوقية[2].

2-2 العمليات المالية:

تميزت العمليات المالية بفائض 69،7 مليار أوقية، بعد عجز قدره 228 مليار أوقية عام 2006وذلك عائد في الأساس إلى تسجيل تهالك مبلغ المديونية الملغاة في حساب سداد المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف .ويعود هذا الفائض إلى تزايد الموارد المعبأة في إطار القروض الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات المباشرة الصافية.

وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 36 مليار أوقية مقابل 41،5 مليار عام 2006 تراجعا قدره 5،5 مليار أي ما يعادل انخفاض الاستثمار بدون النفط والمناجم .وبذلك، فإن انخفاض الاستثمارات المنجمية الصافية يتم تعويضه بزيادة الاستثمارات الصافية في القطاع النفطي ، وبخصوص الموارد الخارجية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 3 ، 42 مليار أوقية عام 2007 أي ضعفي مبلغ السحوبات التي تحققت في العام السابق، وتعود هذه الزيادة

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P :37.

(2) - B C M ;Rapport ; annule ;2008 ; P :43.

الملموسة إلى ارتفاع السحب الموجه لتمويل مشروع آفطوط الساحلي لتزويد ميناء نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت النفقات ذات العلاقة بسداد المديونية الخارجية 21،6 مليار أوقية مقابل 244،3 مليار أوقية عام 2006 ويشمل المبلغ الأخير مخزون الديون الملغاة في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف .وباستبعاد مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف، فإن مبلغ سداد الديون يسجل زيادة ظاهرية بنسبة 75% نظرا إلى الوفاء بمبلغ 6،5 مليار على أساس ديون تعاقدت عليها إحدى الشركات المنجمية ، أما رصيد التدفقات المالية قصيرة الأجل، فقد انتقل من عجز بمبلغ 45،2 مليار أوقية عام2006 إلى فائض 12،5 مليار أوقية عام 2007 ، وتفسر هذه النتيجة بزيادة استجلاب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم للأموال وبوفاء القطاع الخاص، عام 2006 ، قبل انطلاق سوق الصرف في بداية 2007 بحوالي 20 مليار أوقية من المتأخرات ، وبالارتباط مع فائض ميزان المدفوعات لعام 2007 توطد رصيد البنك المركزي من العملات ليبلغ 208،8 مليون دولار في نهاية 2007 مقابل 194،4 مليون دولار في العام السابق ومع ذلك، لم يعد يمثل سوى 1،9 شهرا من الواردات بعد أن كان يساوي 6، 2 شهرا في نهاية2006 [1].

توجت العمليات المالية بفائض 73،6 مليار أوقية مقابل 69،2 مليار لعام 2007 أي بزيادة 4% ويعزى هذا الفائض إلى زيادة الموارد المعبأة بفضل القروض الأجنبية وتدفقات رأس المال قصير الأجل وإن كان صافي الاستثمارات المباشرة قد تراجع بنسبة33% وبما أن ميزان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ 24،2 مليار أوقية مقابل 36 مليار عام2007، فإنه سجل تراجعا بلغ 12 مليار أوقية وهو ما يعادل اهتلاك الاستثمارات في القطاع النفطي والتي لم تعوضها آليا الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

وبخصوص الموارد الأجنبية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 61،3 مليار أوقية عام 2008 أي ما يعادل ضعف مبلغ السحوبات التي أجريت في العام السابق .وتعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع السحوبات المخصصة لتمويل مشاريع التنمية وخاصة مشروع آفطوط الساحل لتزويد نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت الأرصدة المستحقة لسداد الديون الخارجية ما مجموعه 40،3 مليار أوقية مقابل 21،6 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 86،6% ، نتيجة سداد البنك المركزي لبعض الودائع التي أصبحت مكلفة بفعل انخفاض نسبة الفائدة على العملات الرئيسية. أما رصيد التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فقد ارتفع من 12،5 مليار أوقية عام2007 إلى 28،3 مليار أوقية عام 2008 نتيجة الظروف التجارية الملائمة ولزيادة التحويلات المتأتية من إيرادات شركة سنيم.

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P : 38.

وعموما، سجل ميزان المدفوعات عجزا إجماليا يقارب 26 مليار أوقية مقابل فائض بمبلغ4،1 مليار أوقية لعام 2007 غير أن انخفاض مستوى احتياطي الصرف لدى البنك المركزي ظل محدودا وبلغ هذا الاحتياطي 48،8 مليار أوقية مقابل 52،4 مليار أوقية أي أنه تراجع بنسبة 27%. [1]

المطلب الثالث :حجم التجارة الخارجية و درجة الانكشاف الاقتصادي

تعتبر الأهمية النسبية التي تمثلها قيمة التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مؤشرا مهما لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد القومي من جهة، ولقياس درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة أخرى، و قد بات من المؤكد أنه كلما ارتفعت هذه النسبة في دولة ما كلما ازداد أثر الاتجاهات غير الملائمة لعملية التجارة الاقتصادية التي تنعكس على الاقتصاد القومي من حيث الظروف والاتجاهات الملائمة وغير الملائمة في ميدان التجارة الدولية.

وهكذا تبين نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي موقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الموريتاني، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تزايد أهمية التجارة الخارجية والعكس صحيح.

و يقيس هذا المؤشر مدى الاندماج التجاري، ولذلك فهو أهم مؤشر لقياس مستوى انخراط الدولة في التجارة العالمية، ويترجم ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي عمق الدور الذي تلعبه المبادلات التجارية في الاقتصاد، و لذلك فإن استخدامه لا يعكس السياسة التجارية فحسب، و إنما السياسات الاندماجية الأخرى والقاعدة الاقتصادية للبلد.

وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية الموريتانية خلال السنتين الأولي والثانية من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنه شهد تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخرى .أما بالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي، فقد ظلت في ارتفاع مستمر بيد أن ارتفاعها في السنوات التي سبقت فترة الإصلاح كان نتيجة لتدهور الناتج المحلي الإجمالي ولم يكن وراءه ارتفاع حجم التجارة الخارجية بالدرجة الأولى و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

(1) - B C M ;Rapport ; annule ;2007 ; P :43.

الجدول رقم (33):حجم التجارة الخارجية في موريتانيا و درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة 1985-2004الوحدة ملايين الأوقية

البيان / السنوات	حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي	معدل تغطية الصادرات للواردات%
1985	51844	52665	98	01،92
1986	51692	59714	5،86	4،129
1987	58761	67216	4،87	3،122
1988	67344	72043	4،93	9،135
1989	68874	81092	85	9،116
1990	65062	84615	8،78	2،122
1991	74163	92619	80	8،92
1992	85132	99515	5،85	2،71
1993	109342	116179	94	25،80
1994	95404	124933	76	4،113
1995	128958	136839	94	101
1996	130916	149818	4،87	2،106
1997	128110	162906	6،78	75،92
1998	133522	185022	72	6،97
1999	142216	196549	72	2،122
2000	162947	218507	5،74	102
2001	184414	240318	7،76	12،93
2002	182802	260173	2،76	3،90
2003	184229	289300	63.7	3،81
2004	256856	325800	78.7	8،76

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على:

-تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص :280 .

-BCM، Bulletin trimestrielle 1989، 2003، P: 37.

- ONS، Annuaire statistique، 2001، P: 115.

- ONS، éléments de conjoncture، P :

- UNKTAD; handbook of statistics 2005، op، cit، p: 328.

وبتحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح أن المتوسط السنوي لحجم التجارة الخارجية خلال الفترة (1985- 2004) قد بلغ 118129،45 مليون أوقية ، في حين لم يتجاوز المتوسط السنوي لحجم التجارة الخارجية خلال الفترة1980 - 1984وهي الفترة السابقة لفترة تطبيقا لإصلاحات الاقتصادية حوالي 62، 51761مليون أوقية والموضح في الجدول رقم 30 الأمر الذي يعني أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف مرتين خلال الفترة (1984- 2004) مقارنة بالفترة (1985 - 1980) أما لو تم مقارنة حجم التجارة الخارجية خلال سنة 1985 سنة بدء الإصلاحات الاقتصادية بسنة 2004فسنجد أن حجم التجارة الخارجية قد ارتفع من 51844 مليون أوقية عام1985 إلى 256856 مليون أوقية عام 2004 ، أي أنه تضاعف خمسة (5) مرات.

-وبالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة(1985 - 2004) فيلاحظ من الجدول السابق أنها كانت مرتفعة خلال أول برنامج إصلاحي تبنته الحكومة الموريتانية وهو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والذي غطى الفترة من 1985 إلى 1988 ، حيث بلغت هذه النسبة (نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) 91،3 % كمتوسط سنوي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا البرنامج.

و في برنامج الدعم والدفع، شهدت درجة الانكشاف الاقتصادي تراجعا إلا أنها بقيت مع ذلك مرتفعة شيئا ما حيث بلغت 81،2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1989-1991 و يرجع ذلك التراجع إلى تناقص حجم التجارة الخارجية بشقيها(الصادرات والواردات) سنة 1990 و الصادرات بصفة أحادية سنتي 1989 و 1991 بنسب بلغت4 %، و 1 %على التوالي.

وخلال برنامج التصحيح الهيكلي الممتد على طول الفترة(1992 -1997) ، شهدت درجة الانكشاف الاقتصادي تذبذبا وتراوحت قيمتها بين 76 %كحد أدنى سنة 1994 ، و 94% كحد أقصى خلال السنتين 1993 و . 1995 و يرجع تدهور حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى تراجع بند الاستيراد بأكثر من 26% مقارنة بالسنة السابقة لها . وهكذا بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي85 %، 95% كمتوسط سنوي خلال الفترة (1992-1997) مما يعني أنها ارتفعت مقارنة بالفترة السابقة .

-أما في الفترة اللاحقة(1998-2000)فقد تراجعت درجة الانكشاف الاقتصادي حيث وصل متوسطها السنوي 72.8% ولم تشهد درجة الانكشاف تغيرا كثيرا خلال الفترة(2001-2004) على الرغم من أن سنة 2003 عرفت أدنى درجة حيث بلغت 63.7% ، وقد وصل المتوسط السنوي لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال هذه الفترة إلى 73.8% وإذا ما قارننا درجة الانكشاف الاقتصادي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية بالفترة التي سبقتها نجد أنها شهدت تراجعا كبيرا حيث بلغت درجة اعتماد الاقتصاد الموريتاني على العالم -الخارجي حوالي 103،7 % كمتوسط سنوي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980 - 1984) بينما بلغت نفس النسبة 81.6% كمتوسط سنوي

من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة : (1985-2004) وبالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات، فقد كانت هذه النسبة متدنية خلال الفترة(1980-1984) بسبب كبر حجم قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، ولم يتجاوز المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة المشار إليها4، 60% بينما شهدت هذه النسبة ارتفاعا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1985- 2004) بشكل عام، إلا أنه مع ذلك فقد عرفت بعض التراجع خلال بعض السنوات وخصوصا السنوات الأخيرة من الفترة المشار إليها، وهكذا فقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (1985-2004) حوالي 102% أي بزيادة قدرها8،168% عن المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة (1980-1984) .

ويرجع التحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة عدد مناجم الحديد المكتشفة (و بالتالي زيادة خامات الحديد المصدرة) و تحسن أسعار السمك في السوق العالمية.

المبحث الرابع : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية :

يعتبر تحرير التجارة الخارجية أحد المحاور الأساسية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية ، وعلى هذا الأساس فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير في البرامج الإصلاحية التي طبقتها موريتانيا.وفي هذا المبحث سنتطرق للأهداف التي سعت هذه البرامج لتحقيقها في هذا المجال ، ولأهم الإجراءات التي اتبعت من اجل تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول : التجارة الخارجية وأهدافها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية :

إن الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية يتمثل في معالجة الاختلال و القضاء على العجز في الميزان التجاري الموريتاني، و لتحقيق هذا الهدف وضعت هذه البرامج لنفسها عدة أهداف فرعية يتحتم الوصول إليها كشرط أولي وأساسي، ومن أبرز تلك الأهداف ما يلي:

إزالة كافة القيود الكمية و الإدارية منع الاستيراد، رخص الاستيراد ... التي تعيق حركة التبادل التجاري.

تقديم الدعم اللازم لتطوير الصادرات الوطنية، وتنويعها حتى تشمل سلعا أخرى إضافة إلى مادتي الحديد و السمك اللتين تبلغ نسبتهما من مجموع الصادرات أحيانا 100 %، و يدخل ضمن هذا الإطار الدعوة إلى إنشاء مؤسسات مستقلة لدعم و ترقية الصادرات.

تسهيل و تبسيط الإجراءات الجمركية، سواء المتعلقة بالاستيراد أو بالتصدير.

تقوية و تعزيز قدرات المصالح والإدارات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، من أجل تمكينها من أداء الدور المنوط بها على أكمل وجه، و من أبرز تلك الإدارات الإدارة العامة للجمارك[1]

([1]) - R-I-M، Projet de document d'orientation pour l'amélioration de la compétitivité de l'économie nationale et son intégration commerciale، document à présenter au quatrième groupe consultatif pour la Mauritanie، paris;17-19 décembre 2001;p: 13.

العمل على خفض تكاليف الإنتاج، المواصلات، الماء والكهرباء، النقل البحري و الجوي و البري... وذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات. [1]

-العمل على تحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب المستثمرين الأجانب ، وتشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار في المجالات الاقتصادية و التجارية التي تعزز من تطور الاقتصاد الوطني و تدفع به نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

-تحسين نوعية الإنتاج المحلي، من أجل أن تتمكن الصادرات الموريتانية من اختراق الأسواق العالمية ، إضافة إلى تمكين المنتجين المحليين من الحصول على كافة المعلومات التجارية اللازمة لهم. [2]

- تقليص دور الحكومة في مجال النشاط التجاري واختزال دورها في تنظيم ومراقبة السوق و تشجيع المنافسة، هذا بالإضافة إلى إلغاء الدعم الذي تمنحه الدولة لبعض السلع الأساسية.

- ترقية قطاع التنمية الحيوانية، و ذلك من خلال إعادة تشغيل المؤسسات المسؤولة عن هذا القطاع، ودعم المنظمات المختصة فيه، وتحسين الصحة الحيوانية حتى تتطابق مع المعايير الصحية الإقليمية و الدولية، مما سيكون له الأثر المباشر على إنعاش صادرات هذا القطاع.

- العمل على زيادة صادرات المستخلصات الحيوانية من جلود و ألبان و غيرها...الخ[3]

-تنويع الإنتاج الزراعي .

إصلاح النظام العقاري، بشكل يضمن سياسة سليمة لاستغلال الأراضي الزراعية، وذلك من أجل تطوير الإنتاج الزراعي.

-تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم صادرات المنتجات الزراعية.

و تعتبر هذه الأهداف من أهم ما سعت برامج الإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيقه على مستوى التجارة الخارجية، و قد عمدت هذه البرامج إلى إتباع مجموعة من الإجراءات في هذا المجال من أجل بلوغ هذه الأهداف، سنتطرق لها في المطلب القادم.

المطلب الثاني :الإصلاحات التجارية الاقتصادية المتعلقة التجارة الخارجية :

1- إصلاح الإطار التشريعي بشكل يتلاءم مع تحرير التجارة :

أخذت موريتانيا على عاتقها مهمة تطوير وإعادة تشكيل الإطار التشريعي بشكل يضمن تفعيل وتحسين الاقتصاد الوطني، وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي، و ذلك من خلال القوانين والتنظيمات التي تدير وتنظم هذا الاقتصاد .

و هكذا تم إجراء العديد من التعديلات التشريعية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، كما تم استحداث قوانين أخرى ستمكن من اكتمال البنية التشريعية لتحرير التجارة الخارجية وقد تم أثناء عملية سن وتعديل هذه

([1]) – المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص:14 .

([2]) – المرجع سابق ، ص: 15 .

([3])– المرجع سابق ، ص: 19-18 .

القوانين مراعاة مسألة أساسية وهي ضرورة مطابقة هذه القوانين الجديدة والمعدلة لتعهدات موريتانية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة التي انضمت إليها في 31 مايو 1995 م أي بعد خمسة أشهر من تأسيسها. [1]

ومن أبرز القوانين التي تم سنها القانون رقم الصادر بتاريخ المتضمن للمدونة التجارية بعد أن كانت الأوامر والمراسيم هي التي تسير وتنظم النشاط التجاري، وتضمن هذه القانون عدة مواد تكفل حرية التجارة وتحافظ على المنافسة، ومن أهمها[2] :

- المادة 1212 : التي تنص على أن حرية المنافسة مكمل طبيعي لحرية التجارة والصناعة وتمكن لجميع المؤسسات المزاولة للنشاط الاقتصادي التنافس مع المحافظة على القواعد المنجرة عن تنظيم التجارة ومتطلبات النظام العام الاقتصادي وأعراف التنافس المشروع

- المادة 1213 :التي تقول بأنه يجب أن يكون كل تقييد للمنافسة مبررا بأسباب من الصالح العام ومتناسبا مع الغرض المقصود.

-المادة 1215 : تقول بأن أسعار البضائع والمنتجات والسلع والأدوات والمواد الغذائية، سواء كانت مستوردة أو من إنتاج وتصنيع محليين وكذا الخدمات، تحدد بواسطة المنافسة باستثناء المنتجات والخدمات الخاصة التي تحدد قائمتها بمرسوم.

-المادة 1233 التي تقول بحظر كل الممارسات التشاورية والمعاهدات والتفاهمات الصريحة و كل أنواع التحالفات الأخرى إذا كان القصد منها أو كان من شأنها أن تتسبب في منع أو تضييق أو إفساد سير المنافسة الحرة بخصوص صفقة، وخاصة عندما ترمي إلى:

*الحد من ولوج السوق، أو من حرية ممارسة المنافسة من طرف منشآت أخرى.

* إقامة عقبة أمام تحديد الأسعار بفعل حرية السوق وذلك بواسطة التشجيع الاصطناعي لرفع الأسعار أو خفضها.

*الحد من الإنتاج و المنافسة والاستثمارات أو رقابتها.

*توزيع الصفقات أو مصادر التموين.

لقد تم إلغاء المادة 26 من القانون رقم 66-145 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1966 م المتضمن لمجلة الجمارك وحلت محلها المادة3 -6 يناير2002 من القانون رقم 001-2002م يناير 10بتاريخ المتضمن لقانون المالية والمتعلق بتحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة. [3]

([1]) - www.wtoarab.org.

([2]) - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم5 0-2000المتضمن لمدونة التجارة، الجريدة الرسمية، العدد 970 الصادر بتاريخ 15 مارس 2000 ، ص -ص: 266-267 .

([3]) - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم001-2002 المتضمن لقانون الجمارك الجريدة الرسمية ، العدد1014 الصادر بتاريخ 15 يناير 2002 م، ص:8 .

كما تم إصدار قوانين و مراسيم و أوامر قانونية أخرى تنظم النشاط التجاري و بعض المجالات الأخرى التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، ومن أمثلة ذلك:

-المرسوم رقم 2000-06 المنظم لإجراءات الاستيراد والتصدير

- المرسوم رقم98- 072 المنظم للواردات من المواد النباتية لغرض الإنتاج الزراعي

-المرسوم رقم 96-067 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1996 م والمتعلق بالضرائب والإتاوات المعدنية

-المرسوم رقم 93 -024 الصادر بتاريخ 28 يناير 1993 م والمتعلق بتجارة واستغلال منتجات الأعماق الخاضعة لإلزامية التفريغ.

-المرسوم رقم 2002-08 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2002 والمتعلق بمدونة السوق العام .

-المنشور MF/0004 الصادر 29 مارس 2001 م المنظم لتصدير الأسماك خارج الشركة الموريتانية لتسويق الأسماكSMCP.

قانون رقم97-008 والمتعلق بالنظام الضريبي والجمركي المطبق على المشاريع العامة .

قانون رقم 99- 013 الصادر بتاريخ 29 يونيو 1999 م المتضمن مدونة المعادن

قانون رقم 2000- 025الصادر في يناير 2000 م و المتضمن لمدونة الصيد .

قانون رقم 2000/04 الصادر بتاريخ 17 يناير 2000 المؤسس لغرفة التجارة والصناعة والزراعة.

هذا بالإضافة إلى قانون الاستثمار الصادر بتاريخ 20 يناير 2000 م، وقانون البنوك الصادر بتاريخ 17 يوليو 1995 م، والقانون الصادر بتاريخ 28 يناير 1998 م المنظم للمؤسسات التشاركية وجمعيات الادخار والقرض، وكذلك القانون الصادر في يوليو 1993 م والمتعلق بالتأمين.

2-الإصلاحات الجمركية:

لقد تم القيام بالعديد من الإصلاحات الجمركية من طرف السلطات الموريتانية أثناء تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية.

إن التعريفة الجمركية هي الأداة الرئيسية للسياسة التجارية في موريتانيا، وتحدد سنويا بواسطة قانون المالية و يتم بناؤها أو تأسيسها على السعر الفعلي المدفوع مقابل هذه السلع عندما يتم ابتياعها بغرض التصدير إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

لقد بدأت الإصلاحات الجمركية بشكل ملموس سنة 1997 م، و قد مكنت تلك الجهود المقام بها من عقلنة و تبسيط التعريفة الجمركية و تجلى ذلك في عدة أمور أبرزها :[1]

-تخفيض عدد الفئات الجمركية من ثلاثة عشر (13) حزمة إلى أربعة (4) حزم وهي:

([1]) - Organisation Mondiale du Commerce، Examen des politiques commerciales (Mauritanie) 2002، Bernan Associates، Gènéve، octobre 2002)، P :36.

(0% 5 %13 %20%،) أكثرها تداولا فئة 5 %بحيث يخضع لها 40% من مجموع الخطوط الجمركية تخفيض الحد الأقصى لفئة التعريفة من 30% إلى20 % .

تخفيض رسم NPF الحق الضريبي عند الاستيراد المتوسط من 16% إلى 11% إضافة إلى ذلك فقد عمدت السلطات الموريتانية إلى التحسين من شفافية التعريفة الجمركية بحيث تم إلغاء كافة الرسوم الخاصة و كذلك الرسوم المركبة.

و تدعيما لتلك الشفافية فقد تمت المصادقة سنة 2000 م على النظام المنسق للترتيب التعريفي بدل نظام تعريفة موسوعة مجلس التعاون الجمركي الذي لا يشتمل على كافة السلع المتداولة في التجارة الدولية، و قد مكن العمل بهذا النظام من تسهيل عملية تصنيف السلع وبالتالي وضع الفئة الجمركية المناسبة دون اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي من قبل موظف الجمارك.

3- تحرير التجارة الخارجية:

المقصود بتحرير التجارة الخارجية هو إزالة العوائق المصطنعة في وجه التجارة وتسهيل عملية انسيابها بين الدول دون عوائق[1]. وكونه من أهم الأهداف التي سعت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في موريتانيا إلى بلوغه، فقد عمدت السلطات الموريتانية إلى اتخاذ عدة إجراءات هامة وذات أثر كبير على تحرير التجارة الخارجية ومن شأنها أن تزيل كافة العوائق والحواجز التي تعيق حركتها، ومن أبرز بنظام تراخيص الاستيراد و تلك الإجراءات إلغاء العمل التصدير وذلك في يناير سنة 2000 م[2].

و نشير إلا أنه بموجب هذا النظام السابق كان من المفروض على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الراغبين في مزاولة أي نشاط تجاري يتعلق بالاستيراد أو التصدير الحصول من وزارة التجارة على ترخيص على شكل بطاقة استيراد- تصدير.

إضافة إلى إجراء آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو إلغاء احتكار بعض المؤسسات العمومي لاستيراد بعض السلع كما هو الحال بالنسبة للشركة الوطنية للإيراد والتصدير SONIMEX التي تحتكر استيراد و توزيع الأرز ومن المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات دور كبير في تسهيل حركة وتدفق السلع بين موريتانيا و العالم الخارجي.

4- إصلاح سياسة الصرف و تخفيض قيمة الأوقية:

لقد قامت السلطات النقدية الموريتانية بإتباع عدة أنظمة صرف مختلفة منذ إنشاء العملة الوطنية سنة 1973م، ففي الفترة 1973-1979 م اتبعت السلطات النقدية نظام الربط بعملة إرتكازية واحدة وهي الفرنك الفرنسي نظرا للارتباط الكبير بين فرنسا وموريتانيا وهذا الربط هو ما ساهم في استقرار قيمة الأوقية و بالتالي حصيلة الصادرات الوطنية.

(1) - موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص:133.

(2) - OMC، examen du politique commerciales (Mauritanie)، op، cit، p: 33.

- وفي الفترة 1979-1981م ربطت الأوقية بسلة من العملات المعيارية للدول التي لموريتانيا أكثر تعامل تجاري معها، وتتمثل هذه السلة في :الفرنك الفرنسي، الدولار الأمريكي، الفرنك البلجيكي، البيزيتا الاسبانية، الين الياباني، المارك الألماني، الليرة الإيطالية.

-أما الفترة 1987-1995 م والتي شهدت تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، فقد عرفت في مرحلتها الأولى إتباع نظام التعويم المدار، وفي النصف الثاني من سنة 1995 م تم تعويم العملة الوطنية حسب العرض والطلب ورفعت كل القيود التي كانت موجودة عند بيع و شراء العملات الصعبة .وفي هذا الإطار تم إنشاء مكاتب الصرف المنشور رقم GR/007 الصادر بتاريخ 28 مارس 1995 م .

ومن أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية الإجراء المتمثل في تخفيض قيمة الأوقية، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الأوقية إحدى السياسات التي اتبعتها السلطات الموريتانية سعيا منها لتقليص العجز في ميزان المدفوعات باعتبارها لو أتت أكلها ستساهم في زيادة الصادرات وتقليص الواردات طالما توفرت الشروط اللازمة لذلك، و هكذا فقد عمدت السلطات النقدية الموريتانية إلى تخفيض قيمة الأوقية بشكل م بنسبة بلغت 28 % [1]، يتم بعد ذلك تخفيض آخر رسمي في أكتوبر 1992 بنسبة بلغت4.95% سنة 1995 م و هي نفس السنة التي شهدت تعويم الأوقية.

المطلب الثالث : الصادرات والتنمية الاقتصادية الموريتانية

1- الإجراءات المتعلقة بتشجيع و ترقية الصادرات:

تبنت برامج الإصلاحات الاقتصادية التي ينصح بتطبيقها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إستراتيجية تشجيع الصادرات بدل إستراتيجية الإحلال محل الواردات.و في هذا المجال اتخذت موريتانيا عدة إجراءات واتبعت جملة من السياسات المالية و النقدية و التجارية التي تهدف إلى زيادة معدل نمو الصادرات . وهكذا قامت موريتانيا بمجموعة من الإجراءات من أجل ترقية صادرات مواد الصيد باعتباره أحد أهم السلع التي تصدرها موريتانيا ، ومن بين تلك الإجراءات:

-إنشاء إدارة مكلفة بترقية مواد الصيد عند التصدير داخل وزارة الصيد والاقتصاد البحري سنة 1998 .

-جهزت موريتانيا مخبرا صحيا مكلف بمراقبة مدى موافقة المواد المصدرة مع النظم العالمية سنة 1999.

كما تم القيام تلك بإجراءات أخرى بهدف ترقية الصادرات وأهما ما يلي:

[1] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995 م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص:375 .

1-1- تشجيع الاستثمارات الموجهة لمجالات التصدير:

يعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يحرص كل من صندوق النقد و البنك الدوليين في برامجهما التي ينسقانهما مع الدول النامية على تشجيعها، وفي هذا الإطار تم منح حوافز كبيرة لتشجيع الاستثمارات الموجهة لمجال التصدير تضمنتها قوانين الاستثمار التالية:

القانون رقم149 / 76الصادر بتاريخ 16 اكتو بر 1976 م المحدد لنظام الاستثمارات .

الأمر القانوني 046 / 79 الصادر بتاريخ 16 مارس 1979 م القاضي بقانون الاستثمارات و الذي ينص على إلغاء أحكام القانون 249 لسنة 1976 م.

الأمر القانوني013/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 م، والذي ينص على إلغاء الأمر القانوني 046/ 79 و يحل محله الأمر القانوني الصادر بتاريخ 20 يناير المحدد لنظام الاستثمارات الجديد 2000 م.

وقد تضمنت قوانين الاستثمار هذه(خاصة الأخيرة) العديد من المزايا للمشاريع الاستثمارية بشكل عام بما فيها المشاريع المتعلقة بقطاع التصدير.

ومن أهم المزايا والحوافز التي منحها القانون للمشاريع التي توجه جزء أو جميع إنتاجها للتصدير ما يلي:

-الإعفاء من الحقوق و الرسوم عند الخروج على المنتجات المصنعة محليا.

-تخفيض نسبة 50% من الرسم على أداء الخدمات المفروضة على سعر الاعتماد.

1-2 - دعم السلع الزراعية:

في إطار سياستها الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعي و الوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي كمرحلة أولى، وتنمية الصادرات الزراعية كمرحلة ثانية، قامت الحكومة الموريتانية بتشجيع الإنتاج الزراعي وتقديم تسهيلات كبيرة من حيث الكم والنوع من شأنها أن تمكن من تحسين نوعية المنتجات الزراعية وتأهيلها لغزو الأسواق الخارجية، وقد تم تطبيق هذه الإجراءات في المراحل الأولى لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، حيث نرى انه خلال السنة الأولى من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قامت الحكومة الموريتانية برفع أسعار المنتجات الزراعية بمقدار 20% في فبراير 1985 م و 32% في نفس الشهر من السنة الموالية[1].

كما منح القانون الجبائي عدة إعفاءات تخص السلع الزراعية، حيث نص على إعفاء الشركات والهيآت ذات الطابع التعاوني في المجال الزراعي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، كما نص على إعفاء كل المواد الغذائية ذات المصدر النباتي من الضريبة على رقم الأعمال.

[1] - الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص:74.

1-3-إلغاء الدعم المخصص للسلع المستوردة:

من المعلوم ضرورة، أنه عندما تقوم الدولة بدعم بعض السلع المستوردة فإن ذلك سيخلق نوعا من تشويه الأسعار مما يرغم المنتجين المحليين على تصفية مشاريعهم أو التعرض للخسارة، مما يعني أن رفع الدعم عن هذه السلع سيكون له أثر على تنمية الصادرات .وقد قامت السلطات الموريتانية بإلغاء كافة أشكال الدعم المباشر وغير المباشر[1]

[1] - المرجع السابق، ص:80 .

خلاصة الفصل:

عموما يمكننا القول أن الخطط التنموية والاقتصادية التي تم إتباعها من طرف الجمهورية الاسلامية الموريتانية منذ الاستقلال وحتى الآن لم تنجح بدرجة كبيرة ذالك لكونها لم تحقق الأهداف التي رسمت لها هذا من جهة.

ومن جهة أخري نستطيع القول أن تركز الصادرات الموريتانية في سلعتين فقط هما الحديد والسمك وفي نفس الوقت زيادة وتنوع حجم الوردات قد أثر سلبا علي قطاع التجارة الخارجية مما أدي إلي وجود اختلالات كبيرة في هذا القطاع حدت من مساهمته في أن يلعب الدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية داخل هذا البلد.

الخاتمة:

لقد استهدف هذا البحث إبراز دورا لـذي يمكـن أن تـساهم فيـه التجـارة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصادية في البلدان النامية مع دراسة لحالة موريتانيـا، وانطلاقـا مـن اعتقادنـا بـان دراسـة وفهـم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلا نظريـا يـزيح جوانـب اللـبس والغمـوض فيـه، قمنـا باستعراض الجانب النظري للتجارة الخارجيـة حيـث تعرضـنا لماهيتهـا وأهميتهـا بالإضـافة إلـي السياسات المتعلقة بها، ولاحظنا أن إتباع أي سياسة تجارية من طـرف أي بلـد يجـب أن تراعـي فيـه خصوصيات ذالك البلد المعني بإتباع السياسة التجاريـة سـواء كانـت سياسـة تـدعو إلـي الحريـة أو الحماية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنميـة الاقتـصادية وذلـك مـن خـلال التعـرف علـى مفهومهـا وأهدافها وكذا العوامل و الاستراتيجيات المتبعة من طرف البلدان الناميـة، ثـم انتقلنـا بعـد ذالـك إلـي مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وذالك مـن خـلال إتبـاع إسـتراتيجيتين مهمتـين همـا إستراتيجية تنمية الصادرات وإستراتيجية إحلال الواردات .

وخلال دراستنا التطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنميـة الاقتـصادية فـي موريتانيـا تطرقنـا إلي الخطط والاستراتيجيات التنمويـة بالإضـافة إلـي مكانـة التجـارة الخارجيـة فـي الاسـتراتيجيات التنموية ، ولاحظنا أن واقع التجارة الخارجية الموريتانية مـر بعـدة مراحـل قبـل تطبيـق الإصـلاحات التنموية والاقتـصادية 1980 - 1984 وبعـدها 1985- 2008 ومـن خـلال ذلـك الواقـع أبرزنـا الاختلالات التي عرفها هذا القطاع والتي كان من أهمها الاخـتلال الهيكلـي الـذي يتميـز بـه الهيكـل السلعي للصادرات والواردات الموريتانية، بسبب انخفـاض حجـم الـصادرات وتركزهـا فـي سـلعتين أساسيين هما السمك وخامات الحديد من جهة ، وزيادة وتنوع حجم الواردات من جهة أخرى.

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة بـأن الخطـط التنمويـة وبـرامج الإصـلاح الاقتـصادي والتنمـوي التي تم تنفيذها لم تنجح بدرجة كبيرة في تنمية وتطوير قطـاع التجـارة الخارجيـة مـن اجـل أن يكـون مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الموريتانية ويرجع ذالك إلـي أن الاخـتلال فـي الهيكـل الـسلعي للصادرات والواردات الموريتانية لا يـزال قائمـا، كمـا أن تنـوع الـصادرات الـذي حددتـه بـرامج الإصلاحات الاقتصادية كهدف لها لم يتحقق، بل إن نسبة الـصادرات الموريتانيـة مـن قطـاعي الـصيد والحديد أصبحت تشكل نسبا متقدمة في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من أن الميزان التجاري عرف فائـضا خـلال بعـض الـسنوات مـن فتـرة الإصـلاحات التنموية والاقتصادية إلا أن ذالك الفائض لم يستمر إذ شهد الميزان التجاري عجزا كبيرا بعد ذالك.

النتائج العامة للدراسة:

1- إن ابرز نتيجة يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الدراسة هـي أن التجـارة الخارجيـة لـم تعطـي الكثير لعملية التنمية الاقتصادية ويرجع ذالك لكونهـا لـم تـنجح فـي تحقيـق أهـدافها المرسـومة لهـا فعجز الميزان التجاري لازال قائمـا والـصادرات الموريتانيـة مازالـت تتركـز حـول مـادتي الحديـد والسمك والواردات تشهد ارتفاعا في معدلاتها.

2- على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية والتنموية بهدف تشجيع و ترقية الصادرات إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات مازالت تحول دون ذلك.

3 - لقد أسهمت سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الحكومة في زيادة حجم التبادل التجاري، حيث تضاعف سنة 2004 م بما يناهز خمس (5) مرات مقارنة بسنة 1985 م سنة بدء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتنموية .

4- لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في موريتانيا خلال جميع مراحلها تعتمد إستراتيجية غير متوازنة وبصفة خاصة بين قطاعي التصدير الأساسيين ، حيث تركز هذه الإستراتيجية على قطاع الصيد البحري تارة ، وتارة أخرى على القطاع لاستخراجي (الحديد) ، ناهيك عن الاهتمام غير المتكافئ بين هذين القطاعين من جهة والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية.

5 - من النتائج التي توصلنا إليها ، أن السلطات الموريتانية لم تكن جدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية الأصولية ، وأن الهدف الحقيقي المكبوت(هو تدفق التمويل الأجنبي من جهة، وتأجيل انفجار أزمة العجوزات) عجز الموازنة ، عجز ميزان المدفوعات(...من جهة أخرى، وهو ما تحقق لهم لكن بشكل آني، وفي مقابل ذلك ظهرت في موريتانيا بعض المشاكل و تجذر فيها البعض الآخر، ومن ابرز ذلك فكرة الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على التمويل (مع ما يحمل من مشاكل) بدل الاعتماد على الذات.

6 - نخلص في النهاية، إلى أن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في بلد كموريتانيا قد لا يؤدي بالضرورة إلى الخروج من الأزمة، بل ربما يؤدي إلى تفاقمها، ويتوقف الأمر على مدى ملائمة وتكييف إجراءات تلك السياسات مع ظروف اقتصاد البلد المعني، إلا أنه في مرحلة ما أصبح عدم تطبيق تلك السياسات يقود إلى كارثة، ورغم أن الأزمة أخف ضررا من الكارثة فقد يكون الطريق بينهما قصيرا.

7- وكنتيجة عامة نقول إن الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال التجارة الخارجية لم تساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ، وخصوصا في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية فهي لم تأت سوى بكثير من الغث وقليل من السمين.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالصادرات الأخرى(غير الحديد والسمك)، وتنويع قاعدتها والتركيز على صادرات اللحوم (الحية)الحمراء وإخضاع ما يتم تصديره من هذه الثروة لرقابة الدولة ممثلة في مصالحها المختصة.

2- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وخاصة المشاريع الزراعية والحيوانية، خاصة إذا علمنا أن موريتانيا تتوفر على مناطق غنية وخصبة غير مستغلة، وثروة حيوانية كبيرة، وعليه فإنه من الضروري استغلال هاذين الموردين في تحسين وزيادة الصادرات.

3- نوصي بإتباع إجراءات أكثر فاعلية من تلك التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحد من نمو الواردات وزيادة الصادرات.

4- ضرورة الاعتماد على الذات للحصول على تمويل التنمية الاقتصادية ، والتخلي عن فكرة الاعتماد على العالم الخارجي التي أصبحت متفشية إلى حد بعيد.

آفاق البحث:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع التي تطرقنا لها بشكل مختصر (حسب ما يخدم دراستنا) ,إلا أن هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة ، ومن بين هذه المواضيع :

- أثر الإصلاحات الجمركية المطبقة داخل قطاع التجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية.
- دور سياسة تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات الموريتانية.

فهرسة المحتويات:

الموضوع الصفحة

مقدمة

.....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد.....8

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها.....9

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....9

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية.....11

1-المجال الاقتصادي.....11

2-المجال الاجتماعي.....12

3-المجال السياسي.....12

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.....12

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.....13

1- آدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة.....13

2-ريكاردو و نظرية التكاليف النسبية.....15

3-جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية.....18

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.....19

1- النظرية السويدية (نظرية هكشر – أولين) 20

2- انتقادات نظرية "هكشر – أولين":.....22

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.....23

1- نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي.....23

1-1-الطلب المحلي..... 23

1-2- كثافة التجارة في السلع المصنوعة.....24

1-3- آثار قيام التبادل الدولي..... 24

2- فرنون ودورة المنتج.....25

2-1- مرحلة الإنتاج.....25

2-2- مرحلة الانتشار.....25
2-3- مرحلة النمطية الشديدة.....25
الشكل -1- يوضح مراحل دورة المنتج.....26
3- نظرية التبادل اللامتكافئ.....26
3-1- الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ.....27
3-2- الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ.....28
المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.....30
المطلب الأول: أهداف السياسات التجارية:.....30
1-الأهداف الاقتصادية.....30
1-1- تحقيق موارد للخزينة العامة 30
1-2- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات 31
1-3- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية 31
1-4- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق.....32
1-5- حماية الصناعة الوليدة 32
1-6- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية 32
2-الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية.....32
2-1 الأهداف الاجتماعية 32
2-2- الأهداف الإستراتيجية.....33
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية.....33
1-السياسة الحمائية ومبرراتها 34
1-1- السياسة الحمائية.....34
1-2- مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية.....35
2- سياسة الحرية التجارية ومبرراتها.....36
2-1- سياسة الحرية التجارية 36
2-2- مبررات حرية السياسة التجارية.....36
خلاصة الفصل 38

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية في البلدان النامية

تمهيد.....40
المبحث الأول: ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية.....41
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....41
1-الثورة الصناعية.....41
2-التحديث.....41
3-التقدم الاقتصادي.....41
4-النمو الاقتصادي 42
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.....45
1- زيادة الدخل القومي.....45
2- رفع مستوى المعيشة.....46
3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات.....47
4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.....48
المبحث الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية 48
المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية.....49
1- دور رأس المال في التنمية الاقتصادية 49
2- دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.....51
2-1- التأثير في الطلب على الاستهلاك.....51
2-2- التأثير في الإنتاج 52
2-3-التأثير في الإنتاجية 52
2-4- التأثير في تكاليف الإنتاج.....52
3- الموارد الطبيعية.....54
4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي.....55
المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية 58
1- التركيز على تكوين رأس المال المادي.....58
2 - ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير أو تطبيق ما يعرف بمبدأ (الدفعة القوية).....62
3- استراتيجيات التنمية الاقتصادية 64
3-1- إستراتيجية النمو المتوازن 64
3 -2 -إستراتيجية النمو غير المتوازن.....66
المبحث الثالث: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.....68
المطلب الأول: التجارة الخارجية واختيار واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.....68
1- إستراتيجية تنمية الصادرات.....69

2- إستراتيجية إحلال الواردات.....71
3 – معيار المفاضلة بين إستراتيجية إحلال الواردات وتنمية الصادرات 72
المطلب الثاني: الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية.....75
1- هيكل الصادرات في الدول النامية.....76
2- محددات تطور حجم هيكل صادرات الدول النامية.....80
2-1-المحددات الداخلية..... 80
2-2-المحددات الخارجية 80
المبحث الرابع: دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجه
التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.....81
المطلب الأول : دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية 81
المطلب الثاني: العقبات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.....82
1- العقبات الاقتصادية.....83
1-1- حلقة الفقر المفرغة.....83
1-2- محدودية السوق.....83
1-3- الازدواجية الاقتصادية.....83
1-4- قيد الصرف الأجنبي.....84
1-5- محدودية الموارد البشرية.....84
2 – العقبات الاجتماعية.....84
2-1- التنظيم.....84
2-2- دوافع التنمية 85
3– عوائق دولية في طريق التنمية 85
خلاصة الفصل.....87

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة موريتانيا

تـ مهيد.....89
المبحث الأول: دراسة حالة الاقتصاد الموريتاني.....90
المطلب الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني.....90
المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المنتجة 92
1- الموارد الزراعية والرعوية..... 92
1-1- الثروة الحيوانية 92

2-1 - الزراعة.....92
3-1 -الثروة المعدنية 94
4-1 الثروة السمكية 96
المبحث الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية والتجارية ودواعي انتهاجها في موريتانيا.....98
المطلب الأول : الخطط والاستراتيجيات التنموية قبيل برامج الإصلاح الاقتصادي.....98
1 - خطة التنمية الاقتصادية الأولى (1963- 1966).....98
2 - خطة التنمية الاقتصادية الثانية (1970-1973) 100
3 - خطة التنمية الاقتصادية الثالثة (1976- 1980) 103
4 - خطة التنمية الاقتصادية الرابعة (1981-1985).....104
المطلب الثاني :الخطط والاستراتيجيات التجارية والتنموية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.....105
1- برنامج التقويم الاقتصادي والمالي(1985-1988).....105
1-1 -الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج.....106
1-2-السياسة المتعلقة بالقطاع الخارجي 108
2- برنامج الدعم و الدفع(1989-1991) 111
2-1-الأهداف و السياسات الاقتصادية للبرنامج.....112
3- برامج التصحيح الهيكلي(1992- 1997).....119
3-1- برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994).....119
3-2- برنامج التصحيح الهيكلي(1995 – 1997) 126
4- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.....132
4-1- أهداف وسياسات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر.....133
المبحث الثالث:التجارة الخارجية و الاستراتجيات التنموية في موريتانيا.....139
المطلب الأول: التركيبة الداخلية للتجارة الخارجية.....139
1-التركيب السلعي للصادرات.....139
2- التركيب السلعي للواردات.....141
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الموريتانية.....144
1- التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية.....146
2- التوزيع الجغرافي للواردات الموريتانية.....148
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية.....149
1-الميزان التجاري.....149
1-1-مرحلة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.....151

1-2-مرحلة برنامج الدعم و الدفع.....155
1-3- مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي.....159
1-4- مرحلة الفترة(1998-2000) 162
1-5- مرحلة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر 164
2- حساب رأس المال والعمليات المالية.....167
2-1 حساب رأس المال.....168
2-2-العمليات المالية.....168
المطلب الثالث :حجم التجارة الخارجية و درجة الانكشاف الاقتصادي.....170
المبحث الرابع : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية.....173
المطلب الأول : التجارة الخارجية وأهدافها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية.....173
المطلب الثاني :الإصلاحات التجارية الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية.....175
1- إصلاح الإطار التشريعي بشكل يتلاءم مع تحرير التجارة.....175
2- الإصلاحات الجمركية.....176
3- تحرير التجارة الخارجية.....177
4-إصلاح سياسة الصرف و تخفيض قيمة الأوقية.....178
المطلب الثالث : الصادرات والتنمية الاقتصادية الموريتانية.....178
1- الإجراءات المتعلقة بتشجيع و ترقية الصادرات.....178
1-1- تشجيع الاستثمارات الموجهة لمجالات التصدير.....179
1-2 - دعم السلع الزراعية.....179
1-3- إلغاء الدعم المخصص للسلع المستوردة.....180
خلاصة الفصل.....181
الخاتمة 182
قائمة المصادر والمراجع.....186
فهرست المحتويات.....193

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم :(01)	تكلفة إنتاج القماش والقمح في إنجلترا والبرتغال.	14
الجدول رقم :(02)	تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل.	16
الجدول رقم :(03)	التجارة العالمية في سنة 1987 لأكبر نطاق العالم في المنتوجات الصناعية.	77
الجدول رقم :(04)	التجارة العالمية في سنة 1984 بالنسبة للمواد الأولية.	78
الجدول رقم :(05)	اتجاهات الصادرات العالمية (70- 1997).	79
الجدول رقم :(06)	التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الاقتصادية الأولى(1963-1966)	99
الجدول رقم:(07)	يوضح استثمارات الخطة الاقتصادية الثانية .	101
الجدول رقم:(08)	يوضح حصيلة المشاريع المتوقعة والمنجزة سنة (1970-1973).	102
الجدول رقم:(09)	توزيع الاستثمارات العمومية في برنامجPREF (1985-1988)	110
الجدول رقم: (10)	توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج الدعم والدفع.	118
الجدول رقم:(11)	توزيع الاستثمارات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (1992- 1994)	125
الجدول رقم:(12)	التوزيع الاستثماري لبرنامج التصحيح الهيكلي(1995-1997).	131
الجدول رقم:(13)	توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية .	137
الجدول رقم : (14)	الهيكل السلعي للصادرات الموريتانية خلال الفترة (1985-2004).	139
الجدول رقم: (15)	الهيكل السلعي للواردات الموريتانية خلال الفترة (1985 – 2004).	142
الجدول رقم:(16)	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الموريتانية خلال الفترة(1985-2004).	145
الجدول رقم :(17)	الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1985-2004).	150
الجدول رقم :(18)	تطور قيمة وحجم صادرات الحديد في موريتانيا خلالPREF.	152
الجدول رقم:(19)	تطور حجم وقيمة صادرات الأسماك في موريتانيا خلال الفترة(1985-1988).	153
الجدول رقم:(20)	تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلالPREF .	155
الجدول رقم:(21)	تطور قيمة و حجم صادرات الحديد في موريتانيا خلالPCR.	156

الجدول رقم : (22)	تطور حجم و قيمة صادرات الأسماك الموريتانية خلالPCR .	157
الجدول رقم : (23)	تطور الواردات الموريتانية بمختلف بنودها ومعدلات نموها خلالPCR.	158
الجدول رقم : (24)	تطور صادرات الحديد في موريتانيا خلال الفترة (1992-1997).	160
الجدول رقم : (25)	تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة (1992-1997).	161
الجدول رقم : (26)	معدل نمو الواردات السلعية خلال برنامج التصحيح الهيكلي.	162
الجدول رقم : (27)	تطور صادرات الحديد خلال الفترة(1998-2000).	163
الجدول رقم : (28)	تطور الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة(1998-2000).	163
الجدول رقم : (29)	تطور صادرات الحديد خلال الفترة (2001-2004).	165
الجدول رقم : (30)	تطور الصادرات السمكية خلال الفترة (2001-2004).	165
الجدول رقم :(31)	عناصر ميزان المدفوعات (2006– 2009) .	167
الجدول رقم :(32)	تطور حساب رأس المال و العمليات المالية.	168
الجدول رقم :(33)	حجم التجارة الخارجية في موريتانيا و درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة(1985-2004).	171

أولا :المراجع باللغة العربية:

*** الكتب :**

1) تيسير الروادي، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات ، سوريا ، 1992.
2) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنـشر والتوزيع، 2000 .
3) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي ، من مزايا النسبية إلى التبادل اللامتكـافيء ، دار النهـضة العربية، ط 4،مصر، 1992.
4) جون هدسون والآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منـصور، محمـد عبـد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.
5) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
6) داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء، جدل عقيم، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 .
7) رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيـع والطباعـة، الأردن ، 2000.
8) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
9) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978
10) روجي دهيم Reger Dehem ، مدخل إلى الاقتصاد ، ترجمة سموحي فوق العادة ، المكتبـة العلمية ، 1967.
11) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجـزء الأول، الـدار المـصرية اللبنانية، مصر ، 1993.
12) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
13) السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، 1995 .
14) صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1999.
15) الطيب داودي، الاستراتيجيات الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنـشر والتوزيـع ، 2008.

16) عادل أحمد حشيش والآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998.

17) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

18) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتـصاد الـدولي، منـشورات الحلبـي الحقوقية لبنان، 2003.

19) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.

20) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02) ، على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة الدول العربية ، مصر ، 2003.

21) فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ، مطبعة الأديب، العراق، 1977.

22) كمال بكري ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1984.

23) مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسية، ترجمة وتعريب محمد إبـراهيم منـصور (دار المريخ للنشر)، الرياض، المملكة العربية السعودية1999 .

24) مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مـصر، 1998.

25) مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

26) محمد حافظ عبدو الرهوان ، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطـويجي التجارية، 1997.

27) محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة سوريا، 1977.

28) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعيـة ، مصر ، 2005.

29) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر ، 2003.

30) محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس فريضة، مذكرات في التنميـة والتخطـيط ، الـدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ،1986.

31) محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

32) محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفـاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، نواكشوط،1992.

33) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993.

34) محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربي، مصر، 1999.

35) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضـوعات)، دار وائـل للنـشر ، الأردن، 2007 .

36) موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001

37) هالي إديسون، اختبار الروابط، ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي ؟ التمويل والتنمية، يونيو .2003 .

38) يلماظ أكيوز، تعريب ومراجعة، أحمد بديع بليح، السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية والتجارة العالمية، دار المريخ للنشر، السعودية.

*** المذكرات :**

39) باشي أحمد ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، حالة الدول النامية ، رسـالة ماجـستير، جامعة الجزائر، 1986.

40) بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير ، كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

41) سعدنا ولد محمد ، دور المنظومة التمويلية في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالـة موريتانيـا ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006- 2007 .

42) سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسـالة ماجـستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002- 2003.

43) سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية ، أطروحـة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة دمشق، 1988.

44) سيدي محمد ولد محمدو، التجارة الخارجية لموريتانيا وعلاقتها بالديون الخارجية خلال الفتـرة 1982-1992 معهد البحوث والدراسات العربية قسم البحوث والدراسات الاقتصادية .

45) شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظـل التحـولات الاقتـصادية الحاليـة، رسـالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2001.

46) صدفي ولد محمد عبد الرحمان، البنك المركزي ومراقبة الائتمان، دراسة حالة موريتانيا للفترة 1992-2002 ، مذكرة الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة 2005 -2006.

47) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدي معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2000 .

48) محمد لمين ولد سيدنا، الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، ماجستير تعتمد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998.

49) ولد أحمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1985-1997،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2001.

50) ولد بنن حمنين، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريتانيا الفترة 1984 /1998، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر، 2001.

51) ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2001.

*** دراسات وتقارير:**

52) الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية Gatt.

53) البنك المركزي الموريتاني ، الإدارة العامة للدراسات ، نشرة إحصائية فصلية، بروكسل ، إبريل 2010.

54) البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية، ديسمبر 1994 .

55) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995 م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

56) السلطات الموريتانية ومصالح صندوق النقد الدولي .

57) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: سياسة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية واشنطن 2001 .

58) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نواكشوط 1992، 2005.

59) المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا،2000.

60) مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل:اسـتجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 .

61) وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية، مشروع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير2001 .

***قوانين وتشريعات:**

62) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم50-2000 المتضمن لمدونة التجـارة، الجريـدة الرسمية، العدد 970 الصادر بتاريخ 15 مارس 2000 .

63) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون رقم001-2002 المتضمن لقانون الجمارك الجريـدة الرسمية، العدد1014 الصادر بتاريخ 15 يناير2002 .

***المجلات والدوريات :**

64) موريتانيا، الرهان على المستقبل، مجلة الاقتصاد و الأعمال، ع 123، 1990 .

***ملتقيات ومحاضرات:**

65) سيد محمود سيد محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مذكرة لأقسام الروابع الاقتـصادية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة نواكشوط ، 1995.

*** المراجع باللغة الأجنبية :**

66) Banque Centrale de Mauritanie Bulletin trimestriel , B C M ; Rapport annules ,1999, 2003 ,2007, 2008.

67) Centre du Commerce International، étude du marché japonaise des céphalopode provenance de la Mauritanie ، Mars 1992.

68) Ministère des affaires économique et du développement، ONS، Annuaire statistique 2001 Nouakchott.

69) Ministère du Finance; douanes mauritaniennes, SYDONIA .

70) Ministère du plan Bilan d'exécution du PREF.

71) Ministère du plan، Programme de consolidation et de relance ،PCR، (1989 – 1991) ،Nouakchott..

72) Ministère du plan، programme de redressement économique et financier، P.R.E.F ، Nouakchott 1985.

73) Office National de Statistique (ons) annuaire statistique de Mauritanie Nouakchott , 1985,1986,1987,1989,1990, 1995,1997,1999,2001,2003

74) OMC، examen du politique commerciales (Mauritanie) ، op، cit.

75) Organisation Mondiale du Commerce، Examen des politiques commerciales (Mauritanie) 2002، Bernan Associates، Gènéve، octobre 2002).

76) R.I.M،(République Islamique de la Mauritanie), 4eme DCPE, document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaire de la banque mondiale 18 mai 1991.

77) R.I.M , 5eme Document Cadre de Politique Economique, document établie par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds

78) R.I.M , 6eme DCPE, document établie par les autorités mauritaniennes en

79) R.I.M، Projet de document d'orientation pour l'amélioration de la compétitivité de l'économie nationale et son intégration commerciale، document à présenter au quatrième groupe consultatif pour la Mauritanie، paris;17-19 décembre 2001.

80) UNKTAD، HANDBOOK of statistics 2005، United Nations، New York، and Geneva.

*** المواقع الالكترونية :**

81) www. Missioneco.org/ Mauritanie/ document/ 22.02.06.

82) www.wtoarab.org.